مذكرات محسن البرازي

رئيس وزراء سورية الأسبق

مع مقدمة جديدة بالاستناد إلى أرشيفه الشخصي

مذكرات محسن البرازي.. رئيس وزراء سورية الأسبق، مع مقدمة جديدة بالاستناد إلى أرشيفه الشخصي

إعداد وتقديم: محمد م. الأرناؤوط

الطبعة الأولى 2022

© حقوق الطبع محفوظة بموجب عقد 2022.

الآن ناشرون وموزعون

المدير العام: د. باسم الزعبي

الأردن، عمّان، شارع الملكة رانيا، مجمع المفلح التجاري (87)، ط1. هاتف: 797162720، 65620722(962+)

alaan.publish@gmail.com

alaanpublishers.com

تصميم الغلاف: م. سجود العناسوة

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher .

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن خطّي مسبق من الناشر.

ISBN: 978-9923-13-540-2

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(3915/ 8/ 2022)

378.107

الأرناؤوط، محمد موفق أحمد

مذكرات محسن البرازي/ محمد موفق الأرناؤوط. عمان: الآن ناشرون وموزعون، 2022

(168) ص

ر. إ: 3915/ 8/ 2022

الواصفات: التراجم/ / السياسيون/ / عهد شكري القوتلي 1943-1949 تاريخ سوريا

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

مذكرات محسن البرازي

رئيس وزراء سورية الأسبق

مع مقدمة جديدة بالاستناد إلى أرشيفه الشخصي

إعداد وتقديم

محمد م. الأرناؤوط

فهرس المحتويات

مقدمة 9

مذكرات محسن البرازي 39

مقابلة محسن البرازي لجلالة الملك عبد العزيز 49

محسن البرازي في مصر 68

رسالة من الرئيس شكري القوتلي إلى الملك عبد العزيز 74

محسن البرازي في الحجاز 75

وصول محسن البرازي إلى مصر ومباحثاته 92

محسن البرازي في مصر 99

حديث محسن البرازي مع كريم ثابت 109

مقابلة محسن البرازي لجلالة الملك فاروق في يخت فخر البحار في ميناء الإسكندرية 117

مذكرات محسن البرازي في عهد حسني الزعيم 128

ملحق: وثائق وصور من الأرشيف الشخصي لمحسن البرازي 135

الإهداء

إلى روح المرحوم أبو السعود الخطيب

المر افق الشخصي لمحسن البرازي

مقدمة

الأسرة والشخصية

تعود أصول أسرة البرازي (ذات الجذور الكردية) إلى جنوب شرق الأناضول. وأصبحت في العقود الأخيرة للحكم العثماني من أكبر الأسر الإقطاعية في سورية الوسطى (حماة)، ومن الأسر التي برزت بقوة في الحياة السياسية الجديدة لسورية منذ العام 1918 (الحكومة العربية والانتداب ثم الاستقلال)، على اختلاف توجّهات الشخصيات البارزة فيها، التي جمعت بين التقليدية والحداثة، وبين القومية والوطنية، وبين التعاون مع الانتداب والنشاط ضده، وبين التعاون مع الانقلاب العسكري الأول لحسني الزعيم في 1949 ورفضه. وإذا كانت هناك من مفارقة مُرّة حدثت في 14 آب 1949، فإنها تمثلت بوجود رئيس الحكومة السابق حسني البرازي في سجن المزة ووجود ابن عمّه محسن البرازي رئيسا للحكومة، إذ تم في ذلك اليوم إعدام الثاني بالقرب من سجن المزة وخرج الأول من السجن مع نجاح الانقلاب الثاني الذي قاده سامي الحناوي.

وبالمقارنة مع الشخصيات الأخرى في هذه الأسرة، كان محسن البرازي الأكثر ثروة وثقافة والأعلى شهادة (دكتوراة في الحقوق من جامعة السوربون عام 1929)، ومناصب (أستاذ في معهد الحقوق بالجامعة السورية، ثم وزير معارف ووزير داخلية ورئيس وزراء)، لكنه يمثل المصير الأكثر درامية بالنسبة للأسرة. فقد برز محسن البرازي ناشطا عروبيا خلال دراسته في باريس 1922-1929، فترأسَ «الجمعية السورية العربية» هناك، وكتب بالفرنسية والعربية مطالبا بإنهاء الانتداب، وشارك عام 1933 في مؤتمر قرنايل في لبنان لتأسيس «عصبة العمل القومي»؛ وهي الفترة التي أصبح فيها أكاديميا معروفا بعمله في معهد الحقوق ومؤلفاته في القانون، لكن السياسة اجتذبته منذ عام 1941، ليصبح وزيرا للمعارف في حكومة خالد العظم الأولى ويتابع صعوده إلى أن أصبح رئيسا للوزراء عام 1949.

وعلى الرغم من أهمية هذه الشخصية في الحياة الأكاديمية والسياسية في سورية خلال الربع الثاني من القرن العشرين، إلا أنها بقيت مغبونة وشبه مجهولة لاعتبارات كثيرة. من هنا يفيد الآن اكتشاف الأرشيف الشخصي لمحسن البرازي في التعرف على جوانب جديدة لهذه الشخصية التي تستحق أكثر من ذلك؛ بمناسبة نشر نسخة جديدة من مذكراته التي سنتناولها لاحقا.

من النشأة إلى الأكاديميا

تعتبر عشيرة البرازية من العشائر الكردية التي كانت تنتشر في جنوب شرق الأناضول، ويرتبط وجودهم في سورية الوسطى بتسلّم أحد أفرادها؛ حمو آغا، في مطلع القرن التاسع عشر مقاطعة مصياف التي كانت تمتدُّ من موطن الإسماعيليين (السلمية) حتى جبال العلويين. وخَلَفَه في ذلك محمد آغا بن باكير آغا بن جمعة بن علي البرازي (**1834-1891**)، الذي كان له دوره في قدوم أفراد العشيرة للخدمة والإقامة في المنطقة؛ خاصة في حماة التي أصبح لهم فيه «حارة البرازية». وقد بسط محمد آغا بفضل قواته الأمن في المنطقة وأقام بعض المنشآت التي لا تزال تُذكَر باسمه، واستفاد من منصبه ليضع يده على الكثير من القرى التي تركها لأولاده وأحفاده الذين عُرفوا أيضا بـ«آل باكير». وبعبارة أخرى، كان محمد آغا مؤسّس مجد الأسرة البرازية مع أولاده الثلاثة: سليمان وخالد ونجيب، تلك العائلة التي أنجبت لاحقا رئيسين للوزراء: حسني البرازي (**1895-1975**)، ومحسن البرازي (**1902-1949**).

في هذا السياق يُعتبر ابنه خالد البرازي (**1865-1913**) ممثل الجيل الأول من البرازية المتعلّمين الذين ارتقوا ووصلوا إلى أعلى الهرم العثماني. فقد درس في حماة في المدرسة الأميرية، وانخرط في الإدارة العثمانية المحلية حتى أصبح رئيسا لبلدية حماة عام **1912**. وفي السنة نفسها نجح في الانتخابات لمجلس النواب العثماني (مجلس المبعوثان)، وأصبح ممثل حماة في العاصمة إستانبول. ولدينا في الأرشيف الشخصي نسخة باللغة العثمانية

للكلمة التي ألقاها في مجلس النواب العثماني بتاريخ 19 حزيران 1912، بمناسبة العدوان الإيطالي على ولاية طرابلس الغرب وموقف الحكومة. فقد اتهم البرازي مجلس الوزراء بعدم الرجوع إلى مجلس النواب «الذي يجب أن يتحكم بقرارات مجلس الوزراء، إلا أن الواقع أصبح على النقيض من ذلك، لأنّ الحكومة هي التي تتحكم بقرارات مجلس المبعوثان وتفرض مشاريع قوانين عليه لإقرارها». ومن ناحية أخرى، قال البرازي منتقدا الحكومة: «إن الحديث عن الحرب أصبح الشغل الشاغل للرأي العام، ويتصوَّر الشعب أن المجلس يعقد جلساته لتناول هذا الموضوع، إلا أنهم لا يعرفون أننا ننشغل بأمور غير مهمة، ولا أحد يعرف ماذا تعمل الحكومة في مسألة الحرب. فلم تأت إلى المجلس لتطلعه سرا أو علنا على ما يتعلق بهذه المسألة المهمة، ولا أحد يسأل الحكومة عن موقفها بهذا الصدد، وذلك في وقت يتعرض فيه الوطن إلى أخطار جسيمة، وأفراد الأمة مستعدّون للتضحية من أجل الوطن بأموالهم وأرواحهم».

وبحسب الأرشيف الموجود، فقد كان النائب خالد البرازي يعبّر عن مشاعر سكان منطقته الانتخابية (حماة)، إذ لدينا قصيدة لأحد شعراء حماة قالها وهو يودّعه في محطة حماة للقطار المتجه إلى إستانبول:

أخالدُ إنما الطليان جـــاؤوا على أهل المساجد والمعابدْ

فإمّا الموت أو صلح شــريف ولا تركن لأرباب المكائدْ

لكن الموت لم يمهل النائب خالد البرازي، فقد توفي في يوم الأربعاء 31 تشرين الأول 1913، وشيّعه الشعراء بقصائد عديدة تشيد بمواقفه. ويضم الأرشيف قصائد كثيرة قيلت في رثائه منها قصيدة للشاعر محمد الأسعد مقدّمة إلى «سليمان آغا الباكير وإخوته الأماثل».

وقبل وفاته بتسع سنوات؛ أي في عام 1902، كان قد وُلد له محمد محسن الذي سيُشتَهَر لاحقا بمحسن، فتابع مسيرة أبيه في التعليم والمناصب، إلى أن وصل إلى منصب رئيس الوزراء عام 1949.

أكمل محسن تعليمه الابتدائي والإعدادي والثانوي في مدارس حماة العثمانية، ويدلُّ سجل دراسته المحفوظ في الأرشيف على تفوقه في المواد جميعها. ونظرا لأنه أنهى المدرسة الإعدادية العثمانية (التي كانت تعادل الثانوية بعد الرشدية والابتدائية) في السنة الأخيرة للوجود العثماني، فقد حصل من «المدرسة التجهيزية» في حماة عام 1922 على وثيقة تفيد بأنه: «أنهى التحصيل الثانوي في حزيران عام 1334هـ، إلا أن انسحاب الأتراك حال بينه وبين أخذ الشهادة المذكورة». وبهذه الوثيقة المصدَّقة والمترجمة إلى الفرنسية، تمكن من الالتحاق بكلية الحقوق في جامعة ليون، ثم إكمال الدكتوراة في الحقوق بجامعة السوربون في باريس في حزيران 1929.

كانت سنوات محسن في فرنسا حافلة بالنشاط الفكري والسياسي كما سنرى، لذلك اختار لأطروحته موضوعًا رائداً: «الإسلام والاشتراكية»، الذي نُشر بالفرنسية. ولدينا في الأرشيف قصاصات صحف بالفرنسية والعربية تشيد بالقيمة العلمية لهذه الأطروحة. وقد أقامت له الجالية العربية حفلة تكريمية أشادت به وبأطروحته باعتباره «أول كاتب من كتّاب العرب طرق هذا البحث الاجتماعي من هذه الناحية، وقد أوفاه حقه؛ حتى إنه حاز به تقدير أساتذته وإعجابهم بموضوعه ومناقشتهم فيه».

خلال وجوده في فرنسا (1922-1929) انشغل محسن بالنشاط الفكري والسياسي في الوسط العربي والفرنسي، وعبّر عن موهبة مبكِّرة في الكتابة الأدبية والسياسية. فقد انضمَّ إلى «الجمعية السورية العربية» التي تأسست في 17 آب 1922، وترأسَها أولا حيدر مردم بك ثم محسن البرازي. ويضمّ الأرشيفُ القانونَ الأساسيَّ للجمعية الذي ينصّ في البند رقم (2) على أن: «هدفها تجميع روابط الأخوة بين السوريين في باريس لبناء الوحدة الوطنية، والتمهيد لاستقلال الوطن». وبالإضافة إلى ذلك لدينا في الأرشيف بعض البيانات التي وجّهها محسن البرازي باسم الجمعية لمجلس النواب الفرنسي أو للصحافة الفرنسية دفاعا عن حق السوريين في الاستقلال.

وتبدو ميول محسن الوطنية المبكرة، ومعارضة المتاجرة بالدين، في مقال مطول كتبه في 31 آب 1928 بالأحرف الأولى من اسمه (م. ب. طالب سوري في فرانسة) ونُشر في جريدة «الشرق» اللبنانية بعنوان «دعاية الملكيين في الشام ووطنيتهم»، وهو موجود في الأرشيف، وتبدو فيه ثقافته القانونية والسياسية.

في ذاك المقال، ينطلق محسن من أنه «لا غرابة في أن يكون في أمة ما أحزاب مختلفة، يسعى كل منها لتأييد شكل من الحكم مباين لما يؤيّده الآخر، وليس لاختلافٍ كهذا من ضرر عظيم إذا كانت الأمة مستقلة استقلالاً حقيقياً، إذا أن أشكال حكم المعروفة الآن وأهمها الجمهورية والملكية الدستورية في البلاد المستقلة». ولكنه يصل إلى أن «الجدل يتوسّع نطاقه حينما تكون الأمة غير طليقة، ولا تزال في عهد جهادها للوصول إلى استقلالها؛ وهذا شأن أمتنا السورية اليوم». ومن هنا يوضح أن «الوطنيين السوريين متفقون على الغاية الأولى وهي الاستقلال، أما شكل الحكم فهو في حقيقة الأمر وسيلة بجانب المثل الأعلى ما دمنا غير مستقلين». ومن هنا رأي الوطنيون في سورية، بمناسبة الدعوة إلى تأسيس الجمعية التأسيسية عام 1928، أن النظام الجمهوري «أضمن لتحقيق الغاية، لذلك قام الأحرار في مشروع دستور البلاد بتأييد الجمهورية».

لكن بعض أصحاب المصالح الخاصة دعوا إلى النظام الملكي آنذاك، وهو لا ينكره محسن البرازي المتحمِّس للنظام الجمهوري قائلا: «على بعض إخواننا أن يكون لهم رأي واجتهاد غير رأينا واجتهادنا». ولكن البرازي يأخذ على هؤلاء متاجرتهم بالدين بزعمهم أن «الإسلام وهو دين الأكثرية لا يتفق مع الحكم الجمهوري، وهو قول لا يفتري به إلا الجاهل»، ويأخذ عليهم أيضا استعانتهم بفرنسا لأجل ذلك. لذا يعترف البرازي بأن مشرّعي الدستور السوري الجديد «اضطروا لأن ينصّوا على وجوب إسلام رئيس الدولة»، بسبب «هذه الدعاية المؤسفة تحت ستار الدين». ويتوجّه البرازي في نهاية القول إلى المتاجرين بالدين قائلا: «ليس لكم ما دمتم تدّعون الوطنية أن تطلبوا من دولة أجنبية إرغام سورية على قبول ملكيتكم».

وبعد أسابيع من عودته إلى سورية، عُيّن البرازي معيدا في معهد الحقوق في الجامعة السورية التي تأسست بهذا الاسم عام 1923 وضمّت آنذاك فقط الطب والحقوق. ولدينا في الأرشيف قرار تعيينه بتوقيع وزير المعارف؛ محمد كرد علي في 5 تشرين الثاني 1929، إذ بدأ تدريسَ القانون الروماني ومقارنة الحقوق المدنية. ولدينا في الأرشيف قرار رئيس مجلس الوزراء محمد جميل الألشي في 3 آذار 1943 بتعيينه في كرسي الحقوق الأساسية، وتاريخ الحقوق «الذي شغر بعودة المسيو استيف إلى وطنه».

في هذا المجال الأكاديمي، اشتُهر محسن البرازي بوصفه أستاذاً ناجحًا ومؤلفًا للكتب المرجعية مثل: «دروس في الفقه الروماني»، و«دروس في الفقه المدني الفرنسي»، و«محاضرات في الحقوق الرومانية»، و«محاضرات في الحقوق المدنية الفرنسية»[1]. وتستحق الذكر هنا الشهادة التي يقدّمها أحد طلابه (أكرم الحوراني)، الذي سيقود لاحقا الحملة لتصفية نفوذ الأسرة البرازية في ريف حماة، إذ يمتدحه في مذكراته بكونه الوحيد الذي «كان مجدّاً ومتمكّنًا من موضوعه، بينما كان معظم الأساتذة يُلقون دروسهم من الكتب القديمة بدلا من المحاضرات». ولدينا في الأرشيف مسودة كتاب لم يكمله (وصل فيه إلى بداية الفصل الرابع) بعنوان «الشرع الدستوري»، أو القانون الدستوري بلغة اليوم، وهو ما يستحق النشر بطبيعة الحال لقيمته التاريخية. ويُلاحَظ هنا أن البرازي كان يؤلف في مواضيع مستجدة بالنسبة للثقافة القانونية والسياسية الموجودة في سورية، لذلك نجد في المخطوطة بعض المصطلحات التي يستخدم الأصل الفرنسي لها إلى أن يعتمدها أو يجدَ بديلا أفضل لها.

في مقدمة هذا الكتاب يميّز المؤلف بين «الشرع العام» و«الشرع الخاص»، إذ يتناول الشرع الخاص «العلائق الاجتماعية في الحياة المدنية والتجارية والصناعية، ولئن كانت هذه

(1) صدر هذا الكتاب في دمشق عام 1939، وخلال عملنا فيه هذا الكتاب فوجئتُ بصدور طبعة جديدة منه خلال العام 2018 في عمّان، صادرة عن مؤسسة هنداوي، وهذا له مغزاه بالنسبة لقيمة مرجع كهذا بعد حوالي ثمانين سنة من صدوره.

العلائق الآن في حماية الدولة، بيد أنها وُجدت في عهود تاريخية أخرى في حماية هيئات سياسية من نوع آخر، كالقبائل والإمارات الإقطاعية». و«على نقيض ذلك الشرع العام، فهو شرع الدولة، وموضوعه العلائق في الحياة العامة؛ تلك العلائق المكونة لنظام وفعالية الدولة، وتلك الهيئة السياسية التي تحمي الآن الحياة المدنية في البلاد المتمدنة (المتحضرة)».

في غضون ذلك دخل محسن البرازي مجالين مختلفين: المحاماة والسياسة.

فنظرا لكونه قد درس القانون في جامعة ليون وحاز الدكتوراة من جامعة السوربون، فقد تقدّم ليحصل على الإجازة أو رخصة العمل في المحاماة. ولدينا في الأرشيف قرارٌ موقَّعٌ من وزير العدلية ومصدَّقٌ من رئيس الدولة تاج الدين الحسيني في **12** كانون الأول **1934**، لإجازته «بتعاطي مهنة المحاماة والمرافعة أمام جميع المحاكم الشرعية والنظامية».

ومن ناحية أخرى، بقيت الخلفية الفكرية السياسية التي برزت خلال دراسته في فرنسا، حاضرة لدى محسن البرازي مع توسّعها الآن في المجال العربي. فقد شارك في تأسيس «عصبة العمل القومي» مع مجموعة من الشخصيات المعروفة (قسطنطين زريق، وزكي الأرسوزي، وعبد الرزاق الدندشي، وصبري العسلي، وجورج طعمة، وجلال السيد، وغيرهم) في المؤتمر الذي عُقد في بلدة قرنايل بلبنان في **24** آب **1933**. وقد أسّست هذه العصبة فروعا لها في الأقطار العربية المجاورة، ونادت بالعمل على استقلال الدُّول العربية ووحدتها. وقد تعاونت العصبة مع حزب «الكتلة الوطنية» الذي كان قد تأسّس آنذاك في سورية، لكنَّ أعضاءها تفرقوا في ما بعد لينضمّوا إلى أحزاب موجودة (الكتلة الوطنية... إلخ) أو جديدة (حزب البعث... إلخ).

من الأكاديميا إلى السياسة

خلال عمله في معهد الحقوق بالجامعة السورية، اكتسب محسن البرازي سمعة أكاديمية بحكم تخرّجه في جامعة السوربون وتدريسه لعديد من المواد، ولمؤلفاته الرائدة في تلك

المواد؛ «الفقه المدني الفرنسي» و«الحقوق المدنية الفرنسية»... إلخ، التي كانت تُمثّل مرجعية في اللغة العربية في تلك الفترة التي كانت تُناقَش فيها المفاوضات مع فرنسا، والمعاهدة التي يُفترَض بها أن تحلّ محل الانتداب الفرنسي، ومصير لواء الإسكندرونة عبر حق تقرير المصير وصولا إلى الاستفتاء خلال الفترة 1936-1938 التي كان فيها ابن عمه حسني البرازي محافظا للواء.

أما علاقة محسن البرازي بالسياسة فكانت متدرجة. فقد كان كما رأينا من المشاركين البارزين في «الجمعية السورية العربية» بباريس 1922-1929، وكان خلال رئاسته لها يلتقي النواب ويكتب للبرلمان الفرنسي عن حقوق السوريين بالحرية والاستقلال. وبعد عودته إلى سورية برز ضمن المشاركين في المؤتمر التأسيسي لـ«عصبة العمل القومي» في قرنايل بلبنان عام 1933.

لكن المشاركة السياسية له في الحكومات السورية تأخرت حتى عام 1941، حين شكّل خالد العظم حكومته الأولى (4 نيسان- 21 أيلول 1941) فدخل فيها د. محسن البرازي وزيرا للمعارف. وبحكم خلفيته الأكاديمية وعمله في التعليم كانت هذه الحقيبة الوزارية الأولى غير بعيدة عن طبيعته وسمعته، مع أنها لم تستمر سوى خمسة أشهر تقريبا.

كانت سنة 1941 مهمة بالنسبة للتاريخ السوري المعاصر كما هو معروف. ففي مطلع حزيران من تلك السنة، قام الحلفاء؛ بريطانيا و«فرنسا الحرة»، بالهجوم على سورية لانتزاعها من القوات الفرنسية الموالية لألمانيا النازية، التي استسلمت في 18 حزيران 1941. ومع وصول ممثل «فرنسا الحرة» الجنرال كاترو إلى دمشق، أُعلن في 20/ 7/ 1941 عن أن الوقت قد حان للاعتراف باستقلال سورية بالاتفاق مع النخبة السياسية السورية. وفي هذا السياق أُعيد العمل بالدستور السوري المجمّد، واختير تاج الدين الحسني رئيسا للدولة في 12/ 9/ 1941، وجرى في 28/ 9 احتفال كبير بإعلان استقلال سورية في دار البلدية بالمرجة، وهو المكان الذي جرى فيه إعلان استقلال «المملكة السورية العربية» في 8 آذار 1920. وقد سارعت بريطانيا ومصر إلى الاعتراف

بسورية المستقلة، وبقيت بريطانيا تضغط على حليفتها «فرنسا الحرة» لإجراء انتخابات برلمانية، وهو ما تمّ عام 1943، بعد الوفاة المفاجئة للرئيس تاج الدين الحسني. ونظرا لأن «الكتلة الوطنية» حققت فوزا كبيرا في هذه الانتخابات، فقد فتح ذلك الطريق لانتخاب مرشحها شكري القوتلي (1891-1967) رئيساً لـ«الجمهورية السورية» في 17/ 8/ 1943.

وإلى تلك السنة تعود النقلة الحقيقية للبرازي من الأكاديميا إلى السياسة؛ بحكم العلاقة الوثيقة التي جمعته مع الرئيس القوتلي (وهو من أصل كردي أيضا). فقد نقله القوتلي الى جانبه في القصر الجمهوري خلال الأعوام 1943-1947، حيث عمل مستشارا قانونيا وأمينا عاما للقصر ومبعوثا خاصا لرئيس الجمهورية إلى الدول العربية، وكان يحمّله رسائل خاصة إلى الملك فاروق والملك عبد العزيز آل سعود في الفترة التي أخذ يتشكل فيها المحوران الجديدان: المحور الهاشمي (العراق والأردن) مع مشاريعه التي تشمل المنطقة (مشروع الهلال الخصيب ومشروع سورية الكبرى)، والمحور المعادي لذلك الذي أصبح يضم سورية ومصر والسعودية. ومن الواضح هنا أن الثنائي القوتلي- البرازي كان يمثل التيار المعادي للمحور الهاشمي داخل النخبة السورية، التي وُجد فيها من يتعاطف مع المحور الهاشمي ومشاريعه، بمن فيهم ابن عمه حسني البرازي، بحسب مصالح كل طرف بطبيعة الحال.

وبحكم موهبته في اللغة والأدب، وهو ما يستحق دراسة خاصة، أصبح البرازي كاتب خطابات القوتلي في تلك الفترة العصيبة التي كان التوتر فيها سيّد الموقف، سواء مع فرنسا أو مع العراق والأردن. ومن تلك الخطابات المهمة لدينا في الأرشيف مسودة الخطاب الذي ألقاه القوتلي في الذكرى الأولى لجلاء القوات الفرنسية عن سورية في 17 نيسان 1947، وتبدو في الصفحة الأولى (من أصل 18 صفحة) بعض الرتوشات التي أُدخلت والتي لها مغزاها.

ومن سنوات القصر الجمهوري لدينا في الأرشيف وثيقة مهمة تُنشَر هنا لأول مرة، ألا وهي استقالة البرازي المكتوبة بخط يده بعد خلافه مع رئيس الوزراء سعد الدين الجابري (1891-1948). ومن الملاحظ هنا أنه لدينا أكثر من مسودة للاستقالة، فقد كان البرازي يتأنى في اختيار الألفاظ المناسبة، ثم انتهى به الأمر إلى تقديم استقالتين: واحدة موجزة من ثلاثة سطور يدّعي فيها أن الاستقالة بسبب «الحالة الصحية»، وأخرى مطولة يشرح فيها الأسباب الحقيقة، وأرّخها في 7/ 10/ 1945. ومن الواضح هنا أن سبب الاستقالة كان اللقاء الذي جرى قبل ذلك التاريخ بعدة أيام بين القوتلي والجابري والبرازي، إذ وجّه الجابري ألفاظا مستفزة للبرازي اعتبرها ماسة بكرامته؛ لأنه: «لا يجوز أن يُخاطَب بها من كان مثلي وفي منصبي الرسمي، لا سيما في مجلس فخامتكم». ومع أنه صبر على «الطعنة» في حضور الرئيس وفشل بعد خروج الجابري في إقناع القوتلي بقبول استقالته، فقد رأى أن يكتب للجابري عبارات مماثله لما تفوَّهَ به، وأعلم الرئيس القوتلي بذلك وترك له أن يعلن الاستقالة لـ«أسباب صحية»، مع استعداده لقبول أي منصب آخر يراه القوتلي مناسبا له.

لكن هذا المنصب الجديد كان مفاجئا، فقد تمَّ اختيار البرازي وزيرا للداخلية في حكومة جميل مردم بك (1894-1960) التي استمرت من 6 تشرين الأول 1947 حتى 19 آب 1948. ومن هذه الفترة بالذات لدينا وثائق مهمة في الأرشيف. فقد كانت تصل للوزير مغلفات خاصة موجودة في الأرشيف، فيها تقارير المخبرين سواء من داخل سورية أو من الدول العربية المجاورة، خاصة من الأردن الذي كان معنيا به ضمن التنافس بين المحورين العربيين. ويبدو أن الوزير كان يأخذ نسخة منها (النسخة الثانية للتقارير المطبوعة على الأنديغو) في ذلك الوقت ليحتفظ بها في أرشيفه الشخصي.

وواضح من هذه التقارير أن عمل الوزارة كان يركز على متابعة أحزاب بعينها في سورية (حزب البعث... إلخ)، وعلى أوضاع السلطة والمعارضة في العراق والأردن بحكم الخلاف بين المحورين المذكورين الذي وصل إلى ذروته خلال الفترة 1947-1949. ومن هذه الوثائق أو تقارير المخبرين لدينا تقرير بعنوان: «الموظفون المنتسبون لحزب

البعث بحمص»، يرِدُ فيه اسم شاكر الفحام (1921-2008)، الذي أصبح لاحقا مثل البرازي سفيرا ثم وزيرا للتعليم. ويلاحظ أن الاهتمام كان كبيرا بالوضع الداخلي للأردن بسبب التوتر بين البلدين الذي وصل إلى ذروته آنذاك، وينصب الاهتمام بالتحديد على أحوال النخبة المحيطة بالملك عبد الله بن الحسين (1882-1951)، وما بينها من اختلاف وسعي كل شخص إلى التخلص من الآخر، ونشر بيانات كاذبة وتحقيقات عن فضائح تمسّ بعض أفراد هذه النخبة، وعلاقة كل هؤلاء مع بريطانيا، وتحرك الضباط الإنكليز والقوات العسكرية... إلخ. ومن ذلك لدينا تقرير بتاريخ 20/ 12/ 1947 عن الخلاف المتنامي بين وزير المالية سليمان النابلسي ورئيس الوزراء سمير الرفاعي، وقيام الرفاعي وإخوته بالإيعاز لأعوانهم بنشر نداء «موقَّع بإمضاء الرأي العام» يتضمن اتهامات للنابلسي بأنه نهب أموال الأمة ويعمل ضد مصلحة الملك ورئيس الحكومة. وأُرسل هذا «النداء المصطنع» إلى الملك وكبار رجال الدولة والشعب في البريد. وينتهي كاتب التقرير إلى أن الملك سيقوم تقريبا بتعديل وزاري يخرج فيه النابلسي من الحكومة، وهو ما حصل لاحقا.

ومن هذه التقارير لدينا واحد يحمل الكود الخاص بكاتبه (رقم 381) ويعود إلى تاريخ 20/ 12/ 1947، ويرد فيه أن «قيادة القوات العسكرية البريطانية ومشتقاتها في فلسطين والأردن تبذل جميع الجهود للوقوف على حركات التطوع والتدريب العسكري في سورية ولبنان، لا سيما في معسكر قطنا، وعلى درجة الاعتناء بتسليح المتطوعين والمتدربين. وقد علمتُ أن هذه القيادة تتفنّن في إرسال الجواسيس إلى سورية ولبنان لهذا الغرض، فمنهم من يحضر بألبسة ملكية (أي مدنية – م. الأرناؤوط) باسم شراء السلاح أو التطوع ليتسنى له الوصول إلى معسكرات التدريب».

ولكن البرازي خرج من هذه الحكومة ليعود بعد أيام في الحكومة الجديدة لجميل مردم بك (23 آب – 2 كانون الأول 1948)، في منصب مناسب أكثر أهمية ألا وهو وزير الخارجية، خاصة في تلك الفترة التي أعقبت هزيمة دول الجامعة العربية في حرب العام 1948. فقد شارك البرازي آنذاك في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي

تجلّى فيها الخلاف بين المحورين المذكورين في المنطقة، إذ قام المحور المعادي للهاشميين آنذاك بدعم إعلان «حكومة عموم فلسطين» في أيلول 1948 برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي (1883-1963)، التي أعلنت استقلال فلسطين في 1/ 10/ 1948 في غزة، وذلك لمناكفة أو معارضة الملك عبد الله لضمّ الضفة الغربية إلى شرق الأردن.

ولكن هزيمة 1948 أخذت تنعكس الآن على سورية بشكل متزايد ضمن الاتهامات المتبادلة بين السياسيين والعسكريين، سواء في المجالس الخاصة أو حتى في البرلمان. وفي مسعى من الرئيس القوتلي لاحتواء الموقف، قام بتكليف السياسي المخضرم خالد العظم بتأليف حكومة جديدة في 16 كانون الأول 1948. ونظرا لأن العظم أخذ أيضا وزارة الخارجية، فقد أُوكلت إلى البرازي وزارة المعارف التي بدأ بها حياته السياسية عام 1941. ولكن هذه الوزارة لم تكن مريحة آنذاك نظرا لمشاركة طلاب الجامعة وتلاميذ المدارس الثانوية في المظاهرات، تحت تأثير حزب البعث الذي برز بقوة آنذاك، ضد المسؤولين عن هزيمة 1948 من المدنيين والعسكريين.

وفي هذه الحالة لم تعمّر الحكومة تحت ضغط الأحداث طويلا، ذلك أنها سقطت مع الانقلاب العسكري الأول في سورية الذي قاده رئيس الأركان حسني الزعيم (1897-1949) في 30 آذار 1949. ولم تكن المفاجأة في الانقلاب الأول فقط الذي عمل فورا على إرغام رئيس الجمهورية القوتلي ورئيس الحكومة خالد العظم على الاستقالة، بقدر ما كانت أيضا في قبول البرازي (المعروف بصلته الوثيقة بالرئيس القوتلي) التعاون مع قائد الانقلاب حسني الزعيم (وهو من أصل كردي أيضا)؛ لمنح الشرعية الدستورية للانقلاب العسكري وتسويقه محليا وعربيا.

وفي هذا السياق، يكشف كتاب بشير العوف «الانقلاب السوري.. أسراره ودوافعه ومراميه وكيف تمّت حوادثه»، الذي وثق فيه الأحداث يوما بيوم حتى صدور الكتاب في أيار 1949، كيف أن محسن البرازي الذي كان يشغل منصب وزير المعارف في حكومة خالد العظم عندما عَرَف بالانقلاب واعتقال شكري القوتلي وخالد العظم في فجر 30 آذار

1949، ذهب بنفسه إلى دائرة الشرطة يطلب اعتقاله أيضا، لكن أُفرج عنه في المساء. وربما كانت تلك حركة ذكية لتغطية ما هو قادم (كما اكتشف ذلك لاحقا القوتلي وأفاض به لأكرم زعيتر)، وبالتحديد الصعود السريع للبرازي في العهد الجديد نتيجة لدوره في تخريج الانقلاب توجهات العهد الجديد، قانونيا ودستوريا، وعلاقته بالقرارات التي اتُّخذت خلال هذا العهد القصير (تمرير الاتفاق المجمّد مع شركة «التابلاين» منذ أيلول **1947** والتقارب المفاجئ مع إسرائيل... إلخ).

من الانقلاب العسكري الأول إلى الانقلاب الثاني

رغم الشهور المحدودة لهذه الفترة (**30** آذار – **14** آب **1949**)، إلا أنها كانت مهمة جدا للشرق الأوسط وسورية ومحسن البرازي الذي برز فيها بسرعة، وصولا إلى تشكيله لأول وآخر حكومة، وانتهاء بمقتله العنيف في صباح الانقلاب الثاني.

فقد جاء الانقلاب نتيجة لتفاعلات حرب **1948**، والتنافس الأوروبي- الأمريكي على النفوذ في سورية بعد اكتشافات النفط الجديدة في الخليج والعراق، والحاجة إلى نقله إلى شاطئ المتوسط عبر سورية. كما حرّك المحورَين المتنافسَين في المنطقة العربية (المحور الهاشمي والمحور المصري-السعودي)، وفتح بذلك سلسلة الانقلابات العسكرية التي تتالت في سورية حتى العام **1970**.

أما فيما يتعلّق بالبرازي، وهو المعروف بصلته الوثيقة بالرئيس القوتلي، فقد كان تعاونه مع انقلاب الزعيم وبروزه في العهد الجديد هو المفاجأة؛ لأنه كان الوحيد، من الحلقة الضيقة حول الرئيس القوتلي، الذي تخلى عنه بسرعة مؤيدا أول انقلاب عسكري، في الوقت الذي كان يؤلف فيه كتابه عن «الشرع الدستوري» الذي لا يتّسق مع الانقلاب على الشرعية الدستورية. ولا شك أنه كان للبرازي دوافعه التي سنتناولها لاحقا، كما كان له دوره في السياسة الخارجية للعهد الجديد الذي تحوَّل من الحماس للمشروع الهاشمي (سواء الهلال الخصيب أو سورية الكبرى)، إلى الالتحاق بالمحور المعادي الذي أصبح

يتشكل من مصر والسعودية وسورية، وإلى التقارب مع الولايات المتحدة وفرنسا في مواجهة بريطانيا التي كانت تراهن على المحور الأول.

لقد بدا هذا التحوّل الكبير خلال أسبوعين فقط، مع إعلان الأمير عادل أرسلان المقرّب من الزعيم في 3/ 4/ 1949 عن تفضيل قائد الانقلاب للوحدة الهاشمية مع العراق على أساس فدرالي، وترحيب الحكومة العراقية بذلك في 5/ 4/ 1949، وقدوم نوري السعيد بعد أسبوع إلى دمشق لاستطلاع تنفيذ ذلك، وهو ما أثار المحور المعادي للهاشميين (مصر والسعودية). فقد أوفدت القاهرة عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية (ذا الصلة الوثيقة بالبلاطين المصري والسعودي والصديق الشخصي للبرازي) في زيارة إلى دمشق هدفها الظاهري الاطمئنان على صحة الرئيس القوتلي، وهدفها الفعلي جذب سورية الى المحور المصري- السعودي.

وقد تمخضّ عن هذه الزيارة أمران مهمان. أما الأول فهو قيام حسني الزعيم بزيارة سرية إلى مصر في 21/ 4/ 1949 (لم تُعلِن عنها الصحافة المصرية إلا بعد عودة الزعيم إلى دمشق)، تمّ فيها الترتيب للعلاقة الجديدة مع مصر والسعودية لمواجهة المحور الهاشمي (العراق والأردن)، إذ أعلن الزعيم في 26/ 4/ 1949 رفضه الحاسم للمشروعين الهاشميين (سورية الكبرى والهلال الخصيب). وأما الأمر الثاني فهو تعيين محسن البرازي سفيرا في القاهرة بناء على طلب البلاط الملكي، بحسب ما كشف عنه لاحقا كريم ثابت لأكرم زعيتر، ليكون صلة الوصل الشخصية المؤتمنة بين الزعيم من ناحية والملك فاروق والملك عبد العزيز. ومن هذه الأيام التي قضاها البرازي سفيرا في القاهرة لدينا في الأرشيف دعوة له من الملك فاروق للذهاب إلى قصر عابدين.

ولكن الصعود الحقيقي لمحسن البرازي كان في دمشق خلال شهري أيار- حزيران بعد أن توطدت علاقته مع المحور المصري – السعودي، وهو ما يتضح في تطورَين مهمَّين ومتداخلَين.

أما الأول فهو يتعلق بإقرار الاتفاق الذي وقعته شركة «التابلاين» (اختصار لـ«خط الأنابيب عبر البلاد العربية») مع الحكومة السورية في 1/ 9/ 1947، لمدّ أكبر مشروع من نوعه لنقل النفط من المنطقة الشرقية في السعودية إلى ساحل البحر المتوسط عبر الأردن وسورية وفلسطين إلى حيفا (ثم تحول بعد 1948 ليصبح إلى صيدا في لبنان)، الذي كان أكبر استثمار من نوعه لكبرى شركات النفط الأمريكية. لكن صدور قرار التقسيم في تشرين الثاني 1947، وما صاحبه من ظهور مدّ شعبي في الشارع معادٍ لبريطانيا والولايات المتحدة، منعَ الحكومة الجديدة برئاسة خالد العظم التي وافقت عليه في 14/ 2/ 1948 من عرضه على مجلس النواب، وهو ما أخذ يشكّل مصدر انزعاج للملك عبد العزيز آل سعود، نظرا لما كان يعوّل عليه من فوائد من هذا المشروع، حتى وصل إلى توتر في العلاقات بين الملك عبد العزيز والرئيس شكري القوتلي، كما تكشِف عن ذلك مذكرات البرازي.

ومع أن القوتلي كان يمثّل قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية الصلات والمصالح الوثيقة مع آل سعود، إلا أنه لم يعد يستطع في مواجهة المعارضة في الشارع والبرلمان تمرير هذا الاتفاق مع التابلاين، لكن ما عجز عنه القوتلي تمّ بسهولة في الأسابيع الأولى للعهد الجديد. وهنا يبرز الدور الأول لمحسن البرازي باعتباره مستفيدا من هذا المشروع الكبير الذي كانت وراءه مصالح إقليمية ودولية. فلدينا في أرشيف البرازي عقد إيجار (غير موقع) بين شركة التابلاين ومجموعة من مُلّاك الأراضي في درعا لاستئجار المحضر رقم 2969 (الممتدة أراضيه ما بين قرية عتمان ودرعا) لبناء محطة ومطار ومرافق أخرى. فقد كان البرازي بعد أن أصبح محاميا في 1932 انضمّ إلى مكتب المحامي ظافر القاسمي الذي أصبح لاحقا وكيلا لشركة التابلاين في سورية، ولذلك كان من مصلحة الاثنين إقرار هذه الاتفاقية.

من ناحية أخرى، تكشف وثائق الخارجية الأمريكية أن المفوضية الأمريكية في دمشق، التي ساعدت على التوصّل إلى التوقيع على الاتفاقية مع الحكومة السورية في 1/ 9/ 1947، أصبحت الآن على صلة وثيقة مع الزعيم الذي كان حريصا على نيل اعتراف

الولايات المتحدة بنظامه الجديد. وفي هذا السياق بادر، بنصيحة من المعنيين، لإرسال مساعده للشؤون الاقتصادية حسن جبارة للقاء ممثل التابلاين في بيروت وإبلاغه باستعداد الزعيم لإقرار الاتفاقية. وبعد اعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجديد في 25/ 4/ 1949 حرص الزعيم على الاتصال بالوزير المفوض كيلي في 16/ 5/ 1949 لإبلاغه باستعداده لإقرار الاتفاقية، وهو ما رحّب به كيلي لكونه يُعدّ تعبيرا عن رغبة الزعيم في تطوير علاقته مع الولايات المتحدة في المستقبل، وهو ما كان يخطط له الزعيم لاعتبارات أخرى سنراها لاحقا.

وفي هذا السياق يرد في مذكرات فتح الله صقال وزير الأشغال العامة والمواصلات في أول حكومة شكّلها الزعيم برئاسته بعد الانقلاب في 16/ 4/ 1949، كيف أن الزعيم فاجأهم بعد أسبوعين من تشكيل الحكومة (التي أصبحت المرجعية العليا مع إلغاء الدستور وحلّ مجلس النواب) بطلبه الموافقة على الاتفاق المذكور مع التابلاين. ولكن الوزير صقّال استمهله لدراسة الاتفاق، وقدم له في 7/ 5/ 1949 تقريرا مفصلا يبين فيه مدى الغبن الذي يلحق بسورية جراء هذا الاتفاق الذي يشكل «دولة ضمن دولة»، ويقدّم فيه اقتراحات محددة لتعديل الاتفاق لكي يكون في صالح سورية. لكن الزعيم في الاجتماع اللاحق فاجأهم بالقول إنه: «إذا كانت تلك الملاحظات تتضمّن كثيرا من الأمور الدقيقة، فإنّ مصلحة سورية تقضي بأن تصدّق الحكومة دونما تأخير على هذا الاتفاق، لا سيما أن المملكتين المصرية والسعودية تصرّان على إنجاز هذا المشروع». ومع أن الوزير صقال أكّد على أن التعديلات «تراعي مصلحة سورية»، وطالب بالتصويت، إلا أن الاتفاق أُقر بأغلبية الأصوات في 16/ 4/ 1949 مع «حفظ التقرير المتقدم الذكر ضمن الأوراق». وفي اليوم نفسه أصدر الزعيم مرسوما تشريعيا ضمن الصلاحيات التي أعطاها لنفسه، في غياب

الدستور والبرلمان، بالمصادقة على الاتفاقية مع التابلاين، كما وردت عند توقيعها مع الحكومة السورية بتاريخ 1/ 9/ 1947[1].

ومع هذا النجاح للزعيم في تمرير هذه الاتفاقية، التي كانت ترضي عدة أطراف إقليمية ودولية، جاء دور البرازي في الحركة التالية للزعيم التي كانت رافعة له إلى رئاسة الجمهورية. ففي البيان العسكري الذي أذيع صباح 30/ 3/ 1949 ورد أن قادة الانقلاب «غير طامحين إلى استلام الحكم»، بل القصد من ذلك «هو تهيئة حكم ديموقراطي صحيح محل الحكم الحالي المزيف». لكن الزعيم فاجأ مجلس الوزراء بعد إقرار الاتفاق مع التابلاين وتعزيز وضعه إقليميا بسعيه إلى عكس ما وعد به في البيان الأول للانقلاب. فبعد إجبار رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة على الاستقالة وحلّ مجلس النواب، كان التوجّه لوضع أسس الدستور الجديد للبلاد، وأسس قانون الانتخاب الجديد. لكن مجلس الوزراء فوجئ في مطلع حزيران 1949 برغبة الزعيم في طرح استفتاء على الشعب بشأن الإجراءات التي قام بها حتى ذلك الحين وانتخاب رئيس جديد للجمهورية. وقد عبّر بعض الوزراء عن استغرابهم لذلك؛ لكونه «لا يتلاءم مع المبادئ الدستورية»، إذ «لا يصح أن يُنتخب رئيس الجمهورية قبل أن تنتظم كيفية انتخابه».

وقد ردّ الزعيم، كما يسرد وزير الأشغال العامة فتح الله صقال في مذكراته، بأنه «غير ضليع في الأمور القانونية والدستورية، وأنه كلّف السيد محسن البرازي أن يُطلعنا على أسباب الاستفتاء وضرورته». وفي تلك اللحظة أشار الزعيم، فدخل محسن البرازي قاعة مجلس الوزراء، و«شرع يؤيد نظريته» باعتباره مؤلف «الشرع الدستوري». ومع أن البرازي لم يقنع الوزراء «بما أدلى به من الأسباب التي جعلته يسلك هذا المسلك»، إلا أن غالبية الوزراء انصاعوا هذه المرة، كما انصاعوا في يوم إقرار الاتفاق مع التابلاين، لتتسارع الخطوات نحو ترشيح الزعيم نفسه لمنصب رئيس الجمهورية في 19/ 6/ 1949، دون أي

(1) المحامي فتح الله ميخائيل صقال، من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم: خواطر وآراء، القاهرة (دار المعارف) 1951، ص52-60.

يجرؤ أحد على منافسته، لتعلِن النتائج يوم 26/ 6/ 1947 فوز رئيس الحكومة حسني الزعيم برئاسة الجمهورية. ولما قدّم نائب رئيس الحكومة عادل أرسلان استقالة الحكومة، كَلّف الزعيم فورا محسن البرازي بتشكيل الحكومة التي أُعلنت بعد ساعات في مساء 26/ 6/ 1947، وذلك نظرا لما أدّاه من تخريج قانوني لما أراده الزعيم، وقد احتفظ البرازي لنفسه فيها بوزارتي الخارجية والداخلية أيضا.

ومع هذا البروز السريع للثنائي الزعيم/ البرازي في سياق المحاور الإقليمية والدولية، يبدو أن المحور الهاشمي كان يتحرك بدوره. وفيما يتعلق بذلك، لدينا وثيقة في الأرشيف الشخصي تعود إلى 9/ 7/ 1949 مرفوعة من الشعبة الثانية/ المخابرات، إلى مديرية الشرطة والأمن العام، ونسخة منها إلى البرازي رئيس الحكومة تكشف عن دور سفير العراق في بيروت في حشد الصحافة اللبنانية لتشويه سمعة حُكم الزعيم/ البرازي. ومن المثير هنا أن أحد أهم المذكورين في هذه الوثيقة هو ابن عم محسن البرازي ورئيس الحكومة الأسبق؛ حسني البرازي. ولأجل ذلك فقد استدعى حسني الزعيم حسني البرازي إلى دمشق بحجة عرض منصب عليه، ثم أمر باعتقاله وإيداعه في سجن المزة.

ومع ذلك، تشير مجموعة الصحف الموجودة في الأرشيف إلى الصورة البراقة للعهد الجديد. ومن ذلك لدينا العدد الصادر من جريدة «ألف باء» الدمشقية في 24/ 7/ 1948؛ أي قبل الانقلاب الثاني بعشرين يوما، وفيه تبدو ثقة الزعيم والبرازي بالوضع الجديد، وقيامهما بزيارة استعراضية للجبهة، إذ اختار الزعيم أن يُعلّق هناك أعلى وسام سوري (وشاح أمية) على صدر البرازي «تقديرا للخدمات التي قدّمها ويقدّمها لسورية».

لكن مع هذه الثقة، كانت تلك الأيام بالذات تتجمّع فيها الأسباب التي أدّت إلى الانقلاب الثاني بدعم سخي من العراق نتيجة لخطأين من الثنائي الزعيم- البرازي. أما خطأ الزعيم القاتل فقد كان قيامه بتسليم رئيس الحزب القومي السوري أنطوان سعادة إلى السلطات اللبنانية بتاريخ 7/ 7/ 1948، بمشورة من محسن البرازي كما ذكر رياض الصلح لأكرم زعيتر، بشرط أن يُقتَل في الطريق بحجة محاولة الهرب. لكن الحكومة

اللبنانية أصرت على محاكمته وتنفيذ إعدامه في اليوم التالي، مما دفع الضباط المحسوبين على الحزب القومي السوري إلى المشاركة في أي انقلاب للانتقام من الزعيم، وهو ما حدث. أما خطأ البرازي الآخر، فقد كان إصراره لأسباب شخصية على إقالة الدكتور محمد أسعد طلس (1913-1959) من منصب الأمين العام لوزارة الخارجية وتحويله للتعليم، بعد كشفه أنه ادعى خلال عمله مفوضا لسورية في طهران أن بيته قد سُرق، وطلب تعويضا لذلك من وزارة الخارجية، بينما كشفت وزارة الخارجية الإيرانية أنه قد باع الأثاث لأشخاص إيرانيين ذكرت أسماءهم. ونظرا لكون د. طلس عديل العميد سامي الحناوي، فقد سعى للانتقام من البرازي بكل السبل، ونجح في دفع الحناوي لقيادة الانقلاب الثاني فجر 14/ 4/ 1949 الذي راح ضحيته البرازي.

وكما أن الانقلاب الأول على القوتلي جاء من الحلقة الضيقة (من الزعيم الذي أعاد له الاعتبار وعيّنه مديرا للشرطة ثم قائدا عاما للجيش، ومن البرازي كاتم أسراره)، فقد جاء الانقلاب على الزعيم من أقرب المقربين له؛ من الحناوي الذي كان يرقص له لإضحاكه حتى الليلة الأخيرة. ونظرا لأن الانقلاب الثاني فُهم في إطار الصراع بين القوى الكبرى والمحورين العربيين في المنطقة، فقد تدفق على دمشق الصحفيون الأجانب والعرب، ومن هؤلاء كان محمد حسنين هيكل الذي غطى خلفيات وأحداث الانقلاب بشكل واسع في عدد «أخبار اليوم» المصرية بتاريخ 30/ 8/ 1949، الموجود في أرشيف البرازي مع أعداد من الصحف السورية واللبنانية. وفي هذا السياق يذكر محمد حسين هيكل، الذي سارع الى القدوم إلى دمشق عقب الانقلاب على حسني الزعيم ومقتل البرازي في 14/ 8/ 1949، أن الصراع في سورية في مرحلة من المراحل كان صراعا بين شركة البترول البريطانية في العراق وشركة أرامكو (التي كانت تمثل كبريات شركات النفط الأمريكية وخطّطت لمدّ خطوط التابلاين)، و«هذا الصراع هو المحرك الأساسي لسلسلة من الانقلابات العسكرية بدأت في عام 1949».

ومن تلك الأعداد لدينا عدد جريدة «النهار» اللبنانية بتاريخ 18/ 8/ 1949 الذي كشف عن مأساتين: مأساة قتل محسن البرازي، ومأساة ابنه الشاب خالد الذي حُكم عليه أن يشهد بأم عينه إعدام أبيه بالرصاص. ويُلاحَظ في الأرشيف الموجود ملفٌ خاص بالمراسلات بين الأب والابن حين كان الابن في المدرسة الثانوية في بيروت. وقد بقي هذا المنظر مؤثرا على خالد طيلة حياته، حتى إن عديل الزعيم نذير فنصة، الذي اعتُقل أيضا صباح الانقلاب وسيق إلى مقر الأركان ليرى هناك البرازي الأب بالبيجاما وكيف صفعه الجنود أمام ابنه حتى وقع مغشيا عليه، يروي في ذكرياته أن خالد بعد أن غادر سورية وأصبح رجل أعمال كان كلما التقى به يبكي متذكرا ذلك اليوم.

وتجدر الإشارة إلى أن محسن البرازي كان قد أحب خلال دراسته في فرنسا فتاة فرنسية فتزوجها ورُزق منها بولد سمّاه على اسم أبيه خالد في عام 1932 ثمّ ابنة سمّاها علياء. لكن الأسرة البرازية المحافظة لم تتقبّل ولم تتحمل مثل هذا الاختراق للتقاليد، فضغطت عليه حتى طلّقها وتزوج أخرى من أسرة حلبية معروفة (مودة الجابري) أنجب منها ابنا (هادي) وابنتين (بانة وجمانة التي عملت ابنتها أروى مراسلة لشبكة سي أن أن CNN في العراق). وكما تصادف أن رئيس الحرس الخاص للزعيم غاب صباح الانقلاب (بترتيب من قادة الانقلاب)، فقد تصادف أيضا أن المرافق الخاص للبرازي كان في إجازة في تلك الليلة، وكانت زوجته السورية تصطاف مع أولادها في لبنان، بينما كان هو لوحده مع ابنه البكر في البيت. وبحسب رواية الابن، التي كانت «النهار» أول من نشرتها، فقد جاءت قوة الانقلاب إلى البيت في الساعة الثالثة فجرا وأطلقت الرصاص إرهابا ثم اعتقلت البرازي الأب ووضعته في سيارة جيب، بينما وضعت البرازي الابن في سيارة مصفحة وتوجهت بهما الى مقر قيادة الأركان القريب (في الموقع المجاور لفندق الشام الآن)، فصعدت بالبرازي الأب لفترة قصيرة، ثم عادت وانتقلت بهما إلى سفح قرية المزة (التي يُطلُّ عليها سجن المزة)، حيث كان حسني الزعيم مع ثلة من الجنود حوله على حافة الطريق. وهناك أنزل الجنود البرازي الأب الى جوار الزعيم و«أطلقوا عليهما الرصاص فسقطا مضرَّجين بدمائهما».

لكن ما ينقص الرواية شهد به العقيد محمد معروف؛ أحد الضباط الذين شاركوا في الانقلاب وكان عضوا في «المجلس الحربي الأعلى» الذي تشكَّل لإدارة الانقلاب، وذلك في مذكراته «أيام عشتها»، فقد كان محمد معروف في قيادة الأركان حين عاد الضباط الذين أعدموا الزعيم والبرازي (عصام مريود ومحسن الحكيم وآخر) منتشين بما قاموا به، وحين «وصلت أخبار إعدام الزعيم ومحسن البرازي كان وقعها سيئا، وخاصة إعدام البرازي. وعندما أخبرتُ سامي الحناوي بالإعدام كان تأثره كبيرا وغضب غضبا شديدا وقال لي: ألم تكن الأوامر خطية وصريحة بعدم سفك الدماء؟». ولكي تكتمل سخرية التاريخ يكمل محمد معروف بالقول إن «المجلس الحربي» اجتمع بعد ذلك وأصدر البيان التالي للشعب السوري: «إن حسني الزعيم اتّهم بتبديد ثروة البلاد وانتهاك حرمة قوانينها وحرية أبنائها، وإن حكمه تميّز بالجمع بين الفوضى والتعسّف، وإن المجلس الحربي الأعلى وبعد محاكمة عادلة ثبت له أن الزعيم مجرم فنفّذ فيه وبرئيس وزرائه حكم الإعدام»[1].

أما ما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة بانقلاب **1949**، وتوجّه العهد الجديد لإرساء علاقة جديدة مع إسرائيل -وهي أمور لا ترد طبعا في المذكرات- فقد كشفت وثائق الخارجية الأمريكية والمصادر الإسرائيلية التي استفاد منها عدد من الباحثين عن «اندفاع» مفاجئ للزعيم نحو تطبيع للعلاقات مع إسرائيل، يقوم على توطين أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وصولا إلى تحالف مع إسرائيل في شرق أوسط جديد. فبعد ثلاثة أيام من اعتراف الولايات المتحدة بنظامه، التقى الزعيم في **28/ 5/ 1949** بالوزير المفوض كيلي ليبلغه باستعداده للقاء رئيس الحكومة الإسرائيلية دافيد بن غوريون لحلّ المشاكل العالقة بين سورية وإسرائيل، وتسوية القضية الفلسطينية بتوطين ربع مليون لاجئ في سورية، ورغبته في أن تقوم الولايات المتحدة بترتيب هذا اللقاء.

---

(1) محمد معروف، أيام عشتها: الانقلابات السورية وأسرارها 1949-1969، بيروت (رياض الريس للنشر) 2003، ص130-131.

ومع حماس الوزير المفوض كيلي لنقل هذا العرض إلى حكومته، باعتباره «فرصة حقيقية لتسوية القضية الفلسطينية»، إلا أن الحكومة الأمريكية لم تُبدِ حماسا، واكتفت بتوجيه سفيرها في إسرائيل لنقل رغبة الزعيم في الاجتماع ببن غوريون دون التفاصيل الأخرى المتعلقة بعرض الزعيم بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في سورية. ولذلك كان ردّ بن غوريون سلبيا لأنه كان يريد أولا من السوريين التخلي عن المناطق التي سيطروا عليها في حرب **1948**، أي الرجوع إلى «الحدود الدولية لفلسطين الانتدابية» خلال مفاوضات الهدنة، ثم التفاوض بعد ذلك حول الأمور الأخرى. ولكن حين علم موسى شاريت، وزير الخارجية، الذي كان يُعتبَر الأكثر انفتاحا على العرب، بالجوانب الأخرى لعرض الزعيم الجديد (وبالتحديد استعداده لتوطين **300** ألف لاجئ فلسطيني في سورية)، ألحَّ على بن غوريون للموافقة على اللقاء، لكن بن غوريون اقترح أن يكون اللقاء بين شاريت والزعيم، أو بين شاريت ووزير الخارجية السوري عادل أرسلان.

إلا أن الزعيم حين عرض الفكرة لأول مرة على الحكومة في **16/ 5/ 1949** بطريقة مواربة (وجود رغبة إسرائيلية «للتفاهم مع العرب بشروط مغرية») كانت ردّة فعل أرسلان مستنكرة ورافضة تماما لأي لقاء، بل إنه شكَّل معارضة داخل الحكومة وخارجها كما يروي في مذكراته. ومن هنا فقد رأى الزعيم مع انتخابه رئيسا للجمهورية بنسبة **99,53**٪ في **25/ 5/ 1949**، وتشكيل حكومة جديدة في اليوم التالي برئاسة البرازي يتولى فيها أيضا وزارة الخارجية، رأى فرصة لإعادة طرح الفكرة بجرأة أكبر. فبعد توقيع معاهدة الهدنة مع إسرائيل في **20/ 6/ 1949**، التي تضمّنت الانسحاب العسكري السوري إلى خط الحدود الدولية واعتبار ما هو غربه منطقة منزوعة السلاح، طرح رغبته في التوصل إلى سلام مع إسرائيل خلال مقابلة له مع صحيفة سويسرية. وفي هذه المرة أخذ بن غوريون الأمر بجدّ وأعطى الضوء الأخضر لإلياهو ساسون، الدمشقي المولد الذي تولى ملف العلاقات مع

القيادات السورية في الوكالة اليهودية والحكومة الإسرائيلية الأولى[1]، للتواصل مع رئيس الحكومة ووزير الخارجية محسن البرازي. وهكذا أخذ ساسون البادرة وكتب في 6 آب 1949 من لوزان إلى البرازي يقترح عليه البدء بـ«محادثات» مباشرة و«غير رسمية» مع إسرائيل، إما عبر موفد سوري إلى أوروبا، وإما بلقاء على الحدود أو زيارة له إلى دمشق. إلا أن هذه الرسالة، كما يقول رابينوفيتش الذي نشرها لأول مرة في عام 2009، راحت متأخرة جدا، فقد كان الانقلاب الجديد على الزعيم/ البرازي في لمساته الأخيرة، ولذلك لا نعرف بعد عن وصولها أو عن أي ردّ عليها.

ومن المؤكد أن وصول مثل هذه الرسالة إلى البرازي يثير الخيال لمعرفة ردة فعله، وهو الذي عُرف بماضيه العروبي وإصراره بعد حرب 1948 على دولة فلسطينية مستقلة (بحسب قرار التقسيم للأمم المتحدة وبحسب ما انتهى إليه الوضع على الأرض) تجمع الضفة الغربية وغزة، وترتبط بسورية أو بمصر لكيلا تبقى جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية التي استقلت في عام 1946، كما توضح يوميات أكرم زعيتر التي نُشرت مؤخرا، وهو ما أيده عوني عبد الهادي[2].

لقد جاء هذا التحوّل في الموقف الإسرائيلي متأخرا بعد أن تداخلت الأخطاء التي وقع فيها الثنائي الزعيم- البرازي مع التدخلات الإقليمية والدولية، لتؤدي إلى الانقلاب الجديد الذي قادة العقيد سامي الحناوي فجر 14 آب 1949، والذي أنهى بشكل دموي طموح شخصيتين متناقضتين (حسني الزعيم ومحسن البرازي) جمعت بينهما السلطة والرغبة في

---

(1) للمزيد عن دور ساسون في اختراق القيادات السورية انظر: محمود محارب، العلاقات السرية بين الوكالة اليهودية وقيادات سورية في أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى، بيروت، جسور للترجمة والنشر، 2021.

وفي ما يتعلق بالبرازي، ذكر لي د. محارب في 4/ 9/ 2021 أنه يرد ذكره أحيانا، ولكنه لم يجد في الأرشيف الإسرائيلي وثيقة توضح أي تواصل أو تعاون.

(2) يوميات أكرم زعيتر.. آمال الوحدة وآلام الانقسام 1949-1965، ج1، إعداد معين الطاهر ونافذ أبو حسنة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص66.

«تحديث» سورية، ضمن سياق محلي/ إقليمي / دولي لم يكن مستعدا بعد لذلك. وإذا كان الزعيم «خرج من المولد بلا حمص» دون أن يترك لأسرته شيئا يذكر، وعوّض عن ذلك بشهرته التي ساهمت فيها عشرات الكتب التي كُتبت عنه باعتباره وراء أول انقلاب عسكري في سورية، ودخوله قائمة «طغاة التاريخ»[1]، فإن البرازي ترك لأسرته ثروة كبيرة وراتبا تقاعديا مجزيا من السعودية، بقيت زوجته تتصرف به حتى وفاتها في عام 1998، ولكنه نال اهتماما أقل من الباحثين.

المذكرات

تصدر الآنَ هذه الطَّبعة الجديدة من مذكّرات محسن البرازي في سياق مختلفٍ عن الطَّبعتين الأولى والثَّانية. ومع أنَّ البرازي لم يكن مستعدّاً بعد لكتابة مذكّراته الَّتي كان يمكن أن تكون أغنى مع ما لديه من تجربة وأوراق شخصيَّة ورسميَّة، إلّا أنَّ ما نُشر في يوميّاته عن زياراته السَّريعة إلى السُّعودية ومصر والعراق والأردنّ ولبنان، في الوقت الَّذي كانت المنطقة فيه تدخل في حربين متوازيَتين: الحرب العربيَّة- الإسرائيليَّة، والحرب العربيَّة- العربيَّة بين المحور الهاشميّ والمحور المعادي له، جعل هذه «المذكّرات» تحظى باهتمام كبير بعد أن قامت جريدة «الحياة» اللبنانيّة بنشرها على 31 حلقةً مع عناوين مثيرة خلال الفترة من 16/ 1/ 1953 حتى 18/ 2/ 1953.

وكانت «الحياة» قد كشفت لقرائها في عدد 13/ 1/ 1953 عن قرب نشر «قطعة من تاريخنا الدامي الحديث» تحت عنوان مثير «صوت من وراء القبر» جاء فيه: «في فجر 14 آب 1949 انطلقت رصاصات في حقل مهجور على طريق مطار المزة في دمشق، وخرّ حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي صريعين. وبينما كان محسن البرازي يلاقي ربه كانت أيدٍ خفية تمتدّ إلى أدراج مكتبه في بيته وتنتزع منها أوراقا خطيرة، مذكرات

(1) في عام 1993 صدر عن دار المعارف في القاهرة كتاب «طغاة التاريخ» للدكتور محمود متولي، الذي اختار من تاريخ العالم عشرة طغاة من نيرون إلى عيدي أمين، وكان من بينهم حسني الزعيم الذي مثّل سورية!

ومخطوطات ورؤوس أقلام. في هذه الأوراق تكمن خفايا السياسة العربيَّة منذ عام 1947 حتى عام 1949؛ أيْ في السنتين اللَّتين تدافعت فيهما أحداث فلسطين –من طلائعها إلى وقائعها إلى ذيولها– وراء ستار كثيف من التعمية والتمويه والنِّفاق ستكشف أوراق البرازي جانبا منه».

وفي العام 1975 حصلت المؤرخة الفلسطينية السورية خيرية قاسمية، التي انشغلت بنشر مذكرات قادة فلسطينيين وعرب من خلال عملها في مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت، على نسخة مصورة من هذه المذكرات مكتوبة على الآلة الكاتبة، لكنها ناقصة الصفحات الأولى ومطموسة الحروف في بعض الأماكن، وقامت بنشرها في بيروت عام 1993 بعنوان «مذكرات محسن البرازي 1947-1949»[1]، دون أن تعلم عن الطبعة الأولى التي نُشرت في العام 1952. وقد اجتهدت د. قاسمية وقامت بتعويض النقص في النسخة المصورة عن الأصل التي وصلت إليها بما نُشر في جريدة «الحياة»، التي اتَّسم نشرها بتدخل المحرر والعناوين الجاذبة للقراء.

لقد جاء نشر هذه الطبعة الثانية –كما يمكن أن نسميها– في سياق مختلف، بعد أن بدأ الكشف عن الوثائق الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية عن تلك الفترة بعد مرور ثلاثين سنة عليها، وهو ما حفّز الباحثين إلى الخوض مرة أخرى في خلفيات ومآلات انقلاب حسني الزعيم، خاصة ما له علاقة بحرب 1948 ومحاولة النظام الجديد في سورية التواصل مع قادة إسرائيل للتوصل إلى سلام بين الدولتين، مع الاستعداد لتوطين ربع مليون لاجئ فلسطيني في الجزيرة السورية، وحتى للتفاهم على حلف عسكري بين الدولتين يشكل محور القوة في الشرق الأوسط. ومن بين الدراسات الجديدة التي استندت إلى هذه الوثائق، لا بد أن نذكر بشكل خاص دراسة المؤرخ الأمريكي دوغلاس ليتل «الحرب الباردة والعملية السرية.. الولايات المتحدة وسورية 1945-1958» التي نُشرت في عام

(1) الدكتورة خيرية قاسمية، مذكرات محسن البرازي 1947-1949، بيروت، (دار الرواد،) 1993.

1990[1]، وكتاب المؤرخ ايتمار رابينوفيتش «الطريق التي لم تُسلك.. المفاوضات العربية- الإسرائيلية المبكرة» الذي صدر في عام **1991**[2]، وكتاب أندرو راثمل «الحرب السرية في الشرق الأوسط حول سورية **1949-1961**» الذي صدر في عام **1995**[3]، وغيرها.

ومع صدور هذه المؤلفات، لم يكن نشر د. خيرية لمذكرات محسن البرازي في كتاب مستقل يجيب عن الأسئلة الكثيرة التي طرحتها الوثائق التي كشفت للعموم منذ تلك السنوات وصولا إلى صدور كتاب المؤرخ الإسرائيلي آفي شلايم «إسرائيل وفلسطين» عام **2009**[4]، ثم صدور كتاب المؤرخ السوري سامي مبيض بالإنكليزية «سورية والولايات المتحدة.. علاقات واشنطن مع دمشق من ولسون إلى أيزنهاور»[5]، في عام **2012**، مع فصل بعنوان «موسوليني سورية» عن حسني الزعيم، الذي استند فيه إلى ما ورد في المؤلفات المذكورة في الإنكليزية، وما أورده السفير الأمريكي روبرت كيلي ابن الوزير المفوض جيمس كيلي في عهد الزعيم من ذكريات عن أبيه وعمله في دمشق في حديث له مع السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى عام **2006**. وكان لا بد من انتظار سنوات أخرى حتى تصدر في **2018** دراسة تحمل مراجعة شاملة لسطّام العتيبي بعنوان «الموقف

(1) Douglas Little, «Cold War and cover action: the United States and Syria 1945-1958», Middle East Journal 44, No.1, winter 1990, pp.51-75.

(2) Itamar Rabinovich, The Road Not Taken: Early Arab-Israeli Negotiations, Oxford (Oxford University Press)1991.

(3) Andrew Rathmell, Secret War in the Middle East: The Cover Struggle For Syria 1949-1961, London (I.B.Tauris), 1995.

(4) Avi Shlaim, Isreal and Palestine: Reappraisals, Reviosions, Refutations,London- New York (Verso) 2009.

(5) Sami Moubayed, Syria and the USA: Washington's Relations with Damascus from Wilson to Eisenhower, London (I. B. Tauris) 2012, pp.70- 84.

الأمريكي من انقلاب حسني الزعيم في سورية في عام 1949.. دراسة تاريخية وثائقية»، تتبّع آخر ما نشر من وثائق[1].

وعلى الرغم من الوثائق التي كُشفت والدراسات التي نُشرت، إلا أنه يلاحظ أنها كلها تقريبا تركّز على حسني الزعيم وعلى أصله الكردي وماضيه خلال الانتداب الفرنسي، لتفسّر انفتاحه المفاجئ على سلام مع إسرائيل، بينما لا يرد ذكر محسن البرازي إلا بشكل عابر باستثناء الرسالة التي أرسلها له الياهو ساسون في 6/ 8/ 1949، لتلمّس استعداد الثنائي الزعيم- البرازي لسلام حقيقي مع إسرائيل، ولم نعرف جوابه عليها. وعلى الرغم من الأصل الكردي للبرازي أيضا، الذي أصبح الرئيس القوتلي في المنفى (الإسكندرية) يؤمن بأنه كان له دوره في تحركاته ضده، إلا أن الماضي العروبي للبرازي سواء في باريس أو في بلاد الشام (المشاركة في تأسيس عصبة العمل القومي) أصبح الآن في خدمة المحور الثلاثي (سورية والسعودية ومصر)، المعادي للمحور الهاشمي حتى في تقرير مصير ما بقي من فلسطين للعرب. لذلك لم يكن يمانع ضمَّ الكيان الفلسطيني إلى مصر لكيلا يبقى في يد الملك عبد الله ضمن مشروعه لـ«سورية الكبرى».

في سنة 2010 وقع في يدي جزء من أرشيف محسن البرازي، ونقلتُ ذلك إلى د. خيرية قاسمية، التي ربطتني بها علاقة زمالة وصداقة على مدى عشرين سنة تقريبا، خلال زيارة إلى بيتها في ضاحية دمشق، مع رغبتي في نشر طبعة جديدة من المذكرات في ضوء الأرشيف الشخصي للبرازي، فاهتمَّت لذلك. لكن الظروف المستجدة في سورية حالت دون تواصلنا حتى وفاتها في عام 2015. لذلك بادرت متأخرا عام 2017 إلى نشر ثلاث حلقات في موقع «العالم» في إستانبول، الذي كان يديره الباحث محمد تركي الربيعو عن محسن البرازي بالاستناد إلى الأرشيف الشخصي له. ومع اشتغالي على مئوية الحكومة العربية في دمشق وآباء الدستور السوري، بدأتُ إعداد طبعة جديدة من مذكرات محسن البرازي مع مقدمة جديدة تأخذ بعين الاعتبار أرشيفه الشخصي والدراسات الحديثة التي نُشرت عنه، انطلاقا

(1) سلطان العتيبي، الموقف الأمريكي من انقلاب حسني الزعيم في سورية في عام 1949م.. دراسة تاريخية وثائقية، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد12، عدد2، عمان، 2018، ص75-112.

من السياق الجديد لاستجلاء تاريخ سورية في القرن العشرين الذي لم يُكتب بعد كما يجب. وقادني هذا إلى التواصل مع المحامي علاء السيد مؤسس مركز الوثائق التاريخية الرقمية في حلب، الذي مدّني مشكورا ببعض الوثائق الموجودة لديه، لكنه فاجأني لاحقا بوجود نسخة كاملة لديه من مذكرات محسن البرازي وُجدت في مكتبة رشدي الكيخيا (1899-1987)[1]. وقد تبيّن بسرعة أن الجهة التي تنبّهت لأهمية هذه المذكرات (القوميون العرب) قامت بطبعها على الآلة الكاتبة ونسخها في خمسين نسخة فقط لتوزع على النخبة الفكرية والسياسية في بلاد الشام. ومن هذه النخبة كان أيضا المفكر والدبلوماسي أكرم زعيتر (1909-1996)، الذي آلت مكتبته ويومياته وأوراقه إلى فرع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في عمّان، ومن ضمنها نسخة من هذه المذكرات.

ومن الواضح في الصفحة الأولى، أن الجهة التي بادرت إلى طبع هذه المذكرات كانت حركة القوميين العرب التي تأسّست عام 1952، فقد شاء المسؤول عن نشرها أن يكون العنوان «مذكرات الدكتور محسن البرازي الأمين العام لرئيس الجمهورية السابق شكري القوتلي ورئيس وزراء الزعيم حسني الزعيم»، وهو العنوان الذي رأينا ضرورة الحفاظ عليه في هذه الطبعة الجديدة للمذكرات التي تُنشَر كاملة الآن. ويُلاحَظ في الصفحة الأولى توضيحٌ من الجهة الناشرة يفيد بأنه «طُبع من هذه المذكرات 50 نسخة، وانتقي الأشخاص الذين يجب أن يطلعوا عليها. ولم تحدد قيمة النسخة لأنّ من اختيروا للاطلاع عليها يعلمون جيدا أن هناك من يدفع المبالغ الطائلة للحيلولة دون نشرها. لذلك فإنّنا نترك تحديد القيمة للذين اخترناهم، مع العلم أن كل مبلغ سيُرصد لمشروع قومي آخر»[3].

---

(1) حقوقي وسياسي معروف من حلب. درس الحقوق في السوربون وأسهم في تأسيس حزب «الكتلة الوطنية» عام 1927، ثم انفصل عنها وأسّس «حزب الشعب» المعارض عام 1948، أصبح وزيرا للداخلية في حكومة هاشم الأتاسي التي تشكّلت في يوم الانقلاب الثاني على حسني الزعيم (14/ 8/ 1949)، وترأس اللجنة الدستورية التي صاغت الدستور السوري الجديد عام 1950.

(3) انظر صورة الصفحة الأولى في الملحق.

وبفضل يوميات أكرم زعيتر التي طبعها المركز، أصبح بالإمكان الآن تفسير وصول هذه المذكرات إلى جريدة «الحياة». فاليوميات تكشف عن العلاقة الوثيقة له مع رئيس تحرير «الحياة» آنذاك كامل مروة ومبنى الجريدة في بيروت. فقد كان يستقبل في مبنى الجريدة ضيوفه من سورية والأردن وفلسطين والعراق، ويتغدى مع أصدقائه في بيت كامل مروة، بل إنه اعترف بأن مقالا صدر في 13/ 1/ 1956 «بإمضاء كامل مروة كان معظمه بقلمي ومن وحيي تعليقا على عرض المساعدة العربية على الأردن». ومن هنا فقد نقل زعيتر حين زار القوتلي في منفاه في الإسكندرية يوم نشرت «الحياة» الحلقة الأولى في 16/ 1/ 1953 من المذكرات، فَزَعَ القوتلي وطلبه من زعيتر لأن يسعى لدى كامل مروة لوقف نشر المذكرات لأنها تكشف عن علاقاته الوثيقة مع الملك عبد العزيز والملك فاروق، التي أصبحت الآن في غير صالحه أمام العهد الجديد الناصري في مصر[1].

ولذلك أصبحت الحالة الآن تقتضي نشر المذكرات الأم كما هي مع الحد الأدنى من التدخلات ودون الإضافات التي لحقت بها مع الطبعة الأولى لها في جريدة «الحياة»، التي بقي منها شيء في الطبعة الثانية، مع مقدمة جديدة بالاستناد إلى ما بقي من الأرشيف الشخصي للبرازي، مع الأخذ بعين الاعتبار الدراسات الجديدة التي صدرت في العقدين الأخيرين.

وقد آثرنا أن نبقي على ما ورد في هذه المذكرات على لسان الحكّام في حقّ بعضهم البعض باعتباره يعبّر عن الثقافة السياسية لهم في تلك الفترة التي اتّسمت بالتوتر بين قادة المحورين المتنازعين في المنطقة (المحور الهاشمي والمحور المعارض له) في الوقت الذي سبق ولحق حرب 1948، حتى إن التحامل على الملك عبد الله وصل إلى حد اقتراح تقسيم الأردن إلى شمال يُضمّ إلى سورية وجنوب يُضمّ إلى السعودية واقتراح بضم قطاع غزة إلى مصر عوضا عن ضمّه إلى الأردن بحجة تعامل الملك عبد الله مع اليهود، بينما كشف انقلاب حسني الزعيم عن استعداد العهد الجديد للذهاب إلى ما هو أبعد بكثير: اقتراح حلف عسكري- سياسي بين سورية وإسرائيل في الشرق الأوسط الجديد!

(1) يوميات أكرم زعيتر، ج1، ص258.

ومن المأمول الآن مع الاهتمام الجاري بإعادة كتابة التاريخ السوري المعاصر، خارج السردية الأيديولوجية التي استمرت أكثر من نصف قرن، أن يحظى البرازي بما يستحقه، وأن يمهّد هذا الكتاب لسيرة تشمل الجوانب المختلفة لشخصية سورية مهمة لم تأخذ حقها من البحث والاهتمام. وفي الواقع كان السعي لنشرها الآن بهذا الشكل هو تنقلي في السنوات الأخيرة مع هذه الأوراق والملاحظات بين عدة دول (الأردن والولايات المتحدة وكوسوفو)، فقد بقيت على تواصل مع الزملاء المعنيين، ومنهم المحامي علاء السيد مدير دار الوثائق الرقمية التاريخية في حلب، الذي زودني مشكورا بنسخته من الإصدار الأول للمذكرات.

ويبقى لديّ هنا أن أذكر بالتقدير والد زوجتي المرحوم أبو السعود الخطيب (**1918-1995**)، الذي كان المرافق الشخصي لمحسن البرازي خلال الأعوام **1947-1949**، وخصّني بذكرياته عن مرافقته للبرازي ورعايته للأسرة بعد اغتياله، كما أتوجّه بالشكر إلى ابنه المهندس ربيع الخطيب الذي وجد خلال تعزيل الطابق بعد رحيل أسرة البرازي من بيت العائلة في المزة وترحيل مكتبته، بقايا أوراق مهمة من أرشيف البرازي ونقلها إليّ، وإلى ابنه الآخر د. محسن الخطيب (وُلد في بيت محسن البرازي في المهاجرين وسُمّي باسمه وفاء له)، الذي روي لي ذكرياته مع أولاد البرازي إلى أن غادروا سورية بالتدريج ليستقروا في المغرب وكندا، وكشفه عن ضريح البرازي في مقبرة الدحداح الذي بقي مهملا سنوات طويلة بعد أن نُقل من قبره الأول في المزة حيث قُتل.

محمد م. الأرناؤوط

عمّان – ترمبل - بريشتينا

2022-2020

مذكرات محسن البرازي

الأمين العام لرئيس الجمهورية السابق شكري القوتلي
ورئيس وزراء الزعيم حسني الزعيم

إلى الذين اخترناهم للاطلاع على هذه المذكرات نوجّه الكلمة التالية:

كُتبت صفحات، وأُخرجت أسفار عن القضية العربية وأعمال رجال السياسة الذين أسهموا في مضمارها، بصفتهم حكّاما، وبصفتهم مستثمرين ومستغلين!!

وقد كُتب ما كُتب من وجهة نظر هؤلاء الحكام، ورجال السياسة، ولم يطلعنا أحد على حقيقة قضيتنا، والأيدي التي تلعب بها وتصرّفها كما تشاء..

وحين يُسأل هؤلاء الكتّاب عن السبب في إخفاء الأخطاء والجرائم، وأحيانا الخيانات التي ارتكبتها، ولا تزال ترتكبها الفئة الحاكمة في بلادنا العربية، يجيبون بأن المصلحة العامة تقضي بذلك. وحين يردّدون حكمتهم هذه يرددونها بالقول بأنه يجب ألّا يُسمح للفشار بالتراكم حول قضية لا ينبغي أن تظهر للأجيال إلا بإطار من التجميل.

هذا الاتجاه في كتابة التاريخ القومي لا يوافق عليه القوميون العرب؛ لأنهم يؤمنون بأنّ من حقّ كل مواطن عربي واعٍ الاطلاع على أسرار قضيته التي تُدفن عن عمد؛ تشويهًا للحقيقة، وخوفًا ورهبةً من الرأي العام العربي المتعطّش للمجد. لذا عمدنا بدافع من هذا الإيمان إلى تقديم مذكرات رجل لعب دوراً سياسيًا هامًّا في ظرف يُعَدّ من أخطر الظروف التي مرّت بها قضيتنا العربية، وكتبها لنفسه ليدفنها كما دَفَنَ غيره أمثالها.

ونحن ما أزلنا الأنقاض عن هذه المذكرات إلا لتظهر الحقائق عارية حتى من فضيلة الحياء، وتبرز مناقشات الملوك والرؤساء، الملوك الأصدقاء الألدّاء، والرؤساء الأعداء الحميمين، بوجهها القذر، المُلطَّخ بالعار، وتظهر الكؤوس التي تبادلوها في إبان المعركة

وقد امتلأت من نقيح الحقد والغيرة والثأر المكبوت، ويُعرَف بائعو البترول والنخوة العربية.

لقد هُزمنا في حرب الظلام.. حرب الدسائس والرشوة.. حرب المساومات.. ظهور براميل البترول.. هذه البراميل التي دُفع ثمنها من دمائنا وأحشائنا. وبينما كان الذهب الأسود على شواطئ نيويورك، كان الدم العربي يراق على تلال دير ياسين وهضبات مشمار هاردن[1].

لم يبق أمامنا إلا أن نشق الظلام بضياء جديد، لنخطّ طريقنا نحو النور، نور الحق والعدل والكرامة، لنُسمع العالم صرخة الثائر المجنون، ونلطّخ وجوه باعة البترول والنخوة العربية بهذا الدم الذي قبضوا ثمنه دولارات، عساهم يشمّون فيه رائحة الأحرار، لا رائحة العبيد الذين يُباعون في سوق الرقيق بحفنة من الدولارات.

إنّ الطريق الوحيد للوصول إلى هدفنا هو العمل، ولن نعمل إذا وقف كلّ منا من الآخر موقف المتفرج المتسائل المنتظر أن يبدأ الآخر ليبدأ بعده، يجب أن نعمل شيئا لنثبت لهذا العالم الذي احتقَرَنا أننا شعب أبيٌّ، يعرف كيف يردّ اللطمة ويمحو العار.

ونحن نأمل أن يخرج القارئ من هذه المذكرات التي عاش معها ساعات طويلة وهو مؤمن بأنه يجب أن يعمل شيئا، وأن يتحرك حتى لو عمل وحده، وتحرّك وحده.

إنّ قضيتنا العربية بحاجة إلى رجال يؤمنون بأن الإصلاح العميق والتقدّم الأكيد يجب أن يتناولا الخلق القومي، وأن العمل الأساسي يبدأ دائما في عقل الفرد وقلبه بعيدا عن الصخب والفتن.

---

(1) مستوطنة يهودية أنشأتها جمعية «أحباء صهيون» عام 1890 في شمال فلسطين قرب جسر بنات يعقوب. خلال حرب 1948 نجح الجيش السوري في السيطرة عليها في هجوم مباغت فجر 8/ 6/ 1948، وجرت حولها معارك عنيفة بين الجيش السوري والجيش الإسرائيلي بعد إنهاء الهدنة الأولى في 7/ 8/ 1948، ولكن القوات السورية حافظت على مواقعها ولم تنسحب منها إلا في 2/ 11/ 1949 بعد توقيع اتفاقية الهدنة، التي أبقتها منطقة مجرَّدة من السلاح.

ولن تكون هذه المذكرات الدفعة الوحيدة، بل سيتبعها دفعات تنبض بالحياة وتزكي روح الوطنية، وتُلهب الشعور القومي، فكلما كبرت هموم الوطن، وعظمت مصائبه، ازداد لهبه في القلوب.

سيكون العمل رائدَنا، والتضحية شعارَنا.

أما كيف استطعنا الوصول إلى هذه المذكرات فسنعلنه في حينه..

القوميون العرب

بتاريخ 24 آب من عام 1947، أرسل الملك عبد الله بواسطة البريد إلى عدد كبير من الشخصيات السورية والنوّاب البيان الملكي التالي:

الدولة السورية الكبرى والاتحاد العربي

عبد الله بن الحسين

بيان ملكي

قل هذه دعوة الحق

﴿ربّنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين﴾

أيها الشعب العزيز..

***أمّا وقد أعربت مملكتنا الأردنية الهاشمية وسائر الدول العربية الكريمة عن رأي العرب جميعا في قضية فلسطين العزيزة (الجزء الجنوبي من بلاد الشام)، وأدلينا جميعا بحججنا الواضحة في مواجهة لجنة التحقيق الدولية، وأجمعنا أمرنا على مطالب واحدة قوامها: استبعاد التقسيم، وإلغاء الانتداب، واستقلال فلسطين على أساس ديموقراطي، ووقف الهجرة اليهودية وقفا تاما.. فقد وجب علينا أن نواصل جهادنا المشترك لدعم ما أدلينا به، بتحقيق وحدة بلادنا، وبالتمكين للقدرة القومية في الديار الشامية والهلال الخصيب، تمكينًا مؤيداً ليس بالأقوال فحسب بل بالأفعال أيضا، عامدين في حدود الإمكانيات المشروعة لمحو ما ترتّب على الانتدابات الأجنبية الزائلة من آثار التجزئة المجحفة بحقوق بلادنا الشامية ومصالحها المشتركة، بعد أن أصبح هذا الأمر حقا من حقوقنا الخاصة، لا يحقّ لغير الأقاليم السورية أن تتدخّل فيه دوليًا وقوميًا.*

أيها الشعب العزيز..

ها إن دعاة التفرقة والقطيعة والانفصال ما زالوا يبيّتون بالإرجاف والإجحاف لدعوة ميثاقنا المشترك، ثم ما زالوا يقيمون من شكل الحكم الطارئ على الجزء الشمالي من الوطن العزيز عقبة كأداء ليحولوا دون وحدة الوطن أو اتحاده. وهم يعلمون حقّ العلم أن شكل الحكم حقّ من حقوق الأمة (لا) يستأثر بفرضه على البلاد الواحدة شخص أو حزب

أو إقليم، كما يعلمون حق العلم أن نظام الحكم في (الدولة السورية الكبرى) ما زال قائما في قرار الجمعية التأسيسية الأولى (المؤتمر السوري الأول)، محمولا على استفتاء دولي وإرادة قومية عامة، وأن نظامًا جمهوريًا إقليميًا أوجدته التجزئة الاستعارية وقام تحت انتداب فُرض بالقوة لن ينسخ ميثاقًا قوميًا مشتركًا قد انبثق من إرادة الشعب بأكمله وفي هدى حريته التامة. بل إن نظام الدولة السورية الكبرى ما زال منوطًا بإرادة الأمة، فإمّا رجوع إلى الأصل، وإمّا استفتاء جديد ومجلس تأسيسي واحد يضمّ ممثلي الأقاليم السورية جميعًا، فيضع دستور البلاد الموحدة أو الدول الإقليمية المتحدة بمحض اختياره وعلى مقتضى حق تقرير المصير وفي ضوء الحرية المضمونة المأمونة.

إلا أن الأردن لمواصلٌ دعوته الحرة إلى الوحدة الشامية والاتحاد العربي مستمسكًا في هذه الدعوة الفاصلة والقضية العادلة بالأصل، وهو مع احتفاظه بكامل حقوقه المشروعة لن يقيم أي عقبة شكلية في سبيل الوحدة أو الاتحاد، محتكمًا في كل هذا إلى إرادة الأمة مجتمعة لا متفرقة، وغير ناكلٍ ولا متراجع عن الخيار للبنان.

أيها الشعب العزيز

ليس ما ندعو إليه مجرد كلمة، بل هو أمل منشود وحقيقة آتية، وإن الضمير القومي ليحزنه أن يقول قائل بأن ميثاق الجامعة العربية يوجب المحافظة على الوضع القائم في البلاد العربية؛ أي يجب شلّ حركة التطور العربي بالمحافظة على التجزئة التي بيّتها الاستعمار الأجنبي لغير مصلحة الشام، بل لغير مصلحة العرب جميعا.

إلا إن في مثل هذا القول لخروجا على ميثاق الجامعة وتحطيما لأهدافها العليا، وإنه ليحفّزنا على الجهر من غير لجلجة أو جمجمة، بأن مبادئ الثورة العربية التحريرية المنبثقة من الوجدان القومي والمكتوبة بدم العرب ودمهم ما زالت مهوى هوى العرب جميعا، مؤمنين بأن الشام –وهي ما زالت مقطّعة الأوصال والأرحام– لن تصبر على تمزيقها وسدّ طريقها، مثبِّتة في الحق وعيها، مضاعفة في الله سعيها.

أيها الشعب العزيز..

ألا إن الجهر بحق الوطن هو الحقّ في كل زمان ومكان، وإنه لمن هذا الجهر أن تتنادى الأقاليم الشامية أو حكوماتها الرسمية إلى عقد مؤتمر قومي تمهيدي يقرّر الأمور التالية:

1. وضع تصميم الوحدة أو الاتحاد السوري موضوعيا وفي حدود المواثيق الدولية والأماني القومية والمصالح الإقليمية المشتركة.

2. اعتبار الوحدة أو الاتحاد السوري قضية خاصة بالدول السورية الإقليمية وبإرادة الشعب السوري وحده في حدود وطنه الكامل جغرافيًا وتاريخيًا وقوميًا.

3. وضع التحفظات الضامنة براءة الوحدة أو الاتحاد من كل ما ينتقص الحقوق القومية الاستقلالية المكتسبة دوليًا في حدود ميثاق الأمم المتحدة.

4. تحديد مركز فلسطين من الوحدة أو الاتحاد السوري على الوجه الذي يوقف خطر الصهيونية وقفًا تامًا.

5. دعوة الحكومات السورية الإقليمية إلى اتفاق مشترك ينتهي إلى عقد جمعية عمومية (مجلس تأسيسي)، تضمّ ممثلي الأقاليم السورية جميعا لوضع دستور الدولة على أساس الوحدة أو الاتحاد في ضوء التصميم المقرَّر.

6. التنادي حال قيام الدولة السورية الكبرى إلى الاتحاد العربي في الهلال الخصيب (الشام والعراق)؛ تحقيقا لما رسمته مبادئ الثورة العربية، وأوجبه ميثاق 8 آذار وأفسح له السبيل ميثاق جامعة الدول العربية.

هذا ما ندعو إليه ونعمل على تحقيقه، لا نبغي من أجله إلا وجه الله الكريم ومستقبل العرب العظيم، وإنه للحق العظيم وليأتينكم نبؤه بعد حين.

عمان في 17 رمضان المبارك سنة 1366، الموافق 4 آب سنة 1947.

عبد الله بن الحسين

بتاريخ 18/ 8/ 1947، أوفد صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية السيد شكري القوتلي، محسن البرازي إلى الرياض مصحوبا بالكتاب التالي (كما خطّه محسن البرازي بيده):

بسم الله

ملخص خير وسرور إن شاء الله.

هذا اليوم تلقّيت رد جلالتكم المتضمن الموافقة على رغبتنا في إرسال طائرة جلالتكم إلى مصر، لنقل رسولنا الخاص إلى جلالتكم، فلم يسعني إلا أن أشكر جلالتكم على الموافقة، لما تضمنه الموضوع من (أمر) هام. وعليه فقد توجّه هذا اليوم بالطائرة رسولنا الخاص محسن البرازي إلى مصر، ليستقل منها الطائرة، للتوجّه إلى الرياض للمثول بين يديكم، ويرفع لكم تحياتنا واحترامنا، ويعرض لجلالتكم ما لدينا من الأمور الخاصة، ويحمل إليكم هذه الرسالة التي نوجز فيها موضوع الرحلة، ويقدّم بين يديكم أيضاً لهذا الكتاب شرحاً وتفصيلاً لما لدينا من آراء وإيضاح.

الموضوع هو أنه منذ ثلاثة أيام اتصل محمد الشريقي رئيس ديوان الشريف عبد الله في عمان بالتلفون بالأمين العام للقصر الجمهوري محسن البرازي، وأبلغه أنه يحمل رسالة من الملك عبد الله إلينا، ويطلب تحديد موعد لتقديم هذه الرسالة، فحدّدتُّ المقابلة أول أمس السبت، وجاء الشريقي وقدم إليّ الرسالة التي نبعث بها لجلالتكم مع رسولنا الخاص للاطلاع عليها. وكان منذ أسبوع قد أرسل عبد الله بالبريد بياناً إلى كل من الوزراء والنواب والصحف في سورية، كما وزّع عدداً غير قليل منه في شرق الأردن، ونحن نبعث أيضاً بنسخة منه إلى جلالتكم.

صرفتُ الشريقي من عندي بعد أن ارتبك كثيراً بالنسبة لأسئلتي ومناقشتي معه، وسافر في اليوم التالي إلى لبنان، وهو لا يحمل رسالة وليس لديه مهمة خاصة إلى لبنان.

والآن تعلمون جلالتكم أنني كلما راجعتُ أصدقاءنا البريطانيين في موضوع عبد الله على أثر نشره بياناً أو إصداره كتاباً أو مذكرات، كان البريطانيون يقولون إنهم لا شأن لهم معه، وإنهم غير راضين عن ذلك، وإنهم يعلنون عدم تدخلهم في موضوع سورية الكبرى، وإن هذا لموضوع يخصّ السوريين والبلاد العربية المجاورة.

وإن جلالتكم عندما كنتم تراجعونهم في ذلك أيضًا كان جوابهم إليكم أيضًا لا يخرج عن هذه الدائرة، ويتنصلون من كل شيء بهذا الصدد.

بالأمس طلبتُ الوزير البريطاني عندنا، وقلت له: تعلمون أننا كلما راجعناكم في موضوع عبد الله وأعماله وتصريحاته، كنتم تقولون إنه لا دخل لكم في موضوع سورية الكبرى، وإن هذا الموضوع يخصّ السوريين والبلاد العربية المجاورة. إلا أن وكيل وزارة الخارجية البريطانية قال منذ شهرين لوزيرنا الأرمنازي[1] في لندن في هذا الموضوع إن لبريطانيا وضعًا خاصًا بالنسبة لشرق الأردن، وهو أنها (راعية ومشيرة). لذلك قلت للوزير هنا: هل هذا البيان الذي نشره عبد الله يدخل ضمن الرعاية والمشورة؟ وسلمته نسخة من البيان فأجاب: إني بصورة شخصية أقول إن هذا لا علاقة لنا به، وليس نتيجة لاستشاراتنا، ومع ذلك سأبعث الآن ببرقية في ما تسألني عنه إلى الخارجية البريطانية وآتيكم بالجواب. أجبت: بما أن رسول عبد الله ينتظر جوابًا، فإني بانتظار جوابكم.

هذا هو الموضوع الذي أحببتُ التحدّث به إلى جلالتكم والاتفاق على رأي بشأنه، حتى لا نكون منفردين بالرأي دون اطّلاعكم عليه.

إنّ الرأي العام عندنا لا يقبل بوجه من الوجوه هذا التحدي الوارد في هذا البيان، وهو ناقم أشد النقمة على هذه التصريحات. وقد بدأت الصحف بحملة شديدة عليه وعلى صاحبه، ونحن قد لزمنا الصمت إزاء كل تصريحاته الماضية وأعماله غير اللائقة. ولكنْ لكل أمر حدّ، فإننا نرى الآن أن الوقت قد حان للخروج عن صمتنا وإعلان مخازي عبد الله للجميع والرد على بيانه هذا ببيان نذيعه على الناس، وذلك بخطاب نلقيه هنا رداً على بيانه نطلب فيه دعوة أهالي شرق الأردن، الذي هو جزء من سورية متمم، بأن يحرروا أنفسهم من كل قيد وكل شائبة تمسّ سيادته واستقلاله ويعلن انضمامه إلى أمه سورية، ونحن نفتح لهم

---

(1) المقصود نجيب الأرمنازي (1897–1968): وُلد في حماة ودرس القانون في باريس وحصل على الدكتوراة في القانون الدولي. اشتغل أمين عام لرئاسة الجمهورية السورية الوليدة (1932–1936)، وانتقل لاحقا إلى الخارجية بعد الاستقلال، فعُيّن وزيرا مفوضا في لندن عام 1945 وبعدها في الهند وتركيا ومصر.

صدرنا ونقبل انضمامهم على أساس الاستفتاء الجمهوري الذي جرى هنا منذ الشهر الماضي في الانتخابات السورية، وهو النظام الذي نحكم به البلاد السورية، ونكشف عن نوايا عبد الله وما يبيّته للأمة العربية في هذا البيان الذي نشره، ونوضّح ما يجب إيضاحه في هذا الصدد.

ونرى أيضًا أن نعلن أنه بالنظر إلى أنّ العقبة ومعان هما من أجزاء المملكة العربية السعودية، فإننا حين عودة منطقة شرق الأردن إلى أمها سورية نوافق على انضمامها إلى المملكة العربية السعودية، هذا إذا وجدتم ذلك حسنًا، وإن زمن قوله هو الآن وفي هذه الظروف. وربما كان السكوت عن ذلك الآن أولى وأجدى أيضًا. هذا ما أستطلع عليه من جلالتكم..

هذا هو الموضوع بجملته، هو الذي سيعرضه على جلالتكم رسولنا الخاص، كما سيعرض لجلالتكم أيضًا ما لدينا من أمور وملابسات حول هذا الموضوع. ولا شك أنكم ستتفضلون بتزويده بآرائكم السديدة ونصائحكم القيمة، وإطْلاعه على مساعيكم وعلى ما تقومون به من جليل الأعمال في هذا الصدد وفي غيره من المواضيع، ونحن مؤمنون بأن الله معنا وهو ولي التوفيق راجين منه حسن الختام.

***

ومن الآن سننقل ما كتبه المرحوم محسن البرازي بخطّ يده..

مقابلة محسن البرازي لجلالة الملك عبد العزيز

يوم الخميس 21 آب 1947، الساعة التاسعة صباحا..

قابلتُ فور وصولي الرياض جلالة الملك عبد العزيز الذي كان ينتظر وصولي بقليل من الصبر للاطلاع على ما أحمله إليه من فخامة الرئيس.

بعد مراسم التحية، سأل عن صحة فخامة الرئيس فأبلغتُهُ تحية فخامته ثم سلّمته رسالة الرئيس، ففضّها وناولها للشيخ يوسف ياسين[1] ليتلوها عليه. وقد حضر أثناء ذلك أبو الوليد خالد القلقلي[2]. وبعد الخوض في الحديث حضر الأمير سعود[3].

فور الانتهاء من تلاوة الرسالة، ابتدأ الملك حديثه بحماس، فقال: أرى أن الإنكليز يريدون الأشراف في الشام لغاياتهم وهم ربما الآن يريدون الانتقام من سورية على حساب مصر. وأنا قلت لهم: يا الإنكليز أنتم أصدقاؤنا -والحقيقة هم أصدقاؤنا- ما تريدون منا أن نعمل بشأن مصر؟ نحن نحبكم، ولكن المصريين إخواننا لا نستطيع أن نكون ضدهم. ونحن نرى أن الأوفق لكم ولصالحكم أن تحلّوا قضية مصر بالتفاهم مع المصريين، ونحن نريد اتفاقكم وإياهم. ولكن ليس لكم أن تهوّشوا عبد الله على سورية. الإنكليز صرّحوا

---

(1) الشيخ يوسف ياسين (1896-1962): ولد في اللاذقية وبدأ دراساته في القاهرة ثم التحق بالحركة العربية ودخل دمشق مع قوات الثورة العربية عام 1918، وبعد معركة ميسلون التحق بالأمير عبد الله في عمّان عام 1921، لكنه آثر أخيرا الانضمام إلى الأمير عبد العزيز آل سعود في العام 1924 في مكة، حيث حاز ثقته وأصبح مستشارا له، وشغل عدة مناصب مهمة خلال عهده منها مندوب المملكة العربية السعودية ووزير دولة ونائب وزير الخارجية.

(2) المقصود خالد القرقني: (توفي 1971)، نسبة إلى قرقنة في ليبيا. شارك في مقاومة الاحتلال الإيطالي ثم لجأ إلى جدة حيث التحق بالملك عبد العزيز آل سعود وأصبح من كتّابه ومبعوثيه. اعتزل العمل بعد وفاة الملك عبد العزيز وعاد إلى مسقط رأسه.

(3) سعود بن عبد العزيز (1902-1969): أصبح وليا للعهد عام 1933 ورئيسا لمجلس الوزراء، وقد تولى الحكم سنة 1953 إلى أن عُزل في العام 1964.

ويصرّحون بأنهم لا يتدخلون بقضية مشروع سورية الكبرى، وأن الأمر يعود لأصحاب العلاقة وللبلاد المجاورة. أنا أرى أحسن شيء تصنعونه، هو أن تكتبوا كتاباً لعبد الله تقولون له أنت ليس لك علاقة في بلادنا، وأنت لست ملكاً علينا وأنت رجل دخيل، وأنت إنما تبغي من وراء سورية الكبرى تحقيق مشروع صهيوني استعماري، ثم تذيعون هذا الكتاب.

ثم وجّه القول لي وللشيخ يوسف ياسين ولأبي الوليد قال: الآن يمكنكم أن تقوموا وتضعوا صورة الكتاب.

قلت: يا جلالة الملك، رأيكم هو الصواب، واسمحوا لي أن أقول لكم إن فخامة الرئيس فكّر بإرسال جواب، ولكن بشكل خطاب يذاع وأراد أن يستطلع رأيكم، كما أن بالإمكان إرسال كتاب أيضاً، وفي هذا الخطاب يفكر فخامة الرئيس أن يوجه نداء يدعو فيه الأردنيين إلى الانضمام إلى سورية، كفرع ينضم إلى الأصل في ظل النظام الجمهوري. قال: حسن، ولكن اكتبوا. قلت: سنفعل. ثم عدتّ إلى السؤال عن بعض النقاط، فسألته عن رأيه في صلة الإنكليز ببيان عبد الله الأخير، ورسالته إلى فخامة الرئيس، وهل يعتقد أنهم الموعزون مباشرة بذلك. قال: رغم سبقِ قولِهِ بأن لعمل عبد الله صلة بموضوع مصر... إلخ، إنه لا يعتقد أن الإنكليز موجدو الفكرة والباعثون مباشرة على تنفيذها. عاد جلالته للكلام، وكان يقاطعني وأنا أحاول الاسترسال بالبحث لأعرض عليه كل ما لدي وأحصل على رأيه بحسب توجيه فخامة الرئيس، سائلاً عن حالة بلادنا الداخلية، قائلاً إنه يريد الاطمئنان عنا وإنه قلق. وقد أدركتُ من تكرار سؤاله، ومن قول الشيخ يوسف لي في ما بعد، أن بعض الناس -وقد فهمت بعد إلحاح أنه فؤاد حمزة- أرسل إليه أخباراً سيئة عن حالتنا الداخلية، لا سيما من جهة جبل الدروز. قلت لجلالته: وضعنا الداخلي حسن وسأشرحه لجلالتكم بعد الانتهاء من عرض الموضوع الذي نحن بصدده إن أذنتم. واسترسلت بالكلام فقلت: فخامة الرئيس يقول على تعضيد جلالتكم عند قيامنا بدعوة شرق الأردن إلى الانضمام إلى دعوة يؤيدها المجلس النيابي، فيأمل أن تقوموا جلالتكم

بالوقت نفسه بعمل يمثل الضغط على عربان شرق الأردن واستجلاب مثقال الفايز... إلخ. (وطرح) قضية العقبة ومعان التي يريد فخامة الرئيس التصريح باستثنائهما من أراضي شرق الأردن، والاعتراف بأنهما تابعان للمملكة العربية السعودية. فأجاب: نحن مستعدون لمساعدتكم وأنتم تعلمون عواطفي ويجمعنا عدا الصداقة المصالح. أما من جهة عربان شرق الأردن مثل مثقال الفايز وغيره؛ فهؤلاء يُشترَون بالمال. أما معان والعقبة فقد أثرنا قضيتهما لدى الإنكليز وكذلك قضية الممر[1]. وقد استمهل الأردنيون البحث في قضية الحدود (ومنها معان والعقبة) إلى ما بعد العيد ومسألة الممر طالبتُ بها بشدة. وأحالني الملك للتفصيلات على يوسف ياسين. وقال بصدد معان والعقبة إنها ليست لي وحدي بل للمسلمين الذين يتعلق بهم الأمر أيضاً. سألته عما إذا كان يستطيع الاعتماد على أبي حنيك[2]، الذي عرفتُ من فخامة الرئيس ارتباطه به، فقال: لا نقدر أن نعتمد عليه إذا كان هناك مصلحة بريطانية. إن الإنكليز الكبار في بلادهم قد لا يكونون في رأي عبد الله ولا يحبذون سياسته، ولكنَّ الإنكليز الموجودين هنا مثل أبي حنيك في شرق الأردن يتَّبعون سياسته لمنفعتهم الشخصية.

سألتُ حينئذ إذا كان يعتقد أن عبد الله يستطيع أن يستخدم جيش شرق الأردن، فلم يجب جواباً صريحاً، وتركها معلقة. ولكن أبا الوليد، خلافاً لرأي الشيخ يوسف ياسين، أيّد تخوفي من إمكان استعماله بحجة أنه جيش أردني. ثم عاد الملك إلى السؤال عن حالتنا الداخلية قائلاً: قُلْ لي الصحيح كما لو تتكلم لا مع صديق فحسب بل كما كنت تتكلم مع

(1) بعد اتفاقية 1925 بين نجد وشرق الأردن بقيت تثار بعض المشاكل حول الحدود من حين إلى آخر، حتى عُقدت اتفاقية عمّان 1965 التي اشتملت على تبادل أراضي بين المملكتين، فحصل الأردن على توسّع جنوب العقبة مقابل تخلّيه عن أراض للسعودية في الشرق.

(2) الجنرال جون باغوت غلوب (1897–1986): خدم في العراق تحت الانتداب البريطاني، ثم انتقل إلى شرق الأردن عام 1930 حيث أسّس «قوات البادية»، وعُرف بعلاقاته الوثيقة مع البدو. أصبح في عام 1939 قائدا للجيش الأردني إلى أن عُزل في عام 1956. وكان قد أُصيب بتشوّه في حنكه نتيجة لإصابته بشظية في الحرب العالمية الأولى، لذلك أَطلَقَ عليه البدو لقب «أبو حنيك».

شكري. قلت: أرى يا سيدي أنكم متعطشون لأخبارنا، نحن نشكر جلالتكم على هذا الاهتمام، وأريد أن تطمئنوا ولا أقول لكم إلا الحقيقة الواقعة.

وهنا شرحتُ له أننا الآن في وضعنا الداخلي بحالة جد حسنة، ونشعر بأننا أقوى من أي وقت سبق، وأن مشاكلنا التي كانت تقلقنا حُلّت أكثرها، والباقي في طريق الحل. فمحافظة اللاذقية أصبحت كسائر المحافظات بعد القضاء على المرشد[1]، وكانت في ما سبق مثاراً للقلق والقلاقل. أما مسألة جبل الدروز فسائرة في طريق الحل الموافق؛ إذ إن الطرشان الدروز[2] بعد أن كانوا مستعلين على الحكومة ويتهدّدونها، جاؤوا إلى دمشق مستعطفين، طالبين إلى فخامة الرئيس أن يقول كلمته لحل القضية في الجبل. وكل يوم يمر يزداد الطرشان ضعفاً والشعبيون قوة. فسُرّ وأيّد سياسة تقوية أحد الطرفين على الآخر.

وفي المساء بعد العشاء قال لي إنه أخذ أخباراً من فؤاد حمزة سارة عن حالتنا الداخلية. وقد علّق على ذلك الشيخ يوسف لي بأن فؤاد أدرك بأنك ستوضّح الأمر للملك فأسرع وكتب معدِّلاً أخباره السابقة. ومن سوء الحظ أن وزيرنا المفوض هنا حيدر مردم بك[3]

---

(1) سلمان المرشد (1907–1946): نائب في البرلمان السوري عن اللاذقية، اشتهر بمعارضته لسيطرة مشايخ العلويين ليمهد بذلك لانشقاق أدى إلى تأسيس طائفة المرشدية بعد أن بشّر بظهور المهدي «الذي يملأ الأرض عدلا». حُكم عليه بالإعدام بتهمة مقاومة قوة الدرك وقيامه بقتل زوجته، وبعد وفاته أُعلن ابنه مجيب (1931–1952) الإمام الأول للطائفة الجديدة.

(2) كانت زعامة الدروز في جبل العرب تعود لآل حمدان حتى منتصف القرن التاسع عشر ثم آلت إلى آل الأطرش، وكان من أبرز زعمائهم من الجيل الجديد سلطان باشا الأطرش الذي دعم الحكومة العربية في دمشق (1918–1920)، وأصبح قائدا للثورة السورية الكبرى ضد الانتداب الفرنسي (1925–1927).

(3) حيدر مردم بك (1894–1981): بدأ حياته السياسية مع الأمير/ الملك فيصل في دمشق (1918–1920)، ثم أكمل دراساته العليا في القانون بجامعة السوربون. بعد عودته إلى سورية شغل بعض المناصب الإدارية وتوثقت علاقته مع رئيس الجمهورية الجديد شكري القوتلي الذي عيّنه وزيرا مفوضا في الرياض، ولكنه أقيل بعد انقلاب حسني الزعيم على القوتلي في آذار 1949. عاد إلى العمل الدبلوماسي في عام 1951 وزيرا مفوضا في بغداد إلى أن تقاعد في عام 1958.

أعطى أخباراً سيئة كما فهمتُ من الشيخ يوسف ورشدي ملحس[1]، فقد أخبرهم أن خالد بكداش مثلاً نجح في الانتخابات... إلخ.

ثم عدتُ إلى قضية معان والعقبة وإعلان شأنهما منّا، وكان الأمير سعود قد حضر، فقال جلالته: حسن، يمكنكم إعلان ذلك. وهنا لاحظ الأمير سعود أنه ربما يستحسن اجتناب إعلان السوريين ذلك الآن حتى لا يقال إن هناك دافعاً... إلخ. وحينئذ قال الشيخ يوسف موجهاً كلامه للملك: أطال الله عمرك، هذه مسألة يمكن نراجع بها وإعادة النظر بها. قال الملك: طيب حسن. ثم نبّه الملك إلى إنهاء الجلسة واستعادتها بعد ذلك: أنت الآن تعب فخذ راحتك ونستأنف الجلسة اليوم مساءً أو غداً صباحاً، بعد أن تكونوا تذاكرتم مع يوسف وأبي الوليد. فشكرت جلالته وقلت: راحتي برؤيتكم، واسمحوا لي إن أمرتم أن أسألكم سؤالاً أخيراً، وهو أن سمو الأمير فيصل كان بحث مع جميل بك[2] بعقد معاهدة فيما بينكم وبيننا، وقد أمرني فخامة الرئيس أن أعرض لجلالتكم أننا مستعدون منذ الآن لعقدها متضمنة تحالفاً عسكرياً، إذا وافقتم. أجاب: أنا أرجح أن تشمل المعاهدة مصر، ولما كان يتعذّر الآن عقدها مع مصر بسبب مشكلتها القائمة مع بريطانيا ووضعها

---

(1) رشدي ملحس (1899-1959): ولد في نابلس ودرس القانون في إستانبول وانضم إلى الحركة العربية، فأصدر في الأيام الأولى للحكومة العربية في دمشق (1918) جريدة «الاستقلال العربي» بالاشتراك مع معروف الأرناؤوط. بعد معركة ميسلون حُكم عليه بالإعدام فهرب إلى فلسطين ومنها التحق بالملك عبد العزيز في عام 1926، فتولى رئاسة تحرير الجريدة الرسمية «أم القرى»، ثم أصبح أحد مستشاري الملك عبد العزيز وتولى رئاسة «الشعبة السياسية» التي كانت تضم كل المستشارين من محليين وعرب وأجانب. عُرف بالتأليف والتحقيق وله كتب منشورة عديدة.

(2) جميل مردم بك (1895-1960): من مؤسسي الجمعية العربية الفتاة، برز خلال عهد الحكومة العربية في دمشق (1918-1920) ثم في الحركة الوطنية المقاومة للانتداب الفرنسي. أصبح أول رئيس وزراء في العهد الوطني الأول (1936)، وفي عهد الاستقلال (1943) أصبح سفيرا في القاهرة، وبعدها وزيرا للخارجية ثم رئيسا للوزراء بعد الجلاء (1947)، ولكن مآل الحرب في فلسطين دفعه إلى الاستقالة في نهاية العام 1948 واعتزال العمل السياسي.

الخاص فأفضّل تأجيلها إلى ما بعد حل القضية المصرية. ثم إني أريد أن تكون بواسطة الجامعة، ولا أحب أن أدع مجالاً لأخصامنا أن يقضوا على الجامعة. قلتُ: كل ما ترون هو الصواب، ولكن يا سيدي المعاهدة التي نبغيها ليست موجهة ضد الجامعة، وعقدها الآن يكون بمثابة رد فعل على المعاهدة الأردنية العراقية، ولإظهار التضامن الكلي فيما بيننا. قال بعد أن عاد إلى ذكر حرصه على الجامعة: نحن فيما بيننا أقوى من أي معاهدة. ثم أنهى جلالته الجلسة، وقد علمتُ بعد ذلك أنه يشكو ألماً في رجله.

اجتمعتُ في اليوم نفسه الخميس أنا والشيخ يوسف وأبو الوليد، فأقنعتهم دون أي صعوبة بأن صيغة الجواب كتابياً أو خطابياً توضع من قِبل فخامة الرئيس في دمشق. ولكننا نضع النقاط الرئيسية للأعمال والمساعي التي يجب على كل من الحكومتين السورية والسعودية القيام بها تجاه مسعى عبد الله. وبعد مناقشة وتبادل الرأي اتفقنا عليها لعرضها على جلالة الملك، وقد سِرْنا فيها على ضوء اتجاه الملك، والنقطة الحساسة في القضية كانت فكرة المعاهدة. فالملك ظهر أنه غير متحمس لها الآن، لذلك دوّنّا في النقاط الرئيسية وجوب تهيئة مشروع المعاهدة الآن على أن يُبحث عقدها فيما بعد (أي بعد حل القضية المصرية واستطلاع رأي مصر). وكنتُ في جميع هذه الأبحاث ألاحظ تحمّس أبي الوليد في تأييد وجهة نظري، لا سيما في قضية المعاهدة، في حين أن الشيخ يوسف لا يكوِّن له رأياً مستقلاً، بل يعمل على تكوين رأي وإقامة فكرة بحسب بادرة تبدو من الملك. وقد ظهر لي ذلك جلياً في قضية المعاهدة. فبعد أن كان الشيخ يوسف في حديثه معي في جدة متحمساً للمعاهدة ويرى شمولها لبنان ويستحسن عقدها حالاً، صار في حديثنا في الرياض، وبعد أن أحسَّ برأي سيده، يبرر –خلافاً لرأي أبي الوليد– وجوب تأجيلها، ويقول: الأوفق أن تكون المعاهدة بين سورية والمملكة العربية السعودية ومصر ولبنان، وإذا شاء العراق وشرق الأردن أن ينضما إلينا فلا بأس في ذلك. لاحظتُ أن معاهدة كهذه يكون لها مرمى آخر، وتتخذ اتجاهاً آخر هو تقوية ميثاق الجامعة العربية وذلك بإضافة تحالف عسكري بين أعضاء الجامعة، وتبقى معاهدة شرق الأردن – العراق قائمة. فموضوع المعاهدة

(التي) تشتمل جميع أعضاء الجامعة (و) تصبح كميثاق جديد هو موضوع آخر ليس له صلة بالموضوع الذي نبحثه، وهو الرد على مشروع شرق الأردن ومقابلة المعاهدة الأردنية العراقية. ولا يخفى ما للمعاهدة هذه من تأثير معنوي إذا ما عُقدت بين الملك عبد العزيز وسورية، لا سيما إذا تضمَّنت محالفة عسكرية.

عدنا إلى الاجتماع مع الشيخ يوسف ياسين وأبي الوليد صباح الجمعة 22/ 8، وقد رأيا أن يجتمعا وحدهما إلى جلالة الملك ويعرضا عليه النقاط التي اتفقنا عليها، ثم أُستدعى بعد ذلك. استدعيتُ بعد فترة، فدخلتُ على جلالة الملك، وتسلَّم الحديث ولم يترك لي مجالاً لعرض شيء تقريباً، وكنت كلما حاولت الكلام ولو لتأييد ما يقول، يقاطعني قائلاً: اسمع، أنا أخبّرك... إلخ.

تكلّم بحماس وبعد أن قال: «يوسف وخالد يخبرانك التفصيل»، حصر كلامه تقريباً بفكرة المعاهدة، وصار يدلّل على أنه ليس من المصلحة الآن عقد معاهدة، قائلاً: إذا عُقدت المعاهدة بيننا وبينكم فقط تغضب مصر، ولا يجوز أن تكون مصر غير داخلة، فأنا أريد دوماً اشتراك مصر واستطلاع رأيها (وقد سُرّ برأي فخامة الرئيس الذي أشار في برقية عليّ بوجوب مقابلة الملك فاروق وعرض القضية عليه..). وإذا عقدناها مع مصر الآن ظنّ الإنكليز أن المعاهدة موجّهة ضدهم، ولا نريد ذلك وليس من مصلحتنا؛ والإنكليز أصدقاؤنا. وقال في هذا الصدد: نحن نريد الإنكليز والأمريكان ضد الروس، لأن الروس إن وصلوا إلى هذه البلاد فمعنى ذلك زوال العرب ولم يعد لنا بقاء في هذه البلاد. ثم قال: نحن -أي سورية وهو- لسنا بحاجة إلى معاهدة فيما بيننا ونحن قلوبنا كافية، وأنا ليس من شيمتي أن أقول ولا أفعل، أنا إن كنت عازماً على أن أقتل أحداً، فلا أقول له سأقتلك، بل أقتله، وإذا أعطيت قولي نفذته، فأنا معكم لا لأني أحبكم فقط، بل من مصلحتي. فإذا الشريف دخل سورية بمعنى هذا ضربة موجهة لي، وتهديد لي بعد ذلك، ولكن إذا عقدنا معاهدة الآن مع مصر واعتبرها الإنكليز موجهة ضدهم، يُدخلون عبد الله بعد يومين إلى سورية ولا نقدر أن نعمل شيئاً. ولكن أنا أفهمتُ الإنكليز وأفهمت الأمريكان رأيي،

وسألت الجهتين عن موقفهما، فأما الإنكليز فأجابوا بأنهم لا يمكن أن يُدخلوا عبد الله إلى سورية، ولن يدخل عبد الله إليها إلا إذا كان السوريون أنفسهم يرضون به ملكـًا ويجلسونه لديهم ملكـًا. استطعتُ أن أقول حينئذ إن الإنكليز يعلمون حق العلم أنه ما من أحد في سورية يرضى عبد الله.

عاد الملك إلى حديثه مع الأمريكان وقال: أنا استدعيتُ الوزير البريطاني المفوض في جدة وسيحضر غداً صباحـًا، وسأكلّمه وأقول له هذا كتاب عبد الله إلى شكري وهو يبغي منه أن يترك محله ويُسلّم البلاد، ويريد أن ابن سعود يرضى بذلك. ثم سأبحث مع الأمريكان، واعتقادي أن الأمريكيين ينجدوننا إذا لم ينجدنا البريطانيون.

ثم قال: إن عبد الله ليس له أهمية أبداً، ودون أن أستصغركم فإن سورية تأتي بالدرجة الثانية، ولكنا نحن هنا أساس العرب وعزهم (ولم أفهم بالضبط ما قصد بذلك، وهل يقصد أنه لا يريد أن يطوّح بمملكته) ثم قال: أنا معكم وأساندكم... إلخ.

استأذنتُ أن أقول كلمتين في موضوع حالتنا الداخلية. قلت: أظهرتم جلالتكم الاهتمام بوضعنا الداخلي إلى حد ما قلتم لي البارحة، أنا أصارحكم كما أصارح فخامة الرئيس، ثم ذكرت أننا بعد أن قبضنا على سليمان المرشد وأصبحت المنطقة كسائر المناطق لم يعد أمامنا غير قضية جبل الدروز، وهذه ولله الحمد سائرة في طريق الحل ونحن اليوم أقوى منّا في أي يوم سبق.

قال من جديد: جاءتني أخبار سارة من فؤاد حمزة، ولكن أنتم أرضوا الذي يرضى بالمال. حينئذ قال الشيخ يوسف: الحكومة السورية السابقة في عهد سعد الله[1] -رحمة الله عليه- سارت على سياسة خاطئة؛ وهي أن جميع الأموال المخصّصة للجبل كانت تعطيها

(1) سعد الله الجابري (1891-1948): وُلد في حلب في عائلة لها مكانتها الاجتماعية والدينية، تخرج في كلية العلوم الإدارية في إستانبول وشارك في تأسيس الجمعية العربية الفتاة. برز في الحركة الوطنية المقاومة للانتداب الفرنسي، وشغل وزارتي الداخلية ثم الخارجية في العهد الوطني الأول. وفي العهد الاستقلالي الجديد (1943) أصبح أول رئيس وزراء وبقي يشغل هذا المنصب حتى مرضه في عام 1947.

إلى حسن الأطرش[1] لينفقها هو، فكان يستخدمها لنفسه ولنفوذه، ويستعمل نفوذه المستمَد من الحكومة السورية ضد الحكومة. قلت: لما كان الإفرنسيون موجودين لم يكن بوسع الحكومة أن تثير الطرشان، ولكن الآن والحمد لله الفرصة سانحة، ولم يعد يعطي للطرشان شيء... إلخ. قال حينئذ الملك: سعد الله على ما فهمت –رحمة الله عليه– كان ضيق الصدر عصبيا، وهو ولو كان وطنيا لكن سياسته ما كانت موافقة. هذا جميل بك[2] اتركوه يشتغل وهو كذوب ولكن الكذب لازم. أنا و (...) نكذب أحيانًا. والسياسة أليست الكذب؟ ثم قال (ما هو عكس ذلك): احزموا أمركم والذي يخاصمكم اضربوه واقضوا عليه. أنتم تعرفون السياسة والعلم، أنا ما درست السياسة والعلم، ولكن درست الأمور بنفسي بالتجارب. السيف هو الناجع. أنا ابن فيصل، استعملوا المال، وإذا ما كان عندكم مال (وشكري ما عنده مال)، فأنا أعطيكم مالا، هو ليس فقط لمصلحتكم بل هو لمصلحتي. وأخيراً قلت له: عند حصول شيء بيننا وبين عبد الله نأمل أن تستعملوا نفوذكم للتأثير على فواز وابن مهيد[3]. قال: فواز هو ولد عمي وأنا مسؤول عنه وهو لا يخرج عن الرأي، أما ابن مهيد فلا أظن له قيمة إلا على قراياه وعشيرته البسيطة.

واختتم حديثه قائلا: إذا كان أهل نجد بمثابة الديوان عندي، فأنتم بمثابة الحرم، والله وتالله وبالله إني كثيراً لا أنام الليل، وللبارحة ما نمتُ وأنا أفكر بكم. أنا ما عندي انتخابات، أنا لا أراجع النجديين، وهم لا يطلبون مني أن أراجعهم لأنهم يعرفون أني اشتغل لمصلحتهم. أنا مالي أعطيهم إياه (أنا أفقر واحد هنا)، وأنا أطبق فيهم الشريعة، لذلك فأنا آخذ رايتي وأسير وكلهم يتبعونني ولا يسألونني أين ذاهب. ثم سألني عن قوتنا: قلت:

---

(1) حسن الأطرش: من أمراء الدروز في جبل العرب، تزوّج من ابنة عمه المطربة أسمهان عام 1933 وشغل منصب محافظ السويداء مرتين خلال الأعوام (1938-1941) و(1944-1947).

(2) المقصود جميل مردم بك الذي ورد التعريف به.

(3) المقصود الأمير مجحم بن تركي آل مهيد (1895-1960): الذي آلت إليه مشيخة عنزة في الجزيرة السورية بعد والده الأمير تركي. تعاون مع الانتداب ثم أيد الحركة الوطنية وأصبح نائبا في البرلمان السوري بعد الاستقلال.

عندنا بين جنود ودرك نحو خمسة عشر ألفا. قال: الله (مستحسنا) ليكن عندكم محاربة، وعند الاقتضاء ألا تستطيعون زيادتهم؟ قلت: (نستطيع). قال: إذا جدّ الجد حاربوا أو اصمدوا عشرة أيام فقط وأنا آتيكم. ثم اختتم مجلسه وقال: إذا شئت أن تنتظر مجيء الوزير البريطاني وبعدها تعود وإياه إلى جدة فلك الخيار. قلت: أرى ذلك أرجح، وانصرفت.

رأيتُ عند خروجي من حضرة الملك في ديوان الشعبة السياسية شخصين أمريكيين قدّموهما لي: أحدهما مدير شركة البترول (مافريكس ومعاونه)، وما لبثا أن أُذن لهما بالدخول على الملك . وبعد ذلك أخبرني الشيخ يوسف أنهما حملا إلى الملك صورة عن كتاب قالا إن الشركة أعلمتهما أنها قدّمته إلى كل من رئيس الوزارة السورية ورئيس الوزارة اللبنانية. تقول فيه: إنه إذا لم تقبل الحكومتان الاتفاق[1] حتى 30 آب فستعمد الشركة إلى إمرار أنابيبها من أرضٍ أخرى. وقال لي الشيخ يوسف إن الملك كلّفه أن يضع معي صورة برقية أرسلها إلى فخامة الرئيس بهذا الصدد.

قلتُ للشيخ يوسف: ذكرتُ لك يا أخي أن قضية البترول سائرة سيراً حسنًا وأنها ستنتهي إلى اتفاق، ولكن جلالة الملك لا يترك لي فرصة عند الاجتماع به لأعرض له قضية

(1) يرد في مذكرات فتح الله صقال وزير الأشغال العامة والمواصلات في أول حكومة شكّلها الزعيم برئاسته بعد الانقلاب في 16/ 4/ 1949، كيف أن الزعيم فاجأهم بعد أسبوعين من تشكيل الحكومة بطلبه الموافقة على الاتفاق المذكور مع التابلاين. ولكن الوزير صقّال استمهله لدراسة الاتفاق، وقدم له في 7/ 5/ 1949 تقريرا مفصلا يبيّن فيه مدى الغبن الذي يلحق بسورية جراء هذا، ويقدّم فيه اقتراحات محددة لتعديل الاتفاق لكي يكون في صالح سورية. لكن الزعيم في الاجتماع اللاحق فاجأهم بالقول إنه: «إذا كانت تلك الملاحظات تتضمّن كثيرا من الأمور الدقيقة، فإنّ مصلحة سورية تقضي بأن تصدّق الحكومة دونما تأخير على هذا الاتفاق، لا سيما أن المملكتين المصرية والسعودية تصرّان على إنجاز هذا المشروع». ومع أن الوزير صقال أكّد أن التعديلات «تراعي مصلحة سورية» وطالب بالتصويت إلا أن الاتفاق أُقرَّ بأغلبية الأصوات في 16/ 4/ 1949 مع «حفظ التقرير المتقدم الذكر ضمن الأوراق»: المحامي فتح الله ميخائيل صقال، من ذكريات حكومة الزعيم، القاهرة، دار المعارف، 1951، ص52-60.

البترول. وقد طلبتُ منك أن تذكر له ما حدَّثتكُ عنه. فالرجاء إما أن تستأذن لي هذا اليوم العصر لأشرح له مجرى الأمور في دمشق بهذا الصدد، وموقف فخامة الرئيس، وإما أن تنقل له ما أقول لك. وعدت بالبحث مبيناً أن فخامة الرئيس يستعمل نفوذه الشخصي لدى الوزارة للحصول على حل سريع.

اغتنمتُ فرصة عودتي إلى الغداء لدى الأمير سعود، وإيناسه إياي وجلوسي بجانبه منعزلاً بعد الطعام، فأثرتُ قضية البترول. قلت له إنني لم أجد فرصة لأعرض على جلالة الملك ما كلَّفني بعرضه فخامة الرئيس، وذكرت له أن الحكومة السورية جادة في دراستها وأنها في الغالب قريباً تستطيع أن تتخذ قرارها النهائي بالموضوع، وسيكون على ما يُرجَّح بقبول الاتفاق مع الشركة، وأن فخامة الرئيس يلحُّ على الحكومة بالبت في هذا الأمر، ولولا حلول العيد لكان أُنهي الأمر. ولكن يجب أن يعلم أن هناك أشكالاً ومراسيم لا بد من رعايتها في نظام الحكم عندنا، ولو أنه من حيث الجوهر تعلو كلمة فخامة الرئيس، ولكن ليس للشركة أن توجّه كتاباً بمثابة إنذار، وليس من مصلحتها أن يقال إن الحكومة السورية قبلت بالاتفاق تحت نوع من التهديد. فقال: نحن نعلم ذلك ونقدّر بعض المصاعب. وقد عرفنا من فؤاد حمزة أن بعض الوزراء، وهو الشرباتي[1]، يعارض الاتفاق (وقد علم فؤاد حمزة ذلك من جميل بك). أما موقف الشركة فأنا أعترف أنه غير لائق، وقد اعترف الوكيل هنا أنه ليس من رأيه ذلك، ولكن الكتاب قُدّم، وأرى أن نُفهم الشركة أنه ليس لها أن تضغط على الحكومة ويجب أن تترك لها الوقت الكافي. ثم استدعى الشيخ يوسف الذي كان جالسا بعيدا إلى قربه وقال له: استأذن لمحسن من جلالة الملك عصر اليوم، وليقابله

(1) أحمد الشرباتي (1905-1975): وُلد في دمشق ودرس الهندسة في الجامعة الأمريكية في بيروت. بدأ حياته السياسية بالانضمام إلى «عصبة العمل القومي» التي تأسست عام 1933، ثم لجأ إلى الأردن وعاد إلى سورية في العهد الاستقلالي الجديد (1943)، وأصبح وزيرا للمعارف في حكومة فارس الخوري (1945) وحكومة سعد الله الجابري (1946)، ثم عُيّن وزيرا للدفاع في حكومة جميل مردم بك (1947)، ولكنه اضطر إلى الاستقالة بتاريخ 23/ 5/ 1948 بعد إخفاق الجيش السوري في عملياته الأولى بفلسطين.

ليشرح له مسألة البترول، ولا ترسل البرقية التي يمكنك أن تضع صيغتها منذ الآن، إلا بعد مقابلة محسن لجلالة الملك.

البترول

قابلتُ الملك عصر الجمعة (بعد أن حضرنا المجلس وفيه عدد يبلغ نحو الأربعين أو الخمسين زعيماً من الزعماء المغلوبين، الذين يعيشون الآن في كنف الملك كآل رشيد وغيرهم)، وسمعنا المطوّع وقد تلا نبذاً من كتابين في الفقه وأدب الدنيا والدين.

ابتدأ الكلام جلالته بالموضوع الذي طلبتُ مقابلته بشأنه؛ وهو البترول، فأفضى في بيان مصلحة مملكته ومصلحتنا في إنجاز الاتفاق مع الشركة، وذكر مقابلته مدير الشركة (ماكفرسن)، فاستأذنت جلالته بالكلام قائلاً: إني حتى الآن لم أستطع مباحثة جلالتكم مباشرة بهذه القضية، ولكني ذكرتُ للشيخ يوسف (الذي كان حاضراً الحديث) طرفاً منها. إنّ الحكومة السورية جادة في دراسة القضية، وقد كانت على وشك إنهائها وقبول الاتفاق لولا حلول العيد. وإذا كان بعض الوزراء كما بلغكم يخالفون، لكن الأكثرية موافقة مبدئياً ورئيس الوزراء موافق. أما فخامة الرئيس فقد ترأس ثلاث جلسات في مجلس الوزراء، وبيّن بصراحة للوزراء لزوم اتخاذهم قراراً وتحمّلهم المسؤولية. وأفصح برأيه الصريح بتحبيذ الاتفاقية مبدئياً لثلاثة أمور:

1. مراعاة لمصلحة المملكة السعودية.
2. منعاً لمروره من فلسطين.
3. لمصلحة سورية السياسية لما للصداقة الأمريكية من قيمة، هذا عدا المصلحة الاقتصادية التي تجنيها سورية، والاتجاه سائر لإنجاز الاتفاق بالقريب. فالشركة أخطأت إذن بتوجيه هذا الكتاب إلى الحكومة السورية.

فطلب إليّ أن أبعث ببرقية إلى فخامة الرئيس أبيّن له رأي جلالته بوجوب إنجاز الاتفاق (وقد فعلتُ)، كما طلب إلى الشيخ يوسف أن يبرق إلى وزيره المفوض ابن زيد[1] بمقابلة فخامة الرئيس وجميل بك في الموضوع.

وبعد أن انصرفت، قابلتُ مدير الشركة في المكتب السياسي، فقلت له: لمَ هذا الكتاب يوجّه إلى الحكومة؟ (وأنا أعلم أنه لم يكن من رأيه توجيهه)، والقضية سائرة سيراً حسنًا، إنكم -الأمريكيين- يجب أن تقدّروا أكثر من أي شعب آخر موقفنا وتتفهموا وضعنا. نحن أمة ديمقراطية نحكم حكمًا ديمقراطيًا ولنا أصولنا الدستورية، فهناك مجلس وزراء ومسؤولية وزارية، وهناك مجلس نيابي ورأي عام. فقد نسير ببطء، كما يجري في كل بلد ديمقراطي، ولكننا نسير (سيراً) أكيداً. فاسمح لي أن أقول لك من الأوفق لمصلحتكم أن تسحبوا الكتاب حتى لا يقال إن الحكومة السورية وقّعت الاتفاق تحت الضغط. ثم اسمح لي أن أقول لكم إن ممثلكم المستر لنهام رجل غير حسن التصرف، وقد صدَّق على ذلك. وقد حدثني الأمير عبد الله (شقيق جلالة الملك) بموضوع البترول، فقال: أنتم على حق بالدفاع عن مصالحكم وأنا متحقّق بأن الشركة مضطرة لإمرار أنابيبها من بلادكم. وحين شكوت له من لنهام أفاض في ذمّه وذكر مساوئه التي منها أساليب الرشوة. وقد وعد بأن يبرّر موقفنا أمام الملك.

يوم السبت

طلبتُ إلى الشيخ يوسف أن يرفع إلى جلالة الملك رجائي بأن يأمر بإرسال برقية إلى الشركة لسحب كتابها الذي قدّمته الى الحكومة السورية، لا سيما أن جلالته طلب إلى الحكومة السورية بواسطة وزيره في دمشق، كما أبرق إلى فخامة الرئيس برأيه بإيجاز،

(1) المقصود الشيخ عبد العزيز بن زيد (1305-1379هـ): كان والده الشيخ حمود أميرا على بريدة. وعندما التحق بالملك عبد العزيز أصبح مندوبا له في عمان والقدس منذ العام 1344هـ، بينما أصبح قنصلا عاما في دمشق ووزيرا مفوضا عام 1362هـ وسفيرا في عام 1952 بعد رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين.

للاتفاق مع الشركة فوعد أن يلتمس ذلك من الملك. ثم طلبت بواسطة موفق الألوسي[1]، مقابلة من الأمير سعود. ولما أذن لي وحده كلّمته بصراحة بشأن استحسان سحب الكتاب، مبينـًا أنّا كتبنا لفخامة الرئيس بإنجاز الاتفاق، وأنه يجب على الشركة لقاء ذلك أن تسحب الكتاب... إلخ. فقال: إني مكلمك بصراحة تامة طالبـًا أن تجعل الكلام سراً بيني وبينك، ولربّما الشعبة السياسية تخبرك. جاءت برقية من الشام تقول إن مجلس الوزراء يجتمع اليوم، وإن جميل بك أخبر فؤاد حمزة أن الوزير السوري (الشراباتي) الذي يعارض، يخرج من الوزارة ومجلس الوزراء، ويقرّر إعادة المفاوضة مع الشركة، كما تم الاتفاق بين سورية ولبنان.

ثم بحثتُ عن الحالة الداخلية، وبينت له أن جلالة الملك كان قلقـًا علينا من جهة وضعنا الداخلي، فأنا أحب أن أذكر بصراحة مرة ثانية أننا في وضع داخلي جد حسن. أما الدروز فلم نكن أكثر قوة منا تجاههم في يوم ما مثل اليوم، بل أستطيع أن أقول إن تفككهم جعلنا في وضع من إملاء إرادتنا لم يعرفه تاريخ الدولة العثمانية مع الدروز. ولكني أخشى أن تُنقل لجلالة الملك أخبارٌ غير صحيحة. إن وزيركم في دمشق هو من أشرف الناس وأصدقهم، ولكن قد تأتي أخبار من غيره تكون مموّهة، وأنا لا أحب أن أسمي أحداً ولا أغتاب أحداً.

قال: كن مطمئنـًا، فقد وردتنا اليوم أخبار، وبالأصح برقية من فخامة الرئيس لجلالة الملك (ولا تقل إني قلت لك، وربما يطلعونك عليها)، وفيها يذكر أنه قريبـًا ستسوّى مسألة الدروز، وأن الطرشان يقبلون ما تعرضه الحكومة ويذعنون له. ثم قال: أما من جهة عبد الله، فقد ذكر فخامة الرئيس في برقيته أن الوزير البريطاني المفوض أبلغه جواب حكومته،

(1) موفق الألوسي: قانوني عراقي شغل منصب مدير الأمور الخارجية في عهد الملك فيصل، وكان ضمن الوفد الذي سافر مع نوري السعيد إلى مكة المكرمة عام 1931 لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار، وهي المعاهدة التي وُقّعت بتاريخ 7/ 4/ 1931. ويبدو أن مشاركته لفتت نظر الملك عبد العزيز فعيّنه مستشارا قانونيا له.

وهو أن بريطانيا لم تكن تعلم شيئاً عن بيان عبد الله ورسالته، وأن الحكومة السورية حرَّة بالجواب واتخاذ ما تراه من تدابير. ثم أضاف: إنّ جلالة الملك لا ينام الليل أحياناً لانزعاجه بهذا الأمر. فإذا دخل الأشراف سورية، معنى ذلك بسط النفوذ الاستعماري واختلال التوازن في البلاد العربية (ونحن حريصون على الوئام بين العرب)، ثم كان ذلك تهديداً لنا. فمشروع عبد الله هو ضد مصلحتنا الحيوية. وقال: إنني حينما كنت في الولايات المتحدة أبديتُ إلى وزير الخارجية مارشال[1] استياءنا وقلقنا، وطلبت إليه تأييدنا ضد مشروع سورية الكبرى. وقد أبدى اهتماماً كبيراً، وقال إن الإنكليز يرغبون في تنصيب عبد الله في دمشق، أما نحن فنعاكس مشروع سورية الكبرى. ووعد بالنجدة فيما إذا قام عبد الله بأي عمل، كما أنه أكّد أن تصريح الحكومة البريطانية في مجلس العموم بموقفها الحيادي (وعدم تأييدها المشروع)، ناشئ عن الضغط الأمريكي عليها. وقد تبيّن لي صحة قوله من المذكرة المرسلة من الوزير الأمريكي في جدة إلى جلالة الملك عبد العزيز. وأخيراً قال: أرجو ألّا تستاؤوا إذا بدر لكم بعض الشذوذ من قِبل جلالة الملك، فهو رجل لم يتفهم أوضاعكم الدستورية (هو رجل ظهر على أمته هنا)، فعندكم مجلس نيابي وعندكم رأي عام، وأنتم مضطرون للرجوع إلى المجلس للحصول على موافقته (مثل اتفاقية البترول)... إلخ.

البترول

أعلمني الشيخ يوسف أنهم أرسلوا برقية لشركة البترول في جدة يطلبون منها سحب الكتاب المقدم إلى الحكومة السورية ويؤنّبونهم على موقفهم الشاذ.

---

(1) المقصود جورج مارشال (1880-1959): وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس هاري ترومان (1947-1949)، اشتهر باسمه «مشروع مارشال» الذي قدَّم مساعدات مالية سخية إلى دول أوروبا المنهكة بعد الحرب لتحريك الاقتصاد فيها لمقاومة انتشار الشيوعية في تلك الدول.

مقابلة القائم بالأعمال البريطاني لجلالة الملك يوم السبت

رأيتُ في مكتب الشعبة السياسية القائم بالأعمال البريطاني وسكرتيره الذي يحسن العربية وقد عرّفوني به. نقل إليّ الشيخ يوسف ما قاله الملك للقائم بالأعمال البريطاني وهو ما يلي:

ذكر الملك بإسهاب تاريخ مواقفه مع البريطانيين وإخلاصه لهم وقارنها بمواقف الهاشميين. ثم قال: «إن عبد الله يرسل رئيس ديوانه إلى شكري حاملاً رسالة يطلب فيها منه أن يتنحى ليحل محله. وتبلغ فيه الوقاحة أن يطلب مني بواسطته أن أقبل ذلك. إن عبد الله بنفسه لا يساوي شيئا وأنا قادر على منعه من الخروج من بيته. ولكني رعاية لكم أيها البريطانيون ما زلت أغض الطرف عن أعماله، ففي السنة الفائتة أخرج مذكراته وفيها يشتمنا ويشتم أسرتنا، فسكتنا إكراماً لكم. ولكن بعد ذلك يقوم بهذا المسعى الوقح في سورية. فأنا لم يعد باستطاعتي السكوت، وأنا أطلب منكم أيها البريطانيون أن تعطوني عهداً خطياً أنكم لن تسمحوا لجيش شرق الأردن الذي هو جيشكم أن يستعمله عبد الله ضد سورية (وقد علمت من الشيخ يوسف أن القائم بالأعمال قال ليوسف بحديث له معه، إن الجيش في شرق الأردن إنما هو تابع للبريطانيين، ولا يمكن لعبد الله أن يستخدمه لمآربه).

ثم قال الملك: أنا أنصحكم أيها البريطانيون أن توثّقوا صلاتكم بالعرب، أنتم في خلاف مع مصر يجب أن تزيلوه، وأن تتفقوا وإياهم، وأنتم أعرف بذلك، وأن تضعوا حداً لمهازل عبد الله، فعبد الله لا يرغب به أحد في سورية التي هي متعلقة بالجمهورية، والتي جرت انتخاباتها كاستفتاء عام فأقرت النظام الجمهوري. حتى إن هناك شخصا من أنصار عبد الله (حسن الحكيم) [1] في سورية لم يجرؤ أن يتقدم إلى الانتخابات إلا بعد أن أعلن تمسّكه

(1) حسن الحكيم (1886-1982): وُلد في دمشق وتخرج في كلية العلوم الإدارية في إستانبول وعُيّن مديرا للبرق والبريد في عهد الحكومة العربية (1918-1920). بعد ميسلون لجأ إلى الأردن وأصبح مستشارا للأمير عبد الله، وبقي داعيا إلى وحدة سورية والعراق تحت قيادة هاشمية. أصبح وزيرا للمعارف في حكومة نصوحي البخاري عام 1939، ثم شكّل حكومته الأولى في 20/ 9/ 1941 التي احتفلت يوم

بالنظام الجمهوري. ولما كان السوريون لا يثقون به وبكلامه فقد نبذوه وخذلوه. وإذا لم تتفقوا مع مصر واستمرّ الاستياء دخلتها الشيوعية. وكذلك إذا أفسحتم المجال لعبد الله للدخول إلى سورية تسربت فيها الشيوعية، وحينئذ الطامة الكبرى على البلاد العربية وعليكم، فتبسط سورية نفوذها على البلاد، وأنا أنصحكم بالحيلولة دون ذلك. أقول لكم هذا بصفتي مرجع العرب ورئيسهم، فهم يراجعونني وأنا لا يمكنني التهاون بحقهم... إلخ.

يوم السبت مساءً

حضرتُ مجلس الملك فتفضّل وأجلسني بجانبه، وبعد قليل استدعى القائم بالأعمال البريطاني الذي كان بالانتظار، والذي جاء ليستأذن بالسفر، فاستأذنه وانصرف. وبعد قليل قال لي: علمت أنك تنوي السفر. فقلت: نعم وأنا جئت مستأذنًا، ولكن لي كلمة أحب أن أقولها. قال: تكلم. قلت: إنكم قابلتم البريطانيين؟ قال: نعم، وسيخبرك يوسف عما حدث، وعن حديثي الذي كان شديداً، وقد أفهمتُ البريطانيين بصراحة أنني لا يمكنني السكوت عن هذه الأعمال، وطلبتُ إليهم أن يعطوني تعهداً خطياً بأن جيشهم الموجود في شرق الأردن لن يكون في نصرة عبد الله لاستعماله في سورية. ثم أكد عواطفه وحسن استعداده... إلخ. وحمّلني تحية وشوقًا لفخامة الرئيس. قلت: يا مولاي كنتم تفضلتم وقلتم إنكم ستبلغون الوزير الأمريكي أيضًا استياءكم لعمل عبد الله، وتطلبون منهم التأييد عند قيام عبد الله بعمل ما. فهل تستدعون الوزير الأمريكي بعد البريطاني؟ قال: غداً الشيخ يوسف يبلّغه ما يجب عني في جدة. ونحن كنا كلّمناه مراراً والأمريكان جد متحمسين

27/ 9/ 1941 بإعلان فرنسا استقلال سورية بحضور السفراء الأجانب. بعد الجلاء لم يؤيد انقلاب حسني الزعيم. وبعد إسقاط الزعيم وقتله مع رئيس حكومته محسن البرازي في آب 1949 انتُخب مشرّعا في المؤتمر التأسيسي لوضع دستور جديد للبلاد يعطي صلاحيات أكبر لرئيس الحكومة، وفي صيف 1951 شكّل الحكيم حكومته الثانية التي غلب عليها وزراء مؤيدون لوحدة سورية والعراق، ولكنه قدّم استقالته في 28/ 11/ 1951 بعد حركة احتجاجات في الشارع، وغاب بعدها عن المشهد السياسي حتى وفاته.

لتأييدنا. قلت: إني كما تعلمون ذاهب لمصر تنفيذاً لأمر فخامة الرئيس الذي وافق رغبتكم، وسأقابل الملك فاروق. قال: حسنـًا تفعل، بلّغ سلامي، واجعل ما حدثتك عن كلامي للقائم بالأعمال الإنكليزي سراً ولا تنقله إلا لفخامة الرئيس ولجميل بك. لم أستطع أن ألحَّ أكثر من ذلك في موضوع مقابلة الوزير الأمريكي. وقد استَشرتُ بذلك لمصارحة الملك كلاً من أبي الوليد الذي زرته في بيته لهذا الغرض خاصة، والشيخ يوسف، فأشار كلٌّ منهما بأن لا أطلب من الملك ذلك حتى لا يتأذى، ولكني بالرغم من ذلك أثرت الموضوع بشكل لطيف كما بيَّنت أعلاه. سألتُ الشيخ يوسف عن سبب عدم الرغبة في استدعاء الوزير الأمريكي (وأنا أتنبأ بما سيقول)، فأجاب: لا يريد جلالة الملك أن يظهر بمظهر المشتكي على الإنكليز لدى الأمريكان.

مقابلة الشيخ يوسف للوزير الأمريكي في جدة

بعد وصولنا بقليل إلى جدة، خابر الوزير الأمريكي الشيخ يوسف طالبـًا منه موعداً مستعجلاً بضع دقائق، فطلب إليه أن يحضر حالاً، فسرَّني ذلك.

عرّفني الشيخ يوسف على الوزير بعد انتهاء حديثهما، ثم أعلن الشيخ يوسف بأنه أطلعه على موقف عبد الله الأخير ومسعاه الوقح، فكان مستغربـًا ومستنكراً وأظهر اهتمامـًا عظيمـًا. وقال له الشيخ يوسف: هل أنتم عند كلامكم السابق؟ فقال سيخابر حالاً حكومته. وتواعد وإياه من جديد إلى ما بعد الظهر لاستئناف البحث من جديد، والحصول من الشيخ يوسف على بعض إيضاحات إضافية.

البترول من جديد

زرتُ مع الشيخ يوسف الوزير عبد الله بن سليمان في جدة، وقد حدّثه الشيخ يوسف بحضوري عن آخر أخبار مفاوضات الشركة، وعن كتابها إلى الحكومة السورية وتقديمها صورة عنه في الوقت نفسه إلى جلالة الملك واستياء الملك من هذه الوقاحة، ومخابرتهم الشركة بوجوب سحب الكتاب... إلخ. فاستغرب عبد الله بن سليمان ذلك وقال: بالأمس

(البارحة)، جاء وكيل الشركة هنا في جدة وحدثني ما يناقض ذلك؛ إذ قال لي إن الاتفاق تـمّ بين الشركة والحكومة السورية، ولذلك فإنه يطلب إبـرام الاتفـاق مـع الحكومـة السـعودية. وأنا قلت له لا يمكن أن يصدر المرسوم الملكي بالإبرام ما لم يبلغ رسميـاً تمام الاتفاق مع سورية... إلخ. فعجبت من مخادعات الشركة الأمريكية.

برقيتا شكر

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، الرياض

مـولاي، أغـادر أرض المملكـة العربيـة السـعودية ونفسـي مغمـورة بـالعطف الملكـي السامي الكريم، رافعـاً آيات الشكر العظيم إلـى مقـامكم السـامي، مبـتهلاً إلـى الله تعـالى أن يصون جلالتكم ويمد حياتكم ويؤيد بكم عز العرب والمسلمين مولاي.

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سعود ولي عهد المملكة السعودية

أتشرّف برفع آيات الشـكر علـى مـا تفضـلتم فحبَوْتمـوني بـه سـموكم مـن عطـف كـريم، داعيـاً إلى الله أن يصونكم للمملكة المحروسة ويبقيكم فخراً للعرب.

محسن.

محسن البرازي في مصر

مقابلتي لجلالة الملك فاروق

في الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة تشرّفتُ بمقابلة جلالة الملك في قصر المنتزه بالإسكندرية. فبعد أن سألني عن صحة فخامة الرئيس وبلّغته تحيته قال: من الغريب أني فكرتُ بالضبط أن أكلّف حلمي بك والقائمقام حقي بك (أحد مرافقيه) بأن يقوما بالجولة نفسها التي قمت بها، وذلك إثرَ ما علمتُ عن زيارة الشريقي وحمله رسالة عبد الله إلى فخامة الرئيس، وسفرك إلى الرياض، لولا أني علمت ساعة تأهّب حلمي للسفر بأنك ستأتي لمقابلتي بعد عودتك من الرياض، وهذا توارد خواطر.

قلتُ: إنه دليل أيضاً على الاتفاق التام بين جلالتكم وفخامة الرئيس. ثم ذكرتُ لجلالته خلاصة كلام فخامة الرئيس للشريقي (وقد كان بلغه أكثره)، وأن فخامة الرئيس فكّر إثر ذلك أنه لم يعد يجوز السكوت أمام تمادي عبد الله، فقد سكتنا فيما سبق، وأجاب وزير خارجيتنا في المجلس النيابي على تصريح لوزير خارجية الأردن في السنة الفائتة. قال جلالته: كان عبد الله عارف بأنك ستقابلني، ولذلك قبل وصولك بساعتين اتصل بي تلفونياً (ولم يذكر لي ماذا قال له، ولم أرَ من الأدب أن أسأله)، وقال: إن بعض المغفَّلين من جماعتنا المصريين والبعض من جماعتكم ممن يشتغلون بالسياسة، كانوا يظنون ويصرّحون بأنه بعد جواب وزير خارجيتكم الذي كان شديداً لم يعد عبد الله يقوم بأي تصريح أو دعاية. أما أنا فكنت أقول مستحيل ذلك، سيعود إلى حركاته وسترون. قلت: محقق ذلك لا سيما والدوافع معروفة. واستأنفتُ الحديث: إن فخامة الرئيس رأى أنه لم يعد يجوز السكوت، فأحب أن يستطلع رأي جلالة الملك عبد العزيز ورأي جلالتكم. وقد أحبّ أن أبدأ بالملك عبد العزيز لأنقل بعد ذلك لجلالتكم انطباعات وملاحظات الملك السعودي. فأجاب قائلاً: نعم، نعم. حسناً فعلتم وبالفعل أوفق كان ذلك. وأضفتُ أن الملك عبد العزيز يعتبر أن القضية تمسّه مباشرة. قال: صحيح. استأنفت: نحن تساءلنا عن

دوافع عبد الله لعمله الأخير، وقد سأل فخامة الرئيس الوزير البريطاني بصراحة عمّا إذا كانوا هم على سابق علم في ذلك. ولما كان أحد كبار موظفي الخارجية البريطانية صرح لوزيرنا في لندن أن لهم في شرق الأردن وضع الراعي والمشير، نحب أن نعلم إذا كان عمل عبد الله الأخير داخلاً ضمن هذه الرعاية والمشورة. كما نريد أن نعرف موقف بريطانيا في حالة اتخاذ الحكومة السورية تدابير تجاه عبد الله دفاعاً عن حياتها. وقد أجاب الوزير البريطاني بعد الاتصال بحكومته (كما علمت من برقية خاصة وردتني من دمشق)، أن الحكومة البريطانية ليس لها سابق علم البتة ببيان عبد الله ورسالته، وأن هذه الأعمال ليست داخلة ضمن الرعاية والمشورة، كما أن الحكومة السورية حرة باتخاذ ما تراه من تدابير.

فقال الملك: يجب أن لا تثقوا بقول البريطانيين، وينبغي الحذر منهم.

لم أقل إني حملت رسالة إلى الملك عبد العزيز كي لا يعتب الملك فاروق على عدم حملي رسالة له، بل قلت: قابلت جلالة الملك ابن سعود، فألفيته شديد الحماسة عظيم الاهتمام لعمل عبد الله. وقد صرح لي أنه كثيراً من الليالي لا ينام بسبب هذه القضية، وأنه يعتبر دخول الأشراف إلى سورية عدا عن أنه يشكل خطراً عليها وعلى بلاده فهو يهدّده لأنه بعد ذلك سيتوجه الأشراف ضد بلاده، وأنه باحثَ البريطانيين مراراً ونصحهم لمصلحتهم بأن يتفقوا مع مصر ويُرضوا المصريين، وأن يُسكتوا عبد الله ويمنعوه عن أعماله السيئة. وقد استدعى أثناء وجودي في الرياض الوزير البريطاني في جدة وكلمه على ما علمت بشدة، وأفهمه أنه لا يمكن السكوت تجاه أعمال عبد الله هذه التي لخصها بأنه يطلب من شكري أن يتنحى ليحل محله راجياً أن يساعده على ذلك ابن سعود، وقد طلب من الحكومة البريطانية إعلان موقفها الصريح. وأظن أنه بحث معه في قضية استعمال الجيش الأردني من قِبل عبد الله.

قال الملك فاروق: أقول لك في ما بيننا إن الملك عبد العزيز يداري البريطانيين كثيراً ويُهمّه إرضاؤهم. قلت: قد يكون ذلك، ولكني أعتقد أنه في هذه القضية لا يمكن أن نتساهل، لأنها تمسّه مباشرة أكثر من أي أحد، وقد استعمل لفظة «وإن عمل عبد الله وقضية

سورية الكبرى تهديد له». قال: صحيح بالفعل أنه عبّر عنها بالتهديد له. ثم أضفت: وهو من جهة مصر، كثير الحماس حتى إنه يقول إذا بقي المصريون مستائين وجرى في سورية شيء يخالف رغبات السوريين فُسح المجال أمام النفوذ الروسي، وانتهى الأمر بمجيء الروس إلى هذه البلاد. وفي ذلك القضاء على العرب والقضاء على البريطانيين، وأعتقد أنه قال كلاماً كهذا للبريطانيين والأمريكيين.

ثم قلتُ: إني أرجّح أنه بعد توثق الصلات بينه وبين الأمريكيين أصبح مركزه أقوى تجاه البريطانيين. قال: نعم؛ للبترول تأثير في محاسنة الأمريكان للملك عبد العزيز. قلت: إنني تحققت أن الأمريكيين يناهضون مشروع سورية الكبرى، ولربّما يتدخلون في ما إذا أقدم عبد الله على عمل ما مدفوعاً من قِبل البريطانيين. وقد لمست ذلك من اطّلاعي على مخابرة بين الأمريكان والملك السعودي (مذكرات متبادلة بين الطرفين في شهر نيسان– حزيران– آب). قال الملك فاروق: نعم الأمريكان لا يريدون مشروع سورية الكبرى.

استأنفتُ الحديث، قلت: بأمر الملك عبد العزيز وضعنا بالاشتراك مع الشيخ يوسف ياسين نقاطاً رئيسية اتفقنا عليها تدور حول ما ينبغي عمله من قِبل الطرفين. وكان أهم ما فيها أن سورية تجيب على بيان عبد الله ورسالته بخطاب من قِبل فخامة الرئيس، يتبعه قرار من المجلس النيابي بالتأييد، يكشف فيها عن الصفة الصهيونية الاستعمارية لمشروع عبد الله، ويصرّح بأن هذا العمل خرقٌ لميثاق الجامعة ومخالف للقانون الدولي إلخ.. ويرحّب بالوحدة على أساس النظام الجمهوري، والتصريح بأن للأردنيين ملء الحق أن يتخلّصوا من القيود التي فرضها عليهم عبد الله وأن يلتحقوا بالوطن الأم، إذ إن شرق الأردن فرع من أصل. فقال: حسن جداً، وينبغي أن يضاف إلى القيود التي فرضها عليهم عبد الله، القيود التي فرضتها المعاهدة. أرى هذا ضرورياً وأرجو أن تفطنوا إلى ذلك ولا تنسوه.

استأنفتُ الحديث قائلاً: وعلى إثر هذا البيان السوري يصدر بيان من الحكومة السعودية يعلن فيه تأييد سورية في بيانها وموقفها، ويصرّح بأن كلّ تهديد أو اعتداء يوجّه إليها يُعَدُّ بمثابة تهديد واعتداء من جهة المملكة العربية السعودية. ويرغب فخامة الرئيس

والملك عبد العزيز أن يصدر بيان من الحكومة المصرية معلناً بأن عمل عبد الله يخالف ميثاق الجامعة ويخرقه... إلخ. قال: نعم، حسن، ولم يَعِد بشكل راهن.

سألني حينئذ: إلى أين يريد عبد الله أن يصل على ما تعتقد؟ (وأراد بذلك إلى أي تدبير يلجأ، هل يقوم بعمل مسلح). قلت: عبد الله طبيعي يريد الوصول إلى تحقيق مأربه، أما ما سيعمل فلا نستطيع منذ الآن الجزم به. نحن قلَّبنا وجوه النظر، قلنا قد يكون ذلك حربَ أعصاب يسيّرها بواسطة الأيادي المعروفة، وقد يكون ذلك بمثابة محاولة... إلخ. ولكن نحن لا نتردّد في مجابهة كل الأحداث. ولكن فهمتُ عن لسان بعض الإنكليز، (وعنيتُ به ولم أذكره، القائم بأعمال المفوضية البريطانية في جدة الذي قال للشيخ يوسف في الرياض، جواباً عن سؤال دقيق، إنهم يعتبرون جيش الأردن تابعاً لهم ولن يُسمَح لعبد الله باستخدامه ضد سورية)، وأضفت: نحن لدينا جيش ودرك مُعزَّزان من قبل الأهلين الذين اعتادوا الثورات، وبقدرتنا أن نصدّ الجيش الأردني ونقهره إذا لم يمدَّه الإنكليز ويعززوه. ثم قلت: والنقطة الهامة الثانية التي تم الاتفاق عليها هي إثارة الموضوع أمام مجلس الجامعة. وهنا أتمنى لو أعلم رأي جلالتكم. قال: حسن، ولكن أرجّح ألّا يثار فوراً لأننا الآن منشغلون في خلافنا مع البريطانيين، وأرجّح أن يكون بعد شوي. قلتُ: هذا معقول، ومجلس الجامعة ينعقد في بيروت في أكتوبر. ثم قال: أنا والله حريص على الجامعة وأحببتُ دوماً أن تقوى وعملتُ في سبيل ذلك كثيراً، ولكنَّ هؤلاء الهاشميين يخلقون دوماً المشاكل وكأنهم يناوئون الجامعة، فمتى تفرغنا لا يهمنا أن يخرج عبد الله بل ربما نتمنى ذلك. قلتُ: نحن كذلك جد حريصين على الجامعة وكلنا يسلّم بجهود جلالتكم العظيمة لتعزيزها. ولا أحد ينكر أن مصر أكبر قوة للجامعة. ولكن هؤلاء القوم مسيّرون من قِبل الإنكليز ويريدون أن يقوّضوا الجامعة، لأنها أصبحت مزعجة للبريطانيين، لا سيما بعد موقفها من القضية المصرية.

قال: من غريب المصادفات أنه في كلّ مرة تحصل صعوبة في مصر يقوم عبد الله بعمل مزعج، فكأنه يختار ذلك وينفّذه. ثم قال: من غرائب هذا الرجل، يظن أنه يسترضي الملك

عبد العزيز، أما الملك عبد العزيز فإنه يغضّ النظر. قلتُ: من جهة جلالتكم؟ قال: يريد أن يقول إنه متى حقّق أحلامه يكون بطرفنا. قلتُ: هذا أكيد، لا شك أنه مدفوع. وقد أشرتُ إلى الدور المشؤوم الذي يلعبه عبد الله وعبد الإله ونوري السعيد الذين وقفوا أنفسهم آلة لتنفيذ مآرب البريطانيين في قضية مصر وفلسطين ومشروع سورية الكبرى. وذكرتُ له بهذه المناسبة رأي الحاج أمين بهذا الموضوع وجزمه بالعامل الصهيوني. فصدّق على ذلك وقال: نعم، إن عبد الله يشتغل مع اليهود الذين هم ألدّ أعداء العرب، وأشد خطراً من الإنكليز لأن هؤلاء لا بد أن ينتهي خطرهم.

ثم قال: رأيت الحاج أمين؟ قلتُ: نعم. قال: متى؟ قلتُ: البارحة مساء. قال: أريد أن أقول لك شيئاً سراً بيننا تنقله طبيعي إلى فخامة الرئيس، وهو أني غير راض عن عمل الحاج أمين في ناحيته. وأنتم تعلمون ما عملتُ من أجله. قلت: نعم، لا شك ولا هو ولا أحد ينكر إحسانكم إليه. استأنف قائلاً: تحقّق لي أنه متّصل بالروس وأنه يأخذ دراهم منهم، وإذا كان لديه الآن دراهم فهي منهم. أنا لا أوافق على الاتفاق مع الروس، وهذا أمر مستنكر. قلتُ: يا مولاي أنتم على صواب، والروس (كما يعتبر ذلك الملك عبد العزيز) خطر على العرب وعلى كيانهم وقوميتهم... إلخ. ولكن ربما كان ذلك من الحاج أمين بدافع اليأس وبعامل الاستعانة بعدو العدو. قال: فعلاً هذا صحيح، ونحن أخيراً صدر تصريح من وكيل وزارة الخارجية عندنا، يقول إنّ مصر ستعيد النظر في سياستها الخارجية وعلاقاتها مع الدول على أساس موقفها الذي تقفه منها كل دولة في مجلس الأمن، وفي هذا تعريض كافٍ. ولكن لا يجوز أن يتوغَّل الحاج أمين مع الروس. ثم عدتُ بحديثي وذكرتُ أننا ننتظر تأييد الحكومة المصرية لموقفنا بصدد البيان. فلم يقل شيئاً ضد ذلك وانتقل إلى موضوع آخر، ولكنه لم يعط جواباً راهناً، بالرغم من أنه بحث بصيغة بياننا المعتزم إصداره. وقد يُفسَّر ذلك بموافقة ضمنية، وأن هذا شيء طبيعي، أو أنه أحب أن يترك ذلك للحكومة.

أشار إلى قضية جبل الدروز، فاغتنمتها فرصة وبيّنتُ قوة وضعنا الداخلي وحسن تطور القضية الدرزية، وكيف أن آل الأطرش تضاءل نفوذهم، وأنهم بعد أن كانوا يهدّدون

ويتوعدون الحكومة ويطلبون استقالتها جاؤوا إلى دمشق مستعطفين ورجوا فخامة الرئيس أن يلفظ حله لحل المسألة وهم رهن الأمر. ثم ذكرتُ رأي الملك عبد العزيز بمضاعفة الدعاية، وقلت: من هذه الدعاية الصحفية، وجلالة الملك السعودي يرى مثلنا، أن ذلك يجب أن يجري في صحف مصر التي هي أكثر الصحف العربية انتشاراً، وأشرت إلى موقف الأهرام اللئيم دومـاً، فأظهر شديد نقمته على هذه الجريدة، وقال: لقد جرّبنا جميع الأساليب معها، تهديد وملاطفة ووعود وكلها ما نجحت. قلت: تاريخها معروف. قال: صحيح، ولن تستقيم إلا بعد أن يموت صاحبها أنطون الجميل[1]. ثم قال: استدعِ كريم ثابت، وأعطِهِ بعض النقاط التوجيهية، فهو يستطيع أن يخدمكم. فشكرت جلالته (وقد أوعز لحلمي بك بذلك الذي طلب إلى كريم أن يقابلني في الساعة الثانية عشرة يوم الثلاثاء). وفي الجملة ظهر لي أن الملك فاروق أظهر نقمته على عبد الله وتأييده لنا.

(1) أنطون الجميل (1887-1948): وُلد في بيروت وتخرج في الجامعة اليسوعية ليتوجه مبكرا إلى الصحافة، فتولى تحرير جريدة «البشير» عام 1908، ثم انتقل إلى القاهرة ليصدر عام 1910 مجلة «الزهور» الأدبية، وانتقل بعدها للعمل في جريدة «الأهرام» إلى أن أصبح رئيسا للتحرير في عام 1933. بعد منحه الجنسية المصرية أصبح عضوا في مجلس الشيوخ لعدة دورات، وبات من الشخصيات المصرية ذات النفوذ. نشر مسرحيات وكتبا عدة عن أعلام لبنانيين.

رسالة من الرئيس شكري القوتلي إلى الملك عبد العزيز

ملحق خير وسرور إن شاء الله

قابل موفدنا الخاص السيد محسن البرازي جلالة الملك فاروق، وأفضى إليه باسمنا بالضرورة التي تتراءى لنا لعقد حلف بين مصر والمملكة العربية السعودية وسورية ولبنان. ودلل بوجوب التكتل لمقاومة دسائس الهاشميين الملموس أثرها في كل صقع. كما أشار رسولنا إلى الخطر اليهودي الذي يتهدد بلادنا جميعاً، فكان جواب جلالة فاروق تأكيد المحبة والتفاهم التامَّين اللذين يجمعانه بجلالته، غير أنه رأى أن البحث في الحلف العسكري أمر سابق لأوانه. وأما إقامة حلف سياسي بين دولنا المشار إليها، فإن جلالته مع موافقته على ما يزيد الاتصالات توثقاً لا يرى اللجوء إلى اتفاق مدوّن مسطور، ورجّح الاكتفاء باتفاق شفهي يُصار إليه بعد وقت قريب.

وقد لمس رسولنا لدى جلالة الملك فاروق قلقاً يساوره عما ترامى إليه من أن عبد الله يبيِّت خططا تسيء إلى سورية بالدعاية وربما اللجوء إلى القوة، وقد حذَّرَنا من ذلك. ثم إن جلالته ارتأى أن تقوموا جلالتكم بمسعى لدى بريطانيا وأمريكا بواسطة وزيريهما المفوضين، وأن يقوم جلالته أيضاً بمسعى مماثل في آن واحد. وخلاصة المسعى الذي يراه جلالته هو الإلحاح على الأصدقاء البريطانيين والأمريكان بوجوب إلهام عبد الله الامتناع عن التفكير بمشاريعه السخيفة. حتى إن جلالته صرَّح لرسولنا أنه سيُعلم الإنكليز أنه لا يستطيع الوقوف مكتوف الأيدي في حالة الاعتداء على سورية من قِبل عبد الله.

وجلالة الملك فاروق ينتظر معرفة الوقت الذي ترون جلالتكم القيام بمسعى فيه، ليقوم جلالته بالمسعى من قِبله. فالرجاء أن تتفضَّلوا بإعلامنا عن ذلك. وإن رأيتم جلالتكم أن تُبلغوا جلالته بواسطة موثوقة، فالرأي لجلالتكم.

شكري القوتلي

محسن البرازي في الحجاز

مقابلة الأمير فيصل يوم الثلاثاء 21/ 1/ 1948

حظيتُ بمقابلة سمو الأمير فيصل[1] في القصر الملكي في ظاهر جدة، وقد حضر المقابلة خير الدين الزركلي[2]. بحثتُ قضية فلسطين من جهة السلاح والمتطوعين والمال، ثم من الجهة السياسية، واعتقادنا بأنّ عبد الله عازم على استغلال التقسيم ليضمّ القسم العربي ويعمل على تحقيق حلمه بعد ذلك، وهذا في الغالب بمساعدة الإنكليز.

كان جواب الأمير فيصل تأييداً كاملاً لوجهة نظرنا فيما يتعلق بعبد الله وإظهار استعداد الحكومة العربية السعودية لإرسال السلاح. وقد صرّح لي أن السلاح جاهز في صناديق، وأنه سيُشحَن قريباً إلى مصر فتقوم الحكومة المصرية بإيصاله إلى فلسطين. أما المال فقد جُمعَت تبرعات عظيمة (بلغت على ما علمتُ من فؤاد حمزة في ما بعد نحو خمسة ملايين ريال). وقد قال الأمير فيصل: ربما لم نُسدّد ما علينا. وتوجّه بالخطاب إلى خير الدين

---

(1) الأمير فيصل (1906–1975): الابن الثالث للملك عبد العزيز آل سعود، شارك والده في معاركه بعسير واليمن حتى حصار جدة عام 1925 الذي أنهى مملكة الحجاز الهاشمية، ثم وجّهه والده نحو الدبلوماسية فعيّنه وزيرا للخارجية في عام 1932، وترأس عام 1939 وفد المملكة إلى مؤتمر لندن حول القضية الفلسطينية. بعد وفاة والده وتولي أخيه سعود الحكم في عام 1953 أصبح وليا للعهد، ثم تولى الحكم عام 1964 بعد عزل الملك سعود، إلى أن اغتيل عام 1975.

(2) خير الدين الزركلي (1893–1976): وُلد في دمشق ودرس الأدب في الكلية العلمانية في بيروت وتوجه مبكرا للصحافة خلال عهد الحكومة العربية في دمشق. بعد معركة ميسلون لجأ إلى الحجاز فانتدبه الملك الحسين لمساعدة ابنه الأمير عبد الله في إدارة الإمارة الجديدة. انضم بعد سقوط مملكة الحجاز إلى الملك عبد العزيز آل سعود، وأصبح عام 1934 مستشارا للمفوضية السعودية في مصر، ثم مندوبا لها في مداولات تأسيس الجامعة العربية. وتناوب مع الشيخ يوسف ياسين في تسيير وزارة الخارجية إلى أن عُيّن عام 1951 وزيرا مفوضا في مصر ثم سفيرا في المغرب. اشتهر بكتابه المرجعي «الأعلام» الذي طُبع عدة مرات.

الزركلي قائلاً: يجب إرسال المال قريباً. وبمناسبة إيصال السلاح إلى فلسطين بحثتُ بشأن الحاج أمين الحسيني وسوء تصرفه، وأعماله الغريبة، لا سيما إعلانه أن في حوزته نحو 3 ألاف بندقية، ثم ظهر عدم صحة ذلك وإرساله مائتي بندقية لا يصلح منها غير نحو 25 بندقية. وهذا مما حمل جميع الرجالات الفلسطينية واللجنة والحكومة السورية وعزام باشا[1] على الاستنكار والشك الشديد، مما حدا بنا إلى أن نطلب من المملكة العربية السعودية ألّا تُسلِّم شيئاً للمفتي من سلاح أو مال. وأشرتُ إلى الحساب الذي قدّمه لعزام باشا عن 107 آلاف جنيه باقتصاره على قيدها للتنظيم والدعاية.

فكان ردّ الأمير فيصل دفاعاً حاراً عن المفتي، وتأكيده أنّ الحساب الذي قدّمه المفتي من قِبل عزام باشا وجميل بك، وأنّ جميل بك أعرب للمفتي أمامه قبل سفره من مصر عن رضائه وعن استعداده لمدّه بالمال لو كان ممكناً. وأبدى استغرابه لانتقاد جميل بك للمفتي الآن.

قلت: جميل بك تحقّق بشكل لا يقبل الشك، وتحقّقنا جميعاً من مصادر عدة من الرجالات الفلسطينية الذين يشتغلون مع المفتي كصبحي الخضراء[2]، وعزة دروزة[1]،

---

(1) المقصود عبد الرحمن عزام (1893–1976): ولد في قرية الشوبك الغربي قرب حلوان في عائلة غنية، وتوجه إلى لندن عام 1912 لدراسة الطب، ولكن حرب البلقان (1912–1913) جعلته يترك الدراسة ويتجول في البلقان من ألبانيا إلى إستانبول وأدرنة كمراسل صحفي، مما سمح له بالتعرف على كبار الشخصيات. بعد البلقان ذهب عام 1915 إلى ليبيا للمشاركة في المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي، وعندما عاد إلى مصر سنة 1923 انضم إلى حزب الوفد وأصبح نائبا في البرلمان المصري الجديد، لكنه ترك لاحقا الحزب وأصبح مقربا من الملك فاروق ومساعيه للزعامة العربية– الإسلامية. أصبح أول أمين عام للجامعة العربية الوليدة (1945–1952)، ونظرا لزواج إحدى بناته من الأمير محمد بن فيصل آل سعود انتقل إلى الرياض ليعمل مستشارا حتى العام 1974.

(2) صبحي الخضراء (1895–1954): وُلد في صفد وتخرج في المدرسة السلطانية في بيروت ليلتحق بالكلية العسكرية في إستانبول. خدم في الجيش العثماني في جنوب فلسطين والتحق بالثورة العربية عام 1916، ودخل مع قواتها دمشق عام 1918 حيث تولى مديرية الأمن العام. شارك في معركة ميسلون، ثم عاد إلى فلسطين ليشارك في تأسيس حزب الاستقلال عام 1932 وتنظيم ثورة (1936–1939). في عام

ومعين الماضي[2]، وحتى من جمال الحسيني[3]، وصالح حرب باشا[4]، وطه باشا[1]، قضية السلاح التي ذكرت. فقال: الأمر مفهوم، هؤلاء كلّهم، بما فيهم جمال، يكرهون المفتي

1947 عُيّن ممثلا لفلسطين في اللجنة العسكرية لجامعة الدول العربية التي كانت تتولى تسليح الفلسطينيين، وبعد حرب 1948 انتقل إلى دمشق ليشغل منصب المدير العام لمؤسسة اللاجئين الفلسطينيين في سورية.

(1) محمد عزة دروزة (1887–1984): وُلد في نابلس حيث أكمل تعليمه الثانوي وبدأ عمله في البريد العثماني منذ 1906. انضم أولا إلى المعارضة (الاتحاد والترقي) ضد حكم السلطان عبد الحميد، ثم إلى المعارضة العربية للحكم المركزي، فانضم إلى حزب اللامركزية ثم إلى الجمعية العربية الفتاة، وكان له دوره في عهد الحكومة العربية في دمشق (1918–1920). بعد معركة ميسلون عاد إلى فلسطين ليشارك في الحركة الوطنية، واختير عام 1947 عضوا في القيادة الفلسطينية الجديدة التي اختارتها الجامعة العربية (الهيئة العربية العليا لفلسطين). بعد حرب 1948 استقر في دمشق ليتفرغ لمؤلفاته ومذكراته التي صدرت في عشر مجلدات.

(2) معين الماضي (1890–1957): وُلد في قرية إجزم قرب حيفا وتخرّج في كلية العلوم الإدارية في إستانبول، وبعد عودته أصبح رئيس بلدية عكا. انضم إلى الجمعية العربية الفتاة ومثَّل فلسطين في المؤتمر السوري (1919–1920)، وبعد معركة ميسلون عاد إلى فلسطين ليشارك في الحركة الفلسطينية. اختير عام 1947 عضوا في القيادة الفلسطينية التي اختارتها الجامعة العربية (الهيئة العربية العليا لفلسطين). وبعد حرب 1948 انتقل إلى دمشق واستقر فيها إلى وفاته.

(3) جمال الحسيني (1893–1984): وُلد في القدس، وانتقل إلى بيروت للدراسة في الجامعة الأمريكية، ولكن اندلاع الحرب العالمية حال دون إكمال دراسته. شارك في الحركة الوطنية الفلسطينية ورأس الحزب العربي الفلسطيني عام 1935، واختير عضوا في القيادة الفلسطينية (اللجنة العربية العليا) عام 1936، ثم أصبح عضوا في القيادة التي اختارتها الجامعة العربية (الهيئة العربية العليا) عام 1947. اختير وزيرا للخارجية في حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي في أيلول 1948، ولكن بعد تعثر الحكومة انتقل إلى السعودية ليعمل مستشارا حتى عام 1964، ثم تفرغ للعمل في التجارة حتى وفاته في بيروت.

(4) محمد صالح حرب (1889–1967): وُلد في جزيرة قرب أسوان في عائلة تمتهن الجندية، وترقى في الجيش حتى أصبح وزيرا للدفاع خلال العامين (1939–1940). أصبح الرئيس الثاني لجمعية الشبان المسلمين بعد وفاة مؤسسها عبد الحميد سعيد حتى وفاته عام 1967، وهي الفترة التي عُرف فيها بانشغاله بالقضية الفلسطينية والعمل العربي المشترك.

ويثيرون الشغب عليه، وإن صالح حرب رجل خفيف، وعزام يكره المفتي.. وأضاف قائلاً: إن من المصلحة الآن شدّ أزر فريق ضد المفتي (وذكر اسم فوزي القاوقجي كمناوئ للمفتي). فبيّنت له فوراً أن فوزي في قبضة اليد، وفخامة الرئيس ودولة جميل مردم بك أظهرا له كلّ مساعدة وتأييد. ولكن بعد أن تبيّن لنا ما صنعه المفتي من تغرير الناس بوجود السلاح لديه بعد قبضه المبالغ الضخمة من الجنيهات (نحو ثلاثمائة ألف جنيه)، صار من الواجب علينا أن نلفت الأنظار -على الأقل- إلى خطر تسليمه المبالغ المخصصة لفلسطين والأسلحة. فعاد الأمير فيصل إلى القول: إن المفتي هو الزعيم المعترف به في فلسطين، ونحن نعلم شذوذه وأعماله الغريبة، ولكن لا يوجد غيره إلا إذا قررنا أن نخرجه ونبعده. قلتُ: إنه تسلم أخيراً على ما علمنا 1200 بندقية من مصر، وقد قيل إنها لم تصل إلى فلسطين وإنها بيعت بيعاً في غزة. فأبى تصديق ذلك، وقال: أرجو أن تسأل في مصر وتتحقق من ذلك، يجب أن نسأل المفتي نفسه عن قضية السلاح.

وكان آخر رجائي بإلحاح ألّا يُسلَّم المفتي شيء، وأن ينحصر التسليم إلى الجامعة. وذكرتُ له ما قاله النقراشي[2] في موضوع المفتي واتصاله بالسوفييت، وبيّنت له أن سورية ولبنان ينتظران السرعة من المملكة العربية السعودية في إرسال السلاح، وأن سورية مستعدة

---

(1) طه باشا الهاشمي (1888-1961): تخرج في المدرسة العسكرية في إستانبول وشارك في حرب البلقان (1912-1913). خدم في الحكومة العربية بدمشق (1918-1920)، والتحق بالملك فيصل في العراق عام 1922، وأصبح وزيرا للدفاع عام 1938. ومع تشكيل جيش الإنقاذ في مطلع 1948 بقيادة اللواء إسماعيل صفوت باشا (العراق)، انتُدب مفتشا عاما لأغراض التدريب والتنظيم، ونشرت مذكراته التي غطى فيها حرب 1948 في بيروت عام 1978.

(2) محمود فهمي النقراشي (1888-1948): وُلد في الإسكندرية واشتغل في وزارة المعارف وشارك في ثورة 1919 وأصبح من قادة حزب الوفد. تولى أولا وزارة المواصلات في عام 1930 ثم تولى رئاسة الحكومة مرات عديدة، ومنها الحكومة التي شكّلها في 9/ 12/ 1946 واتخذت قرار مشاركة مصر في حرب 1948. اغتيل في 18/ 12/ 1948 بعد أيام من حلّه لجماعة الإخوان المسلمين.

أن تنقله في الجو بطائراتها، أو أن ترسل اللجنة الفنية سيارات تأتي بها. وقد كرّر لي جوابه بأن السلاح رهن الشحن براً عن طريق مصر.

مقابلة جلالة الملك عبد العزيز عصر الأربعاء 22/ 1/ 1948

استقبلني جلالة الملك في بهو مجلسه الكبير وكان وحده، ولم يرافقني أحد من مستشاريه. وبعد السؤال عن صحة فخامة الرئيس بدأتُ حديثًا مختصراً بقضية فلسطين، فأتيتُ على النقاط التي جئتُ عليها بحديثي مع الأمير فيصل. وقد كان ردّ الفعل عنده حسنًا، ووافقني على ملاحظاتي بشأن المفتي، وقال: أنا أعلم بالمفتي منك، وهو رجل لا يعرف إلا بطنه. وأظهر قناعته بما أقول، وبيّن أن السلاح قد أُرسل. وقد أعدتُ عليه السؤال في موضوع إرسال السلاح متجاهلاً أني فهمت قائلاً: إذن بعد يومين يكون السلاح في طريقه إلى مصر؟ قال: أُرسل إلى الحكومة المصرية وهي بدورها توصله إلى فلسطين. فتمنيتُ: لو ترسله إلى سورية لتقوم الحكومة السورية أو اللجنة الفنية بإيصاله إلى المجاهدين أو توزيعه على المتطوعين. فقال: يُمكن. وقد علمتُ أن عدد السلاح المرسل هو ألف بندقية و(500) طلقة يضاف إليها عشرة صناديق عتاد أيضًا، وهذه البنادق كلها إنكليزية ما زالت محفوظة بجدتها لم تُفتح. ثم ألححتُ بإرسال السلاح بالسرعة من الجوف[1]، فقال: لا أدري إذا كان السلاح الموجود في الجوف جيداً لأنه مستعمل، وهو إنكليزي. ثم قال: إذا كنتُ لم أرسله من الجوف فهو لأني شئت اجتناب المشاكل، ولأني لم أرد أن أعرض كرامتي بطلب المرور من شرق الأردن، فيُرفَض الطلب. أجبتُ: إننا نستطيع إذا وافقتم جلالتكم أن ننقله بطائراتنا، أو بواسطة سيارات اللجنة الفنية التي هي بإمكانها أن تطلب من شرطة الأردن السماح بمرور سياراتنا لنقل السلاح. فقال: يُمكن.

---

(1) منطقة تقع في شمال غرب السعودية، دُعيت بهذا الاسم لكثرة المياه الجوفية فيها التي انعكست على الزراعة. كانت تتبع آل رشيد ثم انتقلت إلى آل سعود في عام 1922، ولكن الحدود غير الواضحة مع إمارة شرق الأردن خلقت بعض المشاكل التي حُلَّت بالتوقيع على اتفاقية حداء في عام 1925، ثم على اتفاقية عمّان في عام 1965 التي كرّست الحدود الحالية بعد تبادل أراضٍ بين الدولتين.

ولما تعرّضتُ إلى الموضوع السياسي من القضية الفلسطينية، وبيّنت الخطر الذي ينجم عن التقسيم ويهدّد العرب عامة في قوميتهم في المستقبل، ويهدّد سورية بالمستقبل القريب من جهة ملاءمة هذا المشروع أطماع الملك عبد الله، الذي يبيّت خيانة لضم القسم العربي إليه وتحقيق مشروع سورية الكبرى... إلخ. انبرى جلالته يبيّن خطر الهاشميين وتواطؤهم مع الإنكليز، وتعرّض إلى المعاهدة العراقية البريطانية الموقّعة أخيراً في لندن، وبيّن مسّاسها بسيادة العراق، وحمل على الوصي ونوري السعيد، ثم قال: إن البريطانيين طلبوا مني أن يسافر الأمير فيصل إلى لندن للمذاكرة، ولا أدري ماذا يريدون؟ فإذا كانوا يريدون عقد معاهدة فنحن لسنا كالعراق. وإذا كنا نقبل بعقد معاهدة فلا يمكن أن تكون هذه المعاهدة إلا معاهدة ود وصداقة وتحالف بين ندّين. ولكني لمستُ بشكل جلي واضح قلقه، وكأنه يخشى الاصطدام مع البريطانيين بعد سابقة العراق. وقد علمتُ من رجال الحاشية، أن الشيخ يوسف ياسين أخبر من مصر جلالته وسمو الأمير فيصل، أنه علم أن حكومتي سورية ولبنان طلبتا عقد اجتماع الجامعة العربية لإثارة موضوع المعاهدة البريطانية العراقية. فدهشتُ لذلك، وبيّنت أن الغاية من طلب اجتماع مجلس الجامعة هو البحث في قضية فلسطين. وقد علمتُ أن جلالته لم يكن يحبذ أن يثار موضوع المعاهدة البريطانية العراقية في الجامعة دفعًا لخروج العراق من الجامعة، وهو الرأي الصائب. وقد شعرتُ بعد ذلك أنه يريد إنهاء المقابلة، فلم ألحّ عليه بالاسترسال في الكلام فأنهى بنفسه الحديث قائلاً لي: اذهب الآن للراحة.

في مساء الأربعاء

كنا في مجلس جلالته بعد العشاء بحسب المعتاد فتُليت أنباء الإذاعة. وكانت مفاجأة عظيمة لجلالته وللجميع حين قراءة البلاغ الصادر عن رئيس التشريفات الملكية في بغداد، من أن الوصي جمَعَ رؤساء الوزارات السابقين وعدداً من الأعيان والنواب وسألهم رأيهم في المعاهدة فأبدوا مخالفتها لأماني العراق، فأعلن الوصي أنه لن يقبل بإبرام معاهدة تخالف الأماني القومية العراقية. وأبدى جلالته استغرابًا عظيمًا، ولاسيما بتناقض موقف

الوصي الذي طيّر البرقيات بالتهاني والسرور إلى ملك بريطانيا ووزير خارجيته (وكانت الإذاعات حتى تلك الليلة تنقل هذه البرقيات). وأُجمع في المجلس على أن الوصي أقدم عليه تفادياً لثورة، وأن حوادث بغداد يجب أن تكون أعظم مما نقلها الراديو. وقد كان سرور جلالته عظيما لقيام هذه الحركة الشعبية في العراق وإجبار الوصي على استنكار المعاهدة. وقد كنا نشعر أنه سرّى عنه كثيرا وما فتئ بعد ذلك يبدي استغرابه.

أحاديثي مع فؤاد حمزة والشيخ حافظ وهبة[1]، وخالد أبي الوليد، والدكتور مدحت شيخ الأرض[2]

باحثتُ فؤاد حمزة بادئ ذي بدء فألفيتُ أفكاره تساير أفكارنا، ووجدتُ لديه تقبّلاً لما أحبُّ أن ألقيه في نفس جلالة الملك، خلافاً لخير الدين الزركلي الذي لمستُ فيه تشبّعاً بآراء الشيخ يوسف ياسين.

وقد قلتُ لفؤاد: نحن شعرنا ولو عن بعد بشيء من الانكماش لدى جلالة الملك لم نستطع تماماً أن نجتلي واقعه، فأسرّ إليَّ بأن أكثر الانكماش حصل؛ إذ غضب الملك غضباً شديداً، واغتاظ غيظاً بالغاً للبرقية التي وردته من فخامة الرئيس بموضوع البترول

---

(1) حافظ وهبة (1889-1967): وُلد في القاهرة وتخرّج من مدرسة القضاء الشرعي ودرّس فترة في الكويت حيث التقى عام 1916 الأمير عبد العزيز آل سعود بعد تأسيسه للدولة السعودية الثالثة. في عام 1920 دعاه عبد العزيز إلى الرياض للاستعانة به، وبعد فترة عيّنه وزيرا مفوضا في لندن ثم سفيرا في عام 1948. عُني بالتأليف أيضا، واشتُهر بكتابيه: «جزيرة العرب في القرن العشرين» و«50 عاما في جزيرة العرب»، اللذين وثق فيهما حياة ورحلات وأقوال الملك عبد العزيز، وكذلك حياة وإنجازات ابنيه الملك سعود والملك فيصل.

(2) مدحت شيخ الأرض (1900-2001): وُلد في دمشق وتخرج في كلية الطب عام 1924. شارك طبيباً في الثورة السورية ضد الانتداب (1925-1927) فحُكم عليه بالإعدام، ولذلك لجأ إلى السعودية حيث أصبح الطبيب الخاص للملك عبد العزيز ورافقه في رحلاته ومعاركه حتى وفاته في عام 1953. في عام 1955 عُيّن سفيرا للسعودية في إسبانيا ثم في دول عدة، إلى أن عُيّن أخيرا ممثلا للسعودية لدى الأمم المتحدة في جنيف خلال الأعوام (1972-1990).

وفلسطين، وإشارته إلى أن هناك مصلحة قومية عربية تفوق المصالح الاقتصادية... إلخ (البرقية الملعونة)، وأنه بقي ليلتين لم يعرف النوم، وأنه صرخ بمخاطبيه وأنّب... إلخ.. وقد سرد لي الدكتور مدحت أكثر من ذلك.. (فقد) كان يقول: أُتكتَبُ إلى مثلي برقية كهذه (أو أنا طباخ حتى يكتب لي شكري ما كتب!)، أيريد أن يعطيني درسًا في الوطنية؟... إلخ. وقد أكّد لي الدكتور مدحت أنه جادله وبيّن له صحة رأي فخامة الرئيس، وأن الملك صاح به ونهره وطرده من مجلسه. وأكّد لي غضبة الملك العظيمة، خالد بك أبو الوليد والشيخ حافظ وهبة، وأيدا عزمي بمصارحة الملك في الموضوع وإزالة ما علق بذهنه، والتأكيد له بدوام احترام الرئيس له.

يوم الجمعة 24 كانون ثاني

حضرتُ المجلس، وكان دومًا يجلسني جلالته بجانبه. وقد اغتنمتها فرصة وأعدتُ الكرَّة ملتمّسًا الأمر بإرسال برقية إلى مصر لعدم تسليم السلاح لغير اللجنة الفنية. فنادى فؤاد حمزة الذي ساعدني بذلك، وأمر بإرسال البرقية إلى سمو الأمير فيصل وأخرى إلى الشيخ يوسف بتسليم السلاح إلى اللجنة الفنية وعدم تسليمه إلى المفتي، وقد اطلعتُ على نص البرقيتين.

موضوع المفتي

كان الرأي السائد في حاشية الملك هنا -عن حسن نية- أنه ينبغي تأييد المفتي، وذلك ضد رأي الملك. وقد اعترف لي بذلك خالد أبو الوليد وحافظ وهبة وفؤاد حمزة والدكتور شيخ الأرض، على علم منهم بمساوئ وغرائب المفتي، وذلك اجتهاداً منهم بأنه هو الأمثل والأشهر بين رجالات فلسطين، فيجب دعمه استغلالاً لاسمه واجتنابًا للتفرقة. ولكنهم اقتنعوا بما قلتُ وأيدوا وجهة نظري، وتمنّوا لو كنا أخبرناهم بما علمنا من سوء تصرفات المفتي، ووعدوا بتأييد وجهة نظري لدى جلالة الملك الذي وجدتْ كلماتي لديه أرضًا خصبة، حتى إن فؤاد قال: لقد حككتَ له على الجرح.

مقابلة جلالة الملك يوم السبت في 24/ 1/ 1948

طلبتُ من جلالته مقابلة وحدي لأنقّي الجو بينه وبين فخامة الرئيس، الذي تكدر قليلاً بسبب البرقية التي كان بعثها فخامته إليه بموضوع البترول وفلسطين. فبدأتُ حديثي قائلاً: إن الغرض من زيارتي مندوباً عن فخامة الرئيس هو إزالة ما علق بنفس جلالتكم، إذ شعر فخامته بشيء من الانكماش.

قال: وأي انكماش؟ قلتُ: انقطاع البرقيات من لدن جلالتكم مدة من الوقت. فقال: ما هذه البرقية؟ وهل اطّلعتَ عليها؟ قلتُ: نعم. قال: كيف يكتبها لي شكري؟ أنا ما كنت أتأمّل ولا أنتظر ذلك، ولم يرسل لي أحد طول حياتي برقية كهذه حتى إني مرضت من وقعها، ولم أشأ أن أُطلع عليها أحداً من أولادي، لا سعود ولا فيصل، ولم أُطلع عليها سوى خالد أبي الوليد وفؤاد حمزة. وقلتُ لهما بعد أن قرأتها: هل اختلط عليَّ أم ماذا؟ قلت: احلموا عليّ جلالتكم وأْذن لي أن أتكلَّم. قال: تكلَّم (وكان يقاطعني بحسب عادته). قلتُ: شكري هو شكري الذي تعرفونه منذ خمسٍ وعشرين سنة، بمحبته ووفائه واحترامه. إن شكري القوتلي معروف في سورية أنه رمز الصداقة لآل سعود. قال: صحيح أعرف، وأنه رمز مناهضة الهاشميين وأطماعهم، وأنه هو الضمانة الوحيدة لسلامة الوضع الجمهوري القائم في سورية وصيانته من مؤامرات الملك عبد الله والهاشميين، وأنه إذا زال لا سمح الله من مكانه، أحدق الخطر بسورية من جهة المؤامرة الهاشمية الإنكليزية، ولا يوجد أحد غيره يستطيع أن يقف بوجهها. إن شكري هذا لا يبغي أن تؤذَوا في بترولكم، ويرى أنه ينبغي أن تحتفظوا به، ونحن نحبُّ أن يمّر البترول من سورية، ولكن ليس باستطاعتنا الآن أن نظهر بمظهر الراضي عن الأمريكان، وليس بمقدورنا أن نعرض اتفاق البترول على البرلمان. وقد فهم الرئيس من برقيتكم أنه يجب ضمن مدة معينة عرض الاتفاق على البرلمان. وقد وصلت برقيتكم بهذا الطلب، وطلب استقبال مدير الشركة بوقت كانت البلاد في حالة اضطراب شديد. ونحن لدينا رأي عام لا يمكن أن نجابهه، وإلا حصل لنا ما

حصل في العراق بالوصي. ذلك كله أدى إلى إرسال البرقية التي استأتم منها، وأنا أؤكد لكم بالله وبشرفي أن الرئيس لم يقصد لا سمح الله أن يمسّ حرمتكم وأنه لا يحبّ أحداً أكثر منكم، وأنه يعتبركم كوالد، وقد أمرني أن أبلغكم ذلك. فقاطعني قائلاً: لا تعتذر لي عن شكري، فقلبي نفسه يعتذر لي عنه. أنا أحبّه مثل أولادي، أنا أعزّه أكثر من آل عبد الرحمن، وأنا إن غضبت فلم يدم الغضب إلا دقائق... إلخ. (الحقيقة أني علمتُ أنه قضى يومين بحالة ثورة، ونحو أسبوع وهو غاضب إلى أن جاءته برقية أخرى من فخامة الرئيس يشكره فيها على تكذيب تصريحه، وقد علمت أنه ما سُرّيَ عنه تماماً إلا بعد وصولي وزيارتي).

لبى الملك رويداً رويداً كل ما طلبناه:

أولاً: أمر بإرسال السلاح.

وثانياً: أمر بتسليمه إلى اللجنة الفنية، ونصّ بالتخصص في البرقية على عدم تسليم الحسيني.

حديث فؤاد حمزة

تودّدتُ كثيراً لفؤاد حمزة، واستطعتُ أن أوجد بيني وبينه جواً من الصحبة، وقد أفضى إليّ بما يأتي:

1. طلب الإنكليز من جلالة الملك أن ينتدب الأمير فيصل للمباحثة وإياه بشأن عقد المعاهدة.
2. أرسل الملك يستمزج الحكومة المصرية رأيها في أمر عقد معاهدة بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا.
3. أرسل الملك يستمزج الحكومة المصرية رأيها بشأن بحث المعاهدة العراقية – البريطانية المعقودة أخيراً في لندن، في مجلس الجامعة العربية.

حديث الأمير سعود

طلبتُ منه مقابلة عدا المقابلة الأولى، فوعد أنه سيبلغني بالوقت، وبعد يومين أسرَّ وهو خارج من مجلس الملك بأنه ينتظرني بعد العشاء يوم السبت (25/ 1)، فأدلى لي بالحديث التالي قائلاً: لا أحب أن يطَّلع على هذا الحديث سوى فخامة الرئيس وجميل بك.

موضوع فلسطين

لا أنكر عليك أني لمستُ تهاونـًا من حكومتنا بشأن فلسطين، وشعرت بتردد في المبادرة إلى إرسال السلاح، بالرغم من قرارات مجلس الجامعة العربية، وقد استهولتُ ذلك إذ كنت في الحجاز وإذ علمتُ من فيصل، فبادرتُ إلى العودة وتمكّنتُ من إقناع جلالة الملك بلزوم تنفيذ مقررات الجامعة.

موضوع الأشراف الهاشميين

الهاشميون ليس لهم شأن كبير، وأنا لا أقيم لهم وزنـًا، وهم الآن بيد الإنكليز، ولكنهم أصبحوا الآن آلات بالية. أجبت: نعم إنهم آلات بالية، ولكن ما زالوا خطرين لا بأنفسهم ولكن بواسطة الإنكليز. فمشروع سورية الكبرى أقرب ما يكون تحقيقه إذا تمّ مشروع التقسيم، وذلك عن طريق ضم القسم العربي إلى الأردن. قال: وهذا ما حدا بي إلى أن أصرّ بوجوب مساعدة فلسطين. وكان جلالة الملك يتردّد خوفـًا من أن تعضد مساعدتنا والسلاح الذي يذهب من جهتنا عبد الله ومشروعه.

موضوع المعاهدات

سمعتَ مثلي أمس إذاعة الراديو، وما نقلَتْ من خطاب بيفن[1]، إذ يقول إنّ المعاهدة العراقية ستكون أنموذجـًا لمعاهدات أخرى تريد بريطانيا أن تعقدها مع البلاد العربية

(1) إرنست بيفن (1881-1951): برز في فترة ما بين الحربين على رأس نقابة العمال القوية، ثم أصبح خلال الحرب العالمية الثانية وزيرا للعمل، وختم حياته السياسية بتوليه لوزارة الخارجية خلال الأعوام (1945-1951) التي تزامنت مع تطورات القضية الفلسطينية وتصفية الانتداب البريطاني وحرب 1948 ومشكلة اللاجئين.

لمقاومة الخطر البلشفي... إلخ. وحقاً، إن البريطانيين كانوا ينوون عقد معاهدات كهذه. فقد جاء الوزير البريطاني منذ مدة وقابل جلالة الملك، وبلّغه أن حكومته أحبت استطلاع رأيه في عقد معاهدة، فأجاب جلالته (لباقة) بالإيجاب.

ولم أكن حاضراً، وحينما حضرتُ وعلمتُ بادرتُ حالاً بالاتصال بالوزير البريطاني، وطلبتُ منه قبل كل شيء إحاطتنا بتفصيلات عن المشروع قائلاً: إننا لا نستطيع أن نقبل الدخول في مفاوضة قبل أن نعلم شيئاً من التفصيلات. قلتُ: الآن الحمد لله أصبح بالإمكان اجتناب الاصطدام مع بريطانيا والتخّلص من مشروع عقد معاهدة بعدما حدث في العراق من اضطرابات ضد المعاهدة التي أصبحت بحكم المخفقة. لذلك، فقد سُرّي عن جلالة الملك كثيراً ولمسنا جميعاً بالغ سروره لما حصل في العراق. فصدّق على ذلك ثم قال: إن بريطانيا تنوي تكليف سورية أيضاً بعقد معاهدة، وتعمل على عقد معاهدة (تعديل المعاهدة الحالية) مع مصر، وأظن أنها ترمي من وراء هذه المعاهدات إلى إيجاد مراكز لها.

ولما كنا جميعاً لسنا كالعراقيين وكنا عازمين على عدم ربط أنفسنا تجاه بريطانيا (ولو أننا إذا نشبت حرب مستعدون للوقوف بجانبها وجانب أمريكا ضد الخطر البلشفي)، لذلك فهي تقبل الآن بعقد معاهدة. ثم إن لديّ فكرة أريد أن تبلّغها لفخامة الرئيس، وهي فكرة عقد تحالف عسكري بين المملكة العربية السعودية ومصر وسورية، وسنكّلف فيصل أن يمرّ بالقاهرة وأن يبحث الأمر مع الملك فاروق، فإن قبل أخبرناكم.

قلتُ: في رحلتي الأخيرة إليكم، كنتُ بحضوركم عرضتُ فكرة إيجاد تحالف عسكري، أو على الأقل عقد معاهدة بيننا وبينكم، وبين مصر ولبنان، كجواب على المعاهدة الأردنية العراقية. فرأيتم أن الفكرة سابقة لأوانها واعترضتم عليها، وإنه ليسرّني الآن أن تتبنوا هذه الفكرة. قال: صحيح ما قلتم، وأنا الآن أرى أنه حان أوانها، وأرى أنه لا يمكن للإنكليز أن يعارضوها، بعد أن عقد العراق والأردن معاهدة بينهما، هذا إذا شئنا ألّا تكون المعاهدة سرية. قلتُ: من الصعب عقد معاهدة سرية، لا سيما إذا كنتم تريدون أن تكون عن طريق الجامعة العربية كما أشرتم. قال: صحيح لا بأس أن تكون علنية.

عدتُ إلى البحث عن السلاح، فقال: أوعزت أن يضاف دون علم أحد (200) بندقية عثمانية كان الترك أهدوها إلى فيصل عند زيارته لهم، وهي جديدة ممتازة مع عتادها. فشكرته، ثم قال: وقد أؤمّن لكم عدداً آخر. قلت: والسلاح الموجود في الجوف؟ قال: سأتفق وإياك على خطة وأخابرك لتأمين إرساله.

قضية البترول

قال: أنا أسلّم معكم بصعوبة موقفكم، أنتم لديكم رأي عام، ونحن في الحقيقة لا نريد إحراجكم، ولكن كلّ ما نطلبه منكم هو أن تُفهموا الوزير الأمريكي لديكم أنكم تنتظرون الوقت المناسب لإبرام الاتفاقية. قلتُ: يا سيدي نحن كذلك لا نريد إحراجكم، ونحن نعرف أن قضية البترول حيوية من أجلكم. أما من جهة اتفاق إمرار الأنابيب من سورية، فأنا عرضتُ لجلالة الملك أننا لسنا من حيث المبدأ مخالفين، ولكن نرى أنه ليس بمقدورنا بعد موقف الأمريكان بتأييد اليهود أن نتقدم في هذه الظروف إلى المجلس النيابي بطلب إبرام الاتفاق. ولكننا ننتظر ظروفاً ملائمة، ونأمل أن تبدو من الأمريكان بادرة حسنة موافقة تساعدنا على إيجاد جو ملائم.

يوم الأحد 25/ 1/ 1948

وصل جمال الحسيني الذي تأخَّرتُ بغية الاجتماع به، وقد أفهمته باختصار أن جلالة الملك أمر بإرسال السلاح، وأوضحت له أنني تنفيذاً لرأيي ورأي إخوانه المشترك أشرتُ بأنّ يُسلَّم كل شيء إلى اللجنة الفنية التي نُصحَتْ بعدم تسليم السلاح والتبرعات إلى المفتي. فوافق جمال على ذلك وبيّنتُ له أنه يُستحسَن أن يُلحَّ بإرسال متطوعين سعوديين تنفيذاً لقرار الجامعة. ثم قابلنا معاً جلالة الملك في مجلسه المعتاد، فكان كلام الملك يدور حول المعاهدة العراقية وما حدث في العراق من ردٍّ فعل. وحدّث بأحاديث مختلفة عن أمور ماضية تتعلق بالأشراف... إلخ. وبعد أن نهضتُ والحسيني استبقاني وسألني عن سبب زيارة محمد حلمي مرافق الملك فاروق لدمشق، وماذا حمل معه في رسالته. فبيّنتُ

له باختصار الأمر. فأعلمني أن محمد حلمي هبط جدة وقابل الأمير فيصل وسلّمه كتاباً من جلالة الملك الفاروق إلى جلالته، وهو ينتظر وصول الكتاب اليوم (وقد قدّرتُ أن يكون الكتاب جواباً على الرسالة التي كان الملك عبد العزيز وجهها للملك فاروق).

محمد حلمي ومهمته

فهمتُ من فؤاد حمزة أن محمد حلمي جاء إلى جدة يحمل رسالة من جلالة الملك فاروق، وقد وصلت الرسالة إلى جلالة الملك عبد العزيز، وقد فهمتُ من فؤاد أنها تدور حول مسألة تشبّث بريطانيا بعقد معاهدة مع البلاد العربية، وفيها يقول فاروق إن مصر والمملكة العربية السعودية وسورية ولبنان تؤلف كتلة متضامنة، وإن فاروق سينذر الملك عبد الله بأن لا يعقد معاهدة مع بريطانيا شأنها أن تسيء وضعه. وقال لي فؤاد: لا بد أن الملك يُعلِمك. وحينما ودّعتُ الملك مستأذناً واستعرضنا من جديد النقاط التي كنا بحثناها، سألته عن الرسالة (الخط) التي وردت من الملك فاروق: هل وصلت؟ فأجاب: نعم إنها وصلت، وهي تَبحث في مسألة عقد معاهدة، وإننا سنجيبه بأننا نتشاور وإياه بكل شيء. قلتُ: الآن ارتحتم وتخلّصتم من كلّ قلق، ولم يعد من خوف أن تصطدموا والإنكليز بعد أن أصبحت المعاهدة العراقية (التي عقدها صالح جبر) بحكم المخفقة بسبب ما جرى في بغداد. قال: نعم صحيح. قلتُ: هل تأمرون أن أنقل شيئاً عنكم إلى جلالة الملك فاروق؟ قال: سلّم عليه وقل له إننا لا يمكن إلا أن نتشاور بكل شيء، وإن فيصل سيمّر عليه ويقابله ويتذاكر وإياه. ثم حمَّلَني أطيب السلام وخالص عواطف المحبة إلى فخامة الرئيس ثم إلى دولة جميل بك.

موضوع أنابيب البترول وموقف سورية ولبنان

تشبُّث الشركة لدى رياض بك وجميل بك

علمتُ من فؤاد حمزة أن ممثلي الشركة تشبّثوا لدى الحكومة اللبنانية ولدى جميل بك، وأن أركان لبنان أيدوا هذا التشبّث لدى جميل بك لحمله على تقديم الاتفاق إلى المجلس النيابي، وأن جميل بك أجابهم بأنه يقبل أن يُعرَض الاتفاق ضمن شرطين:

(1) أن تقبل أو تأذن بذلك الجامعة العربية.

(2) أن توجِّه الحكومة اللبنانية (رئيسها) كتاباً إلى جميل بك يطلب فيه تقديم الاتفاق إلى المجلس. وقد وعد رياض بك بضمان الشرطين.

وقد فهمتُ من فؤاد أيضاً أن حسين العويني[1] قدِم الرياض مُرسلاً من قبل الشيخ بشارة. قلتُ: لا بد متفقاً مع رياض بك. أجاب: لا أعتقد أن رياض بك كان بالقاهرة، والمهمة تتعلق بالأنابيب. ويقول فؤاد بأنه خاطب العويني متّجهاً إلى وطنيته؛ كي يُفهم الشيخ بشارة بأنه ليس الآن من المصلحة مسايرة الأمريكان، وليس من المصلحة القومية الضغط على سورية لتصديق الاتفاقية. وقد أسرّ لي فؤاد أنه كان في ما سبق مع فكرة تأييد تصديق الاتفاقية مع الأمريكان، ولكنه بعد أن رأى تكالبهم وأطماعهم وتبيّن له أنهم قوم ماديون، ورأى موقفهم من فلسطين وتحقّق خطرهم، أصبح ضدهم، وقال: أرجو أن لا تلين سورية. قلت: نحن ما دام فخامة الرئيس موجوداً فلا خطر علينا أن نلين، وكذلك جميل بك، فإنه بالرغم من لباقته وأساليبه الدبلوماسية، حريص على مصلحة بلاده.

تأخري في جدة

أُذن لي في السفر إلى جدة يوم الاثنين على أن أوالي السفر إلى مصر. ولما كانت طائرة البريد إلى مصر قد سافرت يوم الأحد، وكنت تأخرّتُ عن موعدها بسبب انتظاري في الرياض جمال الحسيني، فقد طمأنني فؤاد حمزة أنهم سيوصلونني إلى مصر في طائرة خاصة. وقد أفهم فؤاد حمزة جلالة الملك أنه لا بد من وصولي يوم الثلاثاء إلى القاهرة لمقابلة جلالة الملك فاروق. وقد أمر جلالة الملك بتسهيل سفري، وخابر أمامي المطار

(1) حسين العوني (1900-1971): سياسي ومصرفي لبناني، تنقّل في أعماله ما بين مصر والسعودية وعاد إلى لبنان عام 1937 ليؤسّس بنك لبنان والمهجر. شكّل أربع حكومات خلال الأعوام 1951-1965، كانت آخرها تلك التي شكلها خلال عهد الرئيس شارل حلو (1964-1965).

بنفسه. ولكني في جدة وجدتُ الصعوبات، فقد تبيّنتُ أنه ليس هناك طائرة، وأن الطائرة التي جئت بها ليس فيها (كابتن) وأن بطارياتها لا تصلح... إلخ.

ويوم الثلاثاء ألححتُ من جديد علّني أستطيع السفر يوم الأربعاء، فأُجبتُ بالأجوبة نفسها، مع التأكيد لي بأن الأمير منصور وفيصل والجميع يهتمون بسفري، إذ صدر أمر جلالة الملك بتأمين سفري. ولكن كل ذلك لم يسفر عن شيءٍ عمليٍّ، وقد علمت عَرَضاً من خير الدين الزركلي الذي كان يبدو عليه الارتباك أنه قَدِمَت المطار أربع طائرات حتى مساء الثلاثاء، ولكنها كلها مرتبطة فاغتظتُ كثيراً، وقلت لخير الدين: لولا أنني أحبّ اجتناب المشاكل والقصص لأبرقت الآن إلى جلالة الملك شاكياً، راجياً الأمر بوضع طائرة تحت تصرفي. وقد دعاني هذا الأمر إلى التفكير والظن بأنه قد يكون تركي في جدة وقطعي عن السفر مقصوداً، وذلك للأسباب الآتية:

سافر الأمير فيصل إلى الرياض للمذاكرة مع أبيه بموضوع طلب الإنكليز عقد معاهدة ودعوته لهذا السبب إلى لندن. وصادف مجيء الأمير فيصل إلى الرياض زيارة الوزير البريطاني الرياض عائداً من الظهران. كل هذه الوقائع عرفتها في الرياض. يضاف إلى هذا وصول كتاب الملك فاروق إلى الملك عبد العزيز بموضوع المعاهدة والبرقية بالتشاور، وقول الملك عبد العزيز لي إننا لا نقطع شيئاً دون التشاور مع الملك فاروق، وطلبه لي تبليغ الملك فاروق بذلك، وتصريحه لي بأن فيصل سيمر على القاهرة قبل ذهابه إلى لندن ليجتمع بالملك فاروق. فاستنتجت من كل هذا أمرين:

(1) إما أن الملك أراد ألّا أصل إلى القاهرة وأرى الملك فاروق إلا بعد أن يكون اجتمع بالوزير البريطاني وقرر خطة يريد سلوكها، وحينئذ يسافر فيصل إلى القاهرة ويجتمع بالملك فاروق قبل أن أراه.

(2) وإمّا أنهم أرادوا استبقائي إلى ما بعد الاجتماع بالوزير البريطاني وتقرير خطة، وذلك لتبليغي قبل سفري ما يجب أن يبلغني إياه من هذه الخطة.

وفي كل حال أصبحت موقنا بأمرين:

(1) لم يكن تأخيري في جدة طبيعياً.

(2) فُضّل غيابي عن الرياض أثناء المباحثات مع الوزير البريطاني والأمير فيصل.

تعليق على رسالة الشيخ يوسف إلى الرياض

موضوع عقد مجلس الجامعة – زيارة حسين العويني.

يُخيّل إليّ أن الشيخ يوسف لم يخترع اختراعاً قوله إن مجلس الجامعة قد طلب دعوته من قبل الحكومتين السورية واللبنانية للبحث في موضوع المعاهدة العراقية، ولربما حصلت اتصالات بين جميل بك ورياض بك أو كليهما بهذا الموضوع. ولا أدري إذا كان استمزج أحدهما بموضوع مشروع عقد معاهدة مع سورية ولبنان من قِبل الإنكليز. ومما يستدعي النظر ما نُقل عن لسان جميل بك (رواية فؤاد حمزة) بأنه يشترط لعرض اتفاقية البترول على المجلس النيابي إذن أو موافقة الجامعة. وأعتقد بإمكان صحة هذه الرواية، لأن جميل بك قال أمامي يوماً: يجب أن تُقَرَّ سياسة عامة في الجامعة تُنتَهَج تجاه المصالح الأمريكية في البلاد العربية، وأن لا نتعرّض وحدنا لمجابهة هذه المصالح. وأما مجيء العويني، فممّا يسترعي التفكير تصريحه بأنه جاء ليستأذن جلالته بتشكيل الوزارة اللبنانية، إذ إن رئيس الجمهورية عرض عليه ذلك أو ربما بموافقة رياض بك. أنكرتُ في المبدأ أن يكون العويني جاء كما يقول، وأنكرتُ أن يكون ذلك صحيحاً، وأنه ربما كان ذلك من قِبل العويني نفسه لترويج الدعاية لنفسه لدى الملك، ويعكس ذلك في ما بعد بلبنان. ولكني، عدتُ وفكرّتُ بإمكان ذلك لأمرين:

(1) فكرة تدابير بترولية.

(2) إمكان استمزاج الإنكليز الشيخ بشارة بموضوع المعاهدة أو إيثار رياض بك التغيّب عن الحكم أثناء ذلك.

وصول محسن البرازي إلى مصر ومباحثاته

يوم الثلاثاء 3/ 2/ 1948

الساعة (12) قابلتُ محمود فهمي النقراشي باشا رئيس الوزراء في مكتبه بوزارة الداخلية، وبحثتُ معه تعيين مظهر باشا رسلان[1] وزيراً مفوضاً لسورية في مصر، وأبديتُ له انتظارنا الجواب على الاستمزاج الذي تقدّم به منذ مدة غير يسيرة.

فأجابني بأن الأمر رُفع للسراي وأن علينا أن نراجع وزير الخارجية، وإن شئنا بواسطة المفوضية. فسألته رأيه عما إذا كان يستحسن أن أكاشف بالأمر جلالة الملك، فقال: لا يجوز أبداً. قلتُ: إذن سأذهب وأقابل وزير الخارجية. فقال: حسنا تفعل (وقد قابلتُ في اليوم نفسه وزير الخارجية خشبة باشا فدوّن ذلك عنده). ثم تعرّضتُ للبحث السياسي. فذكرتُ له أنني علمت من الشيخ يوسف ياسين أن الأمير فيصل أجّل سفره إلى لندن وأننا طبعاً يمكننا أن نستنتج من ذلك تأجيل بحث عقد المعاهدة مع إنكلترا والمملكة العربية السعودية. فأشار إلى حديث استغربه نُشر في (جريدة) «المصري» معزوٍّ إلى الشيخ حافظ وهبة. ثم تطرّقتُ إلى موضوع العراق فذكرتُ له سرور الملك عبد العزيز وسرورنا جميعاً للمقاومة التي حصلت في العراق. فقال: صحيح، ولكني لم أسرّ سروراً كاملاً لما تمّ، ذلك لأني لا أعلم إذا كانت هذه حركة ثورة ثم تزول فيعود الإنكليز ليضغطوا على العراق فيحصلوا على بغيتهم، وقد رأينا رشيد عالي الكيلاني الذي ما فتئ الإنكليز أن تغلبوا على حركته وعادوا إلى سابق نفوذهم. ومن الخطر سوابق مثل هذه؛ أي أن تلجأ حكومة أجنبية (بريطانيا) إلى الضغط على دولة عربية، إذ قد يشكّل ذلك سابقة. ويجب ألّا يشعر الإنكليز

---

(1) مظهر رسلان (1886-1948): برز في عهد الحكومة العربية في دمشق (1918-1920)، فشغل عدة مناصب كان أخرها متصرف لواء البلقاء في شرق الأردن. وبعد معركة ميسلون بقي على رأس حكومة محلية إلى أن تأسّست إمارة شرق الأردن فأصبح وزير للعدلية في أول حكومة ثم رأس حكومتين خلال الأعوام 1921-1923. عاد إلى سورية لاحقا ليشارك في تأسيس «الكتلة الوطنية»، وشغل منصبي وزير الأشغال ووزير التموين في حكومة سعد الله الجابري التي تشكلت عام 1948.

أن هذه الحركة موجهة ضدهم، كانحياز للجبهة السوفييتية، أو أن يفسروا بذلك وحينئذ يعادوننا.

قلتُ: إنّ حركة المقاومة للمعاهدة الآن لا تشبه حركة رشيد عالي الكيلاني[1]، تلك حركة لإعلام كثير من المفكرين العراقيين وغيرهم من العرب، وأخطأ القائمون بها، ولم يكن لها في ذلك الحين كبير مسوّغ، وكان ينبغي أن يُعلَم أنها فاشلة. أما هذه الحركة الآن فلها مبرّر، كما أنه ليس ثمة حالة حرب قائمة فأملها أكبر. قال: هل كاشفكم الإنكليز بتكليف يرمي إلى عقد معاهدة؟ قلتُ: كلا، لم يكلفنا الإنكليز بشيء من ذلك، وأعتقد أنهم إذا كانوا ينوون عقد سلسلة معاهدات مع الدول العربية، نحن نكون آخر من يكلفون.

قال: صحيح، ثم سأل: عجب هل كلفوا لبنان؟

أجبتُ: لا أعلم ولا أستطيع أن أجزم بالنفي أو الإيجاب، ومن الجائز أن يكونوا فعلوا ذلك دون اطلاع منا.

قال: لا أدري إذا كان الإنكليز فكروا بعقد سلسلة معاهدات اعتقاداً منهم بأن الحرب قريبة الوقوع؛ أي مثلاً بعد سنة، أم احتياطاً لوقوعها بعد سنوات. قلتُ: إنهم حتماً يفكرون بالحيطة للحرب عن طريق هذه المعاهدات، ونحن نعتقد أن الشرق الأوسط، ولاسيما سورية والعراق سيكون ميدان حرب. ولكني أرى أن الإنكليز يجب أن يدركوا أن جميع البلاد العربية في حالة الحرب ستكون بجانب جبهتهم رغم شواهد من موقف الأمريكان في قضية فلسطين، لذلك كان بإمكانهم أن يضغطوا على العراق لعقد معاهدة. ومتى نشبت الحرب لم تجد الدول العربية حرجاً في تأييدهم ومحالفتهم.

---

(1) رشيد عالي الكيلاني (1892-1965): حقوقي وسياسي عراقي، اشتغل أستاذا في كلية الحقوق في بغداد وأصبح في عام 1924 وزيرا للعدل ثم رئيسا الديوان الملكي في عهد الملك غازي. في العام 1941 شكّل «حكومة الإنقاذ الوطني» بدعم من ضباط الجيش، التي ناهضت بريطانيا وتقاربت مع ألمانيا النازية. وبعد التدخل العسكري البريطاني انتقل للإقامة في ألمانيا ثم غادرها بعد الحرب إلى السعودية، حيث بقي إلى سقوط الحكم الملكي في العراق عام 1958.

ثم انتقل إلى البحث عن سورية، فقال: أظنّ الأمور مستقرة عندكم، وأنه بعد وفاة المرحوم سعد الله صار جميل بك يقوم بالدور الذي كان يقوم به سعد الله، وأنه الآن مستقر في حكومته.

قلت: نعم إنه كذلك، إنه مستقر في حكومته لأنه حائز ثقة فخامة الرئيس.

فسألني عما كان من موقف لطفي الحفار[1] في الآونة الأخيرة من جميل بك. فشرحتُ له نشاط الحزب الوطني وشعور جميل بك بأنه مهدّد، وكيف تدخّل فخامة الرئيس وحمل لطفي بك وحزبه على التفاهم مع جميل بك. فأظهر النقراشي استحسانه لذلك، وسأل عن موعد نظر المجلس في تعديل الدستور، فأخبرته أنه في آذار، والأمور سائرة سيراً حسناً، بفضل تمتع الحكومة بثقة فخامة الرئيس وثقة المجلس بفخامته.

إعلام من الشيخ يوسف ياسين

أعلمني الشيخ يوسف ياسين في 2/ 2/ 1948 أنه بلّغ عزام باشا وصبحي الخضراء أن جلالة الملك عبد العزيز أمر بوضع السلاح المرسل من لدن جلالته تحت تصرف اللجنة الفنية. ولكنه أضاف أنه أعلمهم فوق ذلك أن رأيه الشخصي؛ أي رأي الشيخ يوسف، بأن الأوفق أن يُوزَّع السلاح بالتفاهم مع المفتي.

مقابلة جلالة الملك فاروق يوم الخميس 5/ 2/ 1948 الساعة 12.15

بادرني بالأسف لعدم استقباله إياي منذ أسبوع بسبب مرضه (كريب)، ثم سألني عن صحة فخامة الرئيس فأجبته بأنها حسنة والحمد لله. وبلّغتُه تحيات فخامته، وقلت: آثرنا

(1) لطفي الحفار (1885-1968): وُلد في دمشق لعائلة تعمل في التجارة، وبرز في بداية الانتداب الفرنسي بعدما انتُخب نائبا لرئيس غرفة تجارة دمشق في عام 1922. عُيّن وزيرا للأشغال العامة والتجارة في حكومة الداماد أحمد نامي عام 1926، وشارك لاحقا في تأسيس «الكتلة الوطنية» وأصبح من قادتها. شكّل أول حكومة في عام 1939 في عهد الرئيس هاشم الأتاسي ثم أصبح وزيرا للداخلية بعد الاستقلال خلال عامي (1945-1946)، ونائبا لرئيس الوزراء عام 1948، ومعارضا قويا لانقلاب حسني الزعيم في العام 1949.

كالمرة الماضية أن نبدأ بزيارة جلالة الملك عبد العزيز حتى نحمل لجلالتكم (أي لفاروق) آراء الملك السعودي. فقال: حسنًا فعلت.

ثم ذكرتُ لجلالته أني قمت بهذه الرحلة بأمر فخامة الرئيس، وذلك في البدء تنفيذاً لرغبة فخامته وفخامة الرئيس اللبناني؛ إذ اجتمعا في شتورة وقررا الاتصال بالأقطار العربية الشقيقة طالبين إليها أن تزيد في مساعدتها لفلسطين، لا سيما أن بعضها لم يكن أكمل تسليم حصته من السلاح. غير أنني منذ مغادرتي دمشق علمتُ أن الحكومة المصرية قد قامت بتسليم القسم الأعظم مما هو مفروض عليها. كما أن جلالة الملك عبد العزيز أمر بإرسال كميات وفيرة وصلت إلى مصر. فقال جلالته: إن الإنكليز كانوا على وشك الاستيلاء عليها، ولكننا حُلنا دون ذلك. فقلت: نعم علمت هذا، وإنني أشكر جلالتكم على موقفكم النبيل، وأرجو اللهّ أن يمدّ بحياتكم... إلخ.

ثم قال: إني أمرت بإعطاء أكبر ما يمكن من كمية السلاح. قلتُ: نعم بلغني عطف جلالتكم. واستمرَّ قائلاً: يجب أن يُعمل أكثر من ذلك من قِبل الجامعة العربية، وسأحثّ عزام باشا من جديد، ولكن الواقع أن عزام باشا مقصّر. قلت: إنه رجل مريض وعمله واسع.

قال: نعم، لذلك أشرت بوجوب تعيين مساعد له وهذا جد ضروري ويجب تنفيذ الفكرة. ثم عدتُ فأبديت أن سورية تشعر بأنه في حالة حرب وأنها بقرب جبهة حرب، وأننا نقاسي صعوبة في تهدئة جماعات الشعب التي تطلب السلاح واجتياز الحدود للحرب والقتال. قال: نعم يجب مضاعفة الجهود لدى الجامعة.

ثم انتقلتُ إلى بحث قضية المفتي قائلاً: إنه من الصعوبات التي تواجهها قضية فلسطين هو عدم الانسجام في العمل، ورغبة المفتي في الاستبداد أو العمل بجانب اللجنة بشكل يورث الاضطراب. فبالرغم من أنه وافق على إيجاد اللجنة المنبثقة عن الجامعة، وبالرغم من موافقته على اختيار الأشخاص الذين أُلّفت منهم اللجنة، عاد الآن إلى الانتقاص من هذه اللجنة وصلاحيتها، حتى إنه أوعز إلى رجاله بعدم الاعتراف بالقيادة

العامة. ولما ناقشناه الأمر أخيراً في القاهرة اعترف بموافقته على اللجنة وأعضائها، وضرورة وجودها ولزوم توحيد العمل، ولكنه ادّعى أن اللجنة لم تطلعه على أعمالها. ولما قلتُ له إن له فيها ممثلاً، قال إن هذا الممثل لم يعد يسير بحياد من جهته، فأجبته: إذا كان هذا الخلاف فبالإمكان استبداله... إلخ.

فقال الملك: كل هذا صحيح، ولكن المفتي تبيّن أنه وحده المعترَف عليه من لدن الفلسطينيين في فلسطين، وينبغي أن نجابهه بأمثال القاوقجي. قلتُ: يا مولاي لا نريد أن نزيح المفتي، ولا أن ننتقص من مقامه، ولكننا نبغي وحدة العمل وعدم التشويش والاضطراب. فما دام ثمة جامعة وهناك لجنة متفرّعة عنها أوكلت إليها الجامعة العمل، وما دامت الدول العربية تبنّت قضية فلسطين، فينبغي أن يكون العمل والإدارة منتظمين، لذلك فإني طلبتُ من جلالة الملك عبد العزيز كما طلبتُ من دولة النقراشي باشا البارحة ألّا يُسلَّم المفتي سلاحٌ ولا مالٌ، بل يُسلَّم ذلك إلى اللجنة. وذكرتُ لجلالته أن المفتي قبض أخيراً مبلغ (40) ألف جنيه من لجنة التبرعات المصرية. وذكّرتُ جلالته بما كان قال لي في اجتماع سابق عن اتصال المفتي بالسوفييت وقبضه دراهم منهم، فاعترف بأن المفتي لا يُركن إليه ولكن يجب مسايرته. فوافقتُ على مسايرته على ألّا يستأثر بالعمل، فوافق موافقة ضمنية. وبيّنت في ما يتعلق بفوزي القاوقجي[1] أن الأرجح أنه الآن في قبضة اليد وليس منه أي خطر.

ثم سألت جلالته عن قضية مظهر باشا قائلاً: إن فخامة الرئيس أمرني أن أسأل جلالتكم شخصيًا عن هذه القضية. فقال: وماذا تمّ بها؟ لا أدري.

---

(1) فوزي القاوقجي (1890-1977): وُلد في طرابلس الشام وتخرّج في الكلية العسكرية في إستانبول عام 1912، وانضم إلى الأمير فيصل خلال عهد الحكومة العربية في دمشق. في عام 1928 انضم إلى الملك عبد العزيز وساعد في تشكيل الجيش السعودي للقضاء على تمرّد الإخوان، وانضم إلى مالك فيصل في عام 1932. قام بتشكيل قوات متطوعة للمشاركة في ثورة 1936 في فلسطين، وشارك لاحقا في حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941، وفي سنة 1947 عُيّن قائدا لجيش الإنقاذ الذي أسسته جامعة الدول العربية.

أجبتُ: يا مولاي أعلمني وزير الخارجية المصرية أن طلب الموافقة المقدّم من لدن الحكومة السورية رُفع إلى السراي العامر. فأجاب: انشغلتُ بهذه الآونة، وسأرى. فعدت إلى السؤال بإيضاح: إن فخامة الرئيس يجب أن يعلم إذا كان لجلالتكم اعتراض ما؟ فأجاب: كلا ليس لي اعتراض. وأضاف بالفرنسية (أنا متأكد بذلك) وكأنه يريد بذلك أن سبب التأخير يعود إلى أن القضية تحتاج إلى معاملات رسمية. وعلى كلّ حال لاحظتُ أن القضية فيها بعض الغموض..

ثم أشرتُ إلى فكرة الزيارة الملكية التي كان بلّغنا إياها المرافق محمد حلمي بك. وقلت: إن فخامة الرئيس كما ذكر لمحمد حلمي بك يحب أن يعلم قبل برهة عن تشريف جلالتكم لسورية الذي سيكون لدينا مهرجانًا، وذلك لأننا (كما عبر يومًا فخامة الرئيس) جماعة دراويش، وينبغي أن نسعد لهذه الزيارة الملكية التي أظنّ أنها ستكون في آذار (مارس). فأجاب جلالته: لا أدري إذا كان يمكنني في آذار (مارس) لأن لدي بعض التدشينات. فقلت: في كل حال، الوقت الذي تختارونه هو المناسب، وإنما يستحسن أن تتصلوا بفخامة الرئيس. قال: لا شك.

ثم بحثتُ في قضية المعاهدات الإفرادية التي تنوي بريطانيا عقدها مع الدول العربية. وسأل عما إذا كانت بريطانيا كاشفتنا بشيء من ذلك. قلت: حتى يوم مغادرتي سورية لم يحصل شيء كهذا، وأعتقد أنهم لا يكاشفون سورية إلا للآخر. قال: عندي معلومات تؤكد أنهم سيفعلون ذلك في هذا الشهر. ثم سأل عن لبنان، فقلت: لا أدري وقد يكون كوشف دون أن نعلم.

وقد ذكرتُ لجلالته ما كان من أثر حسن لحوادث العراق لدى جلالة الملك ابن سعود، وذكرتُ له ما علمته من تأجيل سفر الأمير فيصل إلى لندن، فأكّد لي جلالته ذلك، وذكر أن موضوع عقد المعاهدة مع المملكة العربية السعودية قد أُجّل. وطلب إليَّ أن أبلغ فخامة الرئيس رجاءه بأن لا يبتّ بشيء بطلب الإنكليز إذا قدم، وفي عدم تلبية طلب الإنكليز فائدة كبرى لقضية فلسطين. فأجبت جلالته بأن فخامة الرئيس، كما تعلمون، هو

أصلب الناس عوداً، وأنه دون طلب منكم على ما أعلم، ليس لديه أي استعداد لقبول الفكرة بعقد معاهدة، وأني سأنقل لفخامته طلبكم. وفي كل حال أعتقد أن أمراً كهذا سيطَّلع جلالتكم عليه بواسطتي. قال: أكون جد شاكر لذلك. وكنتُ نقلتُ إليه تحية جلالة الملك عبد العزيز وقوله إن المملكة العربية السعودية ومصر وسورية تؤلف وحدة متراصة، وجبهة واحدة، فأكّد ذلك جلالته.

ثم جاء على ذكر تصريح الشيخ حافظ وهبة واستنكاره له. فقلت لجلالته: إنني استغرب إقدام أحد رجال الملك عبد العزيز على أي تصريح دون إذنه، ولا سيما إذا كان التصريح يخالف رغباته. وأنا متأكد من أن هذا التصريح يخالف رغبته. قال: صحيح لا يجسر مبدئياً أحد من رجاله على التصريح، ولكن حافظ وهبة رجل منغمس مع الإنكليز، وهو وحده يجسر على التصريح. قلتُ: إني قلت للشيخ يوسف ياسين أن ينقل إلى جلالة الملك الأثر السيئ الذي أحدثه التصريح، وقد وعدني أن يفعل، وأعتقد أنه فعل. وسأقول لوزير المملكة العربية السعودية في دمشق أن ينقل مثل ذلك إلى جلالة الملك. فقال: أرجو أن تفعل. وبعد ذلك استأذنتُ، فكلفني من جديد بنقل تحياته إلى فخامة الرئيس.

محسن البرازي في مصر

الثلاثاء 29/ 6/ 1948

بعد أن قابلتُ عزام باشا وفهمتُ منه نفور النقراشي باشا من مقترحات برنادوت[1]، واستنكار الأمير فيصل لها، قابلتُ الأمير فيصل الساعة (1:30) في أوتيل مينا هاوس، فسألته رأيه في المقترحات، وكان أنهى تلاوتها بعد أن علم خلاصتها من عزام، فأجاب أنه يراها فظيعة. وقد انتقل فوراً إلى مخاطبتي قائلاً: قد لا أراك بعد الآن منفرداً فبلّغ فخامة الرئيس:

1. يجب (أن) تُقوّى جبهتكم وجيشكم؛ لأن اليهود سيقومون بالقتال بشدة تجاه جبهتكم.

قلتُ: إننا نزيد الآن عدد جندنا بدعوة جنود ومتطوعين جدد. فقال: هذا لا يكفي بل يجب أن يقترن بالتسلح. وذكرتُ له بهذه المناسبة ما دار في تبادل البرقيات بين فخامة الرئيس وجلالة والده الملك حول إرسال قوة نجدية إلى سورية للقتال في فلسطين، وأنه ينتظر أن تعسكر بجهات الجوف قرب الحدود. قال: لا أعلم إذا كنتم لا تتحملون مشقة في تسيير هؤلاء الجنود.

2. موقف البريطانيين.

---

(1) المقصود الاقتراحات التي قدّمها الوسيط المعيّن من الأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت، إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام بتاريخ 27/ 6/ 1948، وتضمّنت تأسيس اتحاد في فلسطين بين إقليمين عربي ويهودي، على أن يشمل ذلك الأردن بحسب صك الانتداب لعام 1922، والسماح لكل سكان فلسطين الذين تركوها بالعودة إلى ديارهم دون قيد واسترداد أملاكهم، وضم مدينة القدس إلى الإقليم العربي مع منح الطائفة اليهودية حق الاستقلال بشؤونها البلدية، ووضع تدابير خاصة لحماية الأماكن المقدسة، وإنشاء ميناء حر في يافا ومطار حر في اللد:
الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية (1947-1950)، القاهرة، جامعة الدول العربية، 1957، ص168-173.

سألته عمّا لمسه من موقف أو اتجاه البريطانيين في موضوع فلسطين، فأجاب أنه يعتقد أن البريطانيين يميلون إلى الأخذ بمشروع التقسيم على أن تتقلَّص الدولة اليهودية، غير أن البريطانيين إذا أقدمت الدول العربية على العمل فإنها تساعدها ضمناً. وقد قال لي، دون أن أسأله إنّ البريطانيين كانوا دعوه إلى لندن للمباحثة بشأن العلاقات بينهم وبين المملكة العربية السعودية (أي بموضوع عقد معاهدة)، وكان ينتظر أن يكون اندفاعهم شديداً. ولكنه لاحظ بعد وصوله إلى لندن أنه لم يعد ثمة اندفاع وربما كان ذلك بسبب حوادث فلسطين. سألته: أو لم يباحثوكم في موضوع المعاهدة؟ أجاب: تعرّضوا للموضوع وحاموا حوله ولكنهم الآن غير مندفعين كالسابق، وقد أفهمتهم أنه بالإمكان الاتفاق على ما يريدون الوصول إليه عن طريق المعاهدة دون عقد معاهدة، وقد قنعوا تقريباً بوجهة نظري. ثم توجه إليّ قائلاً:

اسمع يا أخي، بلّغ فخامة الرئيس أن البريطانيين غير ممتنين من جهتكم وأنه يجب أن تحاسنوهم، هم يقولون نحن ساعدنا السوريين على نيل استقلالهم، وهم لا يظهرون تجاهنا تقرّباً، بل بعض النفور والمعاكسة. وذكر لي عميق أثر الاستياء الذي ما زالوا يشعرون به من موقف سورية تجاههم في المؤتمرات، فقد قالوا لي: نحن قد نفهم موقف سورية في موضوع مصر ضدنا في هيئة الأمم المتحدة، ولكننا لا نستطيع أن نفهم ولا نقدّر موقف سورية ضدنا في موضوع ألبانيا. وأشار إلى ابتعادنا عن الاستعانة بخبراء منهم: «فهم لا يريدون أن يفرضوا عليكم خبراء، ولكن إذا أردتم أن تستعينوا بخبراء أجانب فما يضركم أن تستعينوا بخبراء بريطانيين». وقال: علمتُ منهم أنهم قالوا لكم عوضاً عن أن ترسلوا ستة ضباط مثلاً للتخصّص في بريطانيا، فهم يرسلون لكم بعثة تأتي إلى سورية فتدرّب وتخرّج أضعاف هذا العدد، ونحن لدينا كما تعلم بعثة عسكرية بريطانية وليس من ذلك ضرر، بل بالعكس يمكن في هذا الحال أن يمدوكم بالسلاح. ثم عاد فقال إنه يجب أن تُظهروا لهم منذ الآن أنكم مستعدون في المستقبل لأن تتعاقدوا وإياهم... إلخ.

قلتُ: نحن لسنا ضد البريطانيين بل نحبّهم ونعترف بما لهم من يد في مساعدتنا ضد الفرنسيين. ولو أنهم يساعدوننا الآن في موضوع فلسطين ويمدّوننا بالسلاح لكانوا ربما هيؤوا الجو لدينا للاتفاق معهم في المستقبل، ونحن على كل حال عند نشوب حرب عالمية معهم، مستعدون كما قلت يا سمو الأمير أن نتفق وإياهم على تنفيذ بعض المسائل (من تقوية جبهة أو ناحية معينة مثلاً) دون أن نتعاقد.

قال: بيِّنوا لهم استعدادكم وتقربكم منهم، هذا ضروري..

وكنت حينما أشير بحديثي في موضوع فلسطين إلى أطماع عبد الله ألمس صمتاً أو انفعالاً فانتقل إلى موضوع آخر، هذا بالرغم من تصريحه باستنكار مشروع برنادوت..

الاجتماع بين فخامة الرئيس ودولة رئيس الوزراء جميل بك ووزير الخارجية محسن من جهة، ودولة مزاحم الباجه جي رئيس وزراء العراق من جهة ثانية

الساعة العاشرة 30 آب 1948

ذكر مزاحم الباجه جي طرفا من الحديث الذي أدلى به إلى وزير الخارجية يوم 29 آب عن موضوع رحلته إلى القاهرة قائلا: لا بدّ أن وزير الخارجية نقل إليكم الحديث. ثم انتقل إلى موضوع القيادة وذلك بناء على طلب الرئيس، فقال مزاحم بك إن المصريين لم يوافقوا على تعيين مصري قائدا عاما، لذلك لم يبتّ في الموضوع. ولما سُئل عن تسليم القيادة للجيوش الأردنية والعراقية إلى قائد عراقي أجاب بأنه اتفق على أن تكون الجيوش الأردنية الموجودة في فلسطين والجيوش العراقية في إمرة قائد عراقي، مصرّحا بأن القائد الذي انتُخب هو مصطفى راغب[1]، وذلك لأنَّ الملك عبد الله لم يوافق على نور الدين

(1) مصطفى راغب باشا أو مصطفى راغب صاري كهية (1895-1960): وُلد في كركوك والتحق بالكلية العسكرية في إستانبول وتخرّج منها عام 1912، ليشارك في الحرب البلقانية (1912-1913) وفي حرب الاستقلال حتى توقيع معاهدة لوزان 1924. عاد بعد ذلك إلى العراق وتولى مناصب قيادية في الجيش العراقي حتى عام 1948 حين تمّ ترشيحه لقيادة القوات العراقية المرابطة في نابلس بفلسطين، لكنه استقال بسبب إدراكه لتراخي موقف الدول العربية.

محمود[1] وأصبح يكرهه بعد أن كان يودّه. فبيّن فخامة الرئيس إلى مزاحم ما نُقل عن مصطفى راغب من أقول فاهَ بها بحضور بعض رجال الوفد الذي ذهب إليه منذ عشرة أيام تقريبا إلى فلسطين لتوزيع الدقيق المرسل من سورية إلى اللاجئين (ومن هؤلاء نمر الخطيب الذي قدّم لنا تقريرا في هذا الموضوع). ومن أهم التصريحات لمصطفى راغب اعتقاده بعدم أهمية سقوط القدس، بل إيثاره سقوطها معللا ذلك بناحية عسكرية استراتيجية وتمنّيه خذلان الجيش المصري بجهات القدس. وذكر أنه أرسل الشخص حامل التقرير خصوصا إلى القاهرة لمقابلة عزام وإيضاح الأمر إليه، ومن ثم مقابلته هو (الباجي جي) عن طريق عزام.

ثم اتجه الحديث نحو الملك عبد الله وما نتج عن موقفه من مضار لفلسطين، وعن تخاذله وانقياده للإنكليز، وعن استعداده لكل عمل مهما كان شأنه في سبيل أطماعه. فكان مما قاله فخامة الرئيس ودولة الرئيس أن عبد الله ما زال يسعى للتفريق بين العراق وسورية، وأنه يجب أن تعلم أنه إذا لم يُقصَ عبد الله فلا أمل في نجاح قضية فلسطين، ولا أمل في تقدّم الجامعة العربية، إننا نريد مقاتلة اليهود وفي صفنا خائن! ومما صرّح به دولة الرئيس خاصة أن عبد الله وأمين الحسيني إذا لم يُقصيا فلن نستطيع القيام بأي عمل وأن من السهل إقصائهما. أما عبد الله فهناك طريقان لإقصائه، إمّا احتلال الأردن وخلعه وإقامة ابنه مكانه وإمّا خلعه من الجامعة وإقامة ابنه مكانه. وأما أمين الحسيني فأمره أسهل، والمهم قطع الدراهم عنه. فكان جواب الباجه جي: إني أسلّم بأن عبد الله علّة العلل، وهو رجل مكروه في العراق، ولكن الصعوبة هي صلة الأسرة المالكة، على الرغم من أن الوصي غير راض عن أعماله.

---

(1) نور الدين محمود (1899-1981): وُلد في الموصل وتخرّج في الكلية العسكرية في إستانبول عام 1917، والتحق بالجيش العراقي عام 1921، وتولى مناصب قيادية فيه حتى عام 1948 حين عُيّن قائدا للقوات العربية المشتركة في حرب فلسطين. بعد ذلك أصبح رئيسا للأركان في سنة 1951، ورئيسا للحكومة خلال العامين (1952-1953)، ثم عضوا في مجلس الأعيان (1953-1958).

ولما بُحث استئناف القتال تبيّن أن العراق يرغب في ذلك، وسلّم مع فخامة الرئيس ودولة الرئيس أن قضية فلسطين لن تُحلّ إلا بالقتال، وأن الشعب العراقي (لا) يمكن أن يسلم مع أي حكومة إذا لم تستأنف القتال. ولكنه جعل كل شيء منوطا بمصر، إذ إن النقراشي كان قبل الهدنة الثانية بشيء من التصميم؛ فإنّ ذلك –كما تبيّن في ما بعد– كان ناشئا عن رفض الأردن مواصلة القتال، وبالتالي تراجعُ العراق واعتذارُهُ عن القتال بعد إحجام الأردن. وإذا عاد البحث إلى موقف عبد الله، ذكر مزاحم أنه جاءت برقية من عبد الله إلى بغداد يقول فيها إنه إذا لم توقف الصحف العراقية حملتها عليه فإنه سيضطر إلى مفاوضة اليهود، وعلّق على ذلك مزاحم: قد تكون هذه البرقية تغطية، إذ عُلم أنه اتصل باليهود سرا..

الحديث بين دولة مزاحم ودولة جميل بك مساء في فندق الأوريان بالاس

قال جميل بك: لم توصلْنا في حديثك إلى نتيجة واضحة ملموسة في موضوع استئناف القتال. فقال مزاحم إنه لمس من النقراشي باشا أنه لا يرغب في استئناف القتال. أما العراق فمع رغبته في معاودة القتال يرى أنه لا يقدم على ذلك في حالة استنكاف مصر.

(في مطلع هذه الصفحة وردت جملة مشوهة يمكن شرحها بما يلي)

في أحاديث الأمير فيصل مع جميل بك وعزام باشا، بلغ به الحماس في موضوع فلسطين أن قال إنه يجب أن نقطع علاقاتنا الدبلوماسية مع أمريكا عند الاقتضاء، وأن نهدّدها في موضوع البترول.

حديثي مع كريم ثابت في 29/ 6/ 1948

(تحت الجمل المقطعة الواردة أعلاه يقول محسن البرازي في مذكراته):

دعاني إلى الغداء، ولم نستطع البحث بغير الأمور العادية على المائدة بسبب وجود مدعوين آخرين، ولكنه كان يقول: نحن ما زلنا ننظر إليك كمستشار لا كوزير... إلخ.

لهذا دعاني إلى السهرة في سمير أميس. قلت: أنت بدعوتنا، فألحّ. قلتُ: إن جميل بك يصل المساء. قال: أنا أدعو جميل بك. قلتُ: نرى بعد وصوله. وبعد وصول جميل بك اتصلتُ به وقلتُ: نسيتُ أن أقول إن الهدية قُررت قبل مجيئي، والآن جاء جميل بك وهو يحملها (أي الوسام) لذلك فنحن ننتظرك على العشاء في ميناهاوس. وكان كذلك.

زيارة عبد الله

وقد تبسّط بالحديث وبحث هو بنفسه دون استدراج منا في زيارة الملك عبد الله، وكأنه كان يقصد ذلك. فقال: نحن أردنا هذه الزيارة التي كان يطلبها منذ زمن والتي التمسها مرات، وقد رغبنا ذلك للاطلاع على ما يرمي إليه من وراء زيارته للملك عبد العزيز، لا سيما أن الملك عبد العزيز كان يُظهر حرصه وتشوُّقَه إلى معرفة شيء عن هذه الزيارة والقصد منها. لذلك عمدتُ أنا يوم الجمعة إلى رؤية فوزي الملقي(1)، ورميتُ له أثناء الحديث عرضاً أنه إذا كان الملك عبد الله يريد أن يأتي فأهلا وسهلاً. لذلك أقول إنه ليس للإنكليز في موضوع زيارة عبد الله لجلالة الملك فاروق أي صلة وأثر.

أما أبحاثه مع الملك فاروق فلم تتعدّ اللياقات. وقد صرح عبد الله أنه يترك المواضيع السياسية إلى اللجنة السياسية والجامعة، ويهتم فقط بالقيادة. وقد بحث في ضرورة توحيد وتقوية القيادة، وكانت هناك قصة الخليل (والحكام العسكريين)، وأنّ عبد الله كان متأثراً لعدم السماح له بزيارة الجيش المصري. ولكن الملك أجاب بأنه هو نفسه لم يزر الجيش المصري في الجبهة، فلا يجوز أن يزوره غيره قبل أن يزوره هو. وقال بشكل سري إن عبد الله عرض على جلالة الملك صورة برقية يفكر أن يقترح على الملك عبد العزيز إرسالها

(1) فوزي الملقي (1906-1962): وُلد في مدينة إربد بشمال الأردن في عائلة وافدة من حماة. درس العلوم في الجامعة الأمريكية في بيروت، ثم تخصّص بالطب البيطري في جامعة كامبردج وأصبح مستشارا لرئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، ثم وزيرا للمواصلات خلال الفترة (1947-1948)، ووزيرا للخارجية والمواصلات في عام 1948، وأول رئيس حكومة في عهد الملك حسين خلال العامين (1953-1954)، ثم مندوبا للأردن لدى الأمم المتحدة خلال العامين (1961-1962).

إلى ترومان، مآلها أن الملك عبد العزيز يُذكّر ترومان أن الملك عبد الله الذي زار رئيس سورية ولبنان والملك فاروق واجتمع بالوصي هو الآن عندي، وأن جميع الملوك والرؤساء يطلبون من الولايات المتحدة أن لا تتحيّز لليهود، وأن أمريكا إذا تحيزت فسيؤثر ذلك على علاقاتها مع الدول العربية. وقد أجرى بعض التعديلات على مشروع البرقية من قِبل إبراهيم عبد الهادي باشا[1]. وأرسلتُ فوراً إلى الملك عبد العزيز نعلمه بالأمر موضحين له أننا نحن لسنا الذين اقترحنا البرقية، ولسنا ضدها، وأن الأمر متروك لإرادة الملك عبد العزيز.

وقد جاء جميل بك على ذكر الوسام الممنوح إلى كريم ثابت فشكر، واستمزجه جميل بك في إقامة حفلة له، فأبى بإلحاح مبيّنًا أن الظرف لا يساعد وحبّذ عدم نشرها في الصحف، ويكفي أن يعلم الملك ذلك (وإذ كان جميل بك بحث معي وأنا في السيارة موضوع ترتيب زيارة لفخامة الرئيس إلى الملك فاروق، وذلك إثر قول خشبة باشا لي، وهو قول من عنده حتمًا، بصدد سؤاله عن صحة فخامة الرئيس: لم لا يخفّ رحاله؟) فقال جميل بك: ماذا؟، قلت: معالي الباشا يقول كذا وكنت أجبتُ الباشا، والله إن مغادرة البلاد من قِبل فخامة الرئيس الآن فيها صعوبة. قال جميل بك حينئذ: ممكن. وأنا إنما أجبتُ بالتحفظ خشية أن يُفسَّر كلامي كطلب، وخشية أن يبلّغ الأمر إلى الملك، وأن يكون لديه الآن ما يمنع من تحقيق الزيارة فنصل إلى مأزق حرج. وأنا علمتُ أثناء الغداء من كريم ثابت شجبه لموقف خشبة باشا بالاستقالة ثم العودة، لا سيما العودة للوزارة. ولكن جميل بك قال: ممكن، يجوز أن نرتب هذا.. قلتُ لجميل بك، وهو يبحث مسألة تسليم الوسام إلى كريم ثابت: ما

(1) إبراهيم عبد الهادي (1900-1984): وُلد في الزرقا بمحافظة دمياط، وشارك في ثورة 1919 وانضم إلى حزب الوفد. عُين وزيرا للدولة للشؤون البرلمانية في عام 1939، ثم وزيرا للتجارة والصناعة عام 1940، وأصبح رئيسا للديوان الملكي في عام 1947. بعد اغتيال النقراشي في نهاية 1948 كُلّف بتشكيل حكومة استمرّت حتى 25/ 7/ 1949 تحت الأحكام العرفية بحجة حالة الحرب مع إسرائيل. بعد ثورة 23 تموز/ يوليو 1952 حُكم عليه بالإعدام، لكن الرئيس محمد نجيب خفّف الحكم عليه.

رأيك في اجتماع للملوك والرؤساء في مصر الآن؟ وحينئذ تحقّق الفكرة التي كانت موضوع الكتاب، وأنا حينئذ لم أستطع متابعتها إذ سافرت، وأنت يا كريم بك كنت مريضاً؟ قال: والله الآن يبدو لي أنه ممكن وسأعرض الأمر على مولانا في القريب العاجل. قلت حينئذ: لقد وُضعتْ أسس التضامن العربي في أنشاص، وقد وصل التضامن إلى الاشتراك معاً في الحرب. فالاجتماع الآن بعد هذا التطور يكون في محلّه. وما ستعدّه اللجنة السياسية يمكن حينئذ أن يعطى له هذا الشكل الفخم من قِبل الملوك والرؤساء... إلخ.

ولما انصرفتُ من العشاء نزلتُ مع كريم ثابت في سيارته وتحدثنا بما يلي:

موضوع الحديث

قلتُ: إن فخامة الرئيس لا يحب أن يقوم بأي عمل دون استشارة جلالة الملك، ولا يحب أن يحرجه بشيء، فإذا كان يرغب في اجتماع الملوك والرؤساء ففخامة الرئيس حريص على أن تكون المبادرة للملك، فيكون صاحب الاقتراح. ولهذا ففخامته كان أرسل ذلك الكتاب ليترك له البت في الموضوع. فقال: نعم وجلالة الملك في ذلك الحين رأى أن الظروف لم تكن مواتية للاجتماع في ذلك الحين. ولهذا قلت لمظهر باشا حينئذ: إذا شئتم أن يكون الجواب بهذا المعنى فنجيب، وإذا شئتم نعتبر الكتاب كأن لم يصل، وحينئذ لا نرسل جواباً. وأضاف: إن مظهر باشا نقل ذلك لكم. قلتُ: مظهر باشا كتب لي في الموضوع، ولكنه لم يوضّح لي الأمر بالشكل الذي شرحتَه لي الآن. قال: والله كدت أن أملي عليه ذلك ليكون الأداء صحيحاً. ثم تحدثتُ في موضوع الملك فاروق، فأعربتُ عن عظيم تقدير فخامة الرئيس لجلالته، وعن قوله دوماً عن حظ مصر والعرب بوجوده على عرش مصر لما يتحلّى به من رجحان على جميع الملوك في وطنيته. فأجاب أن جلالة الملك يقدّر كذلك فخامة الرئيس.

حديثي مع البريغادير كلايتون[1]

قابلتُ عرَضاً في صالون شبرد البريغادير كلايتون، وكان ينوي زيارة رياض بك[2] فدعوته للجلوس معي وتحدثنا في موضوع فلسطين. فتظاهر أنه لا يعرف شيئاً عن مقترحات برنادوت سوى ما قرأه في (جريدة) «المصري»، فبيّنتُ له بعض الزيادة على ما جاء في «المصري»، وأوضحتُ له (ولو أنه عالم) أن الاتحاد (أونيون) يتضمّن دولتين يهودية وعربية، وقلت له إن برنادوت أصبح يهودياً أكثر من اليهود. قال: لا شكّ أن مشروع التقسيم كما أوصت به الجمعية العامة لهيئة الأمم خير من مشروع برنادوت. قلت: وما يجب أن نعمل برأيك؟ قال: يجب أن لا تقبلوا ولكن يجب أن لا ترفضوا. قلت: «وما تعني بعدم الرفض؟ فلم يُفهمني تماماً رأيه، ولكنه قال بعد ذلك إنه برأيه يستحسن ألّا نرفض تمديد الهدنة إذا طُلب ذلك.

قلتُ: وما هو الحل بنظركم؟ قال بعد مغمغة: ربما كان تعديل الحدود الواردة في مشروع التقسيم أوفق. قلتُ: نحن لا نسلّم بدولة يهودية. قال (متخلصاً): أقصد أن مشروع

---

(1) المقصود السير جلبرت كلايتون (1875-1929): خدم في الجيش البريطاني في السودان ومصر، وعُيّن في عام 1916 مديرا لـ«المكتب العربي» (واجهة الاستخبارات البريطانية) في القاهرة، الذي كان له دوره في الثورة العربية الكبرى (1916-1918). بعد الحرب خدم في الإدارة الكولونيالية البريطانية في فلسطين أولا، فشغل منصب السكرتير المدني لإدارة الانتداب خلال الأعوام (1922-1925)، وفي العراق حيث عُيّن في عام 1928 في منصب المفوض السامي.

(2) المقصود رياض بك الصلح (1894-1951)، وُلد في صيدا ودرس الحقوق في باريس وانضمّ لاحقا إلى الجمعية العربية الفتاة. شارك في المؤتمر السوري خلال عهد الحكومة العربية في دمشق (1918-1920)، وبعد معركة ميسلون شارك في المؤتمر السوري في جنيف وبقي يعمل لأجل وحدة سورية الطبيعية. تولى رئاسة الحكومة في عام 1943، واتفق مع رئيس الجمهورية بشارة الخوري على تعديلات دستورية أصبحت تمثل «الميثاق الوطني» الذي قام عليه استقلال لبنان الجديد في 22/ 11/ 1943. اغتيل في عمّان بتاريخ 16/ 7/ 1951 في ختام زيارة له إلى الأردن.

التقسيم أفضل لكم من مشروع برنادوت (والرأي بالدولة اليهودية المصغّرة يؤيد ما نقله إلينا الأمير فيصل عن رأي بريطانيا).

قلتُ: يجب أن تساعدونا، أنتم أصدقاؤنا. قال: في السلاح؟ قلتُ: نعم. قال: لا نريد أن نصطدم مع الأمريكان، فإذا أعطيناكم السلاح أعطى الأمريكان اليهود السلاح، وحينئذ نكون اصطدمنا مع الأمريكان عن طريقكم، وهذا ما لا نريده. قلتُ: إذا بدأ الأمريكان بمدّ اليهود بالسلاح، أفلا تمدّوننا؟ ففكّر وقال: الحقيقة لا أعلم، ينبغي لأجيب أن أعلم رأي حكومتي. ثم قال: ولو فرضنا وأعطيناكم السلاح، ولكن الأمريكان يستطيعون أن يمدّوا اليهود بأكثر مما نعطيكم. قلتُ: لا بأس، نحن واثقون من أننا نتغلّب على اليهود، ولو كان مددكم إلينا أقل من مدد الأمريكان لليهود. وقد أعلمني أن ثلاث طائرات غادرت أمريكا قاصدة فلسطين لتُسلّم إلى اليهود. وقد وقعت إحداها في البحر ووصلت الاثنتان إلى غورسيكا، ولا أدري ما تمّ بعد ذلك. قلتُ: وهذا يدل على أن أمريكا تغذي اليهود بالسلاح ولو بشكل غير رسمي. ثم عدتُ وقلتُ: إنكم يجب أن تساعدوا العرب وهذا في مصلحتكم. ونحن مستعدون أن نكون بجانبكم إذا نشبتْ الحرب وليس في ذلك شك، كما نضع جميع إمكانياتنا بجانبكم.

حديث محسن البرازي مع كريم ثابت

يوم الجمعة 10 أيلول 1948

بعد السلام والتحية

أعاد كريم ثابت ما كان نقله إلينا أكرم زعيتر[1] في موضوع زيارة فخامة الرئيس إلى القاهرة إلى الملك فاروق، وخلاصته أنه يستحسن ألّا تقع الزيارة إثر توقيع الهدنة الثانية، ذاكراً أن المشروع ما زال موجوداً. فقد سألني عن موعد الزيارة للعراق فقلت ستكون في أوائل تشرين. وانتقل بعد ذلك يحدّثني أنّ الوصي التقى بالملك في كلوب اليخت، وأنه قابله يوم الخميس في القاهرة، ويعتقد أنها مجرد زيارة شكلية مستدلاً على ذلك باستدعاء الوصي إياه (كريم ثابت)، وطلبه إليه أن ينقل إلى جلالة الملك ما نسي أن يقوله له من رغبة العراق في عقد معاهدة مع مصر. فأظهرتُ له استغرابي لنسيان الوصي موضوعاً هاماً كهذا كان بحث به مزاحم الباجه جي. فعزى ذلك إلى تهيّب الوصي كلما دخل على الملك.

ثم سألني عن رأيي في شاكر الوادي[2] قائلاً: إن هذا يظهر لي من ضروب التحبّب ومن الإشارة إلى حظوته لدى الوصي كحظوة كريم لدى الملك! وقد استنتج كريم من ذلك تلميحاً الرغبة في تعيين شاكر الوادي وزيراً للعراق في القاهرة، وقال: لا ندري ما هو الأفضل؟ هل الأفضل عدم قبول أمثال هذا وزراء مفوضين لدينا؟ أم الأرجح أن نقبلهم على هناتهم وعللهم إذ قد يؤدّون الغرض، ويمكن قضاء ما يراد بواسطتهم لسبب اتصالهم

---

(1) أكرم زعيتر (1909-1996): وُلد في نابلس والتحق بالجامعة الأمريكية وأكمل بعدها كلية الحقوق في القدس. برز في الحركة الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، فشارك في تأسيس «عصبة العمل القومي» سنة 1933. عمل بعد عام 1945 مع الجامعة العربية واختير وزيرا للمعارف في حكومة عموم فلسطين التي تبنتها الجامعة العربية. عاد بعد تعثّر الحكومة إلى عمان ليُعيَّن سفيرا للأردن في سورية ثم وزيرا للخارجية في عام 1966، وأصبح عضوا في مجلس الأعيان ثم وزيرا للبلاط الملكي.

(2) شاكر الوادي (-1959): سياسي عراقي شغل منصب وزير الدفاع خلال الأعوام (1946-1948)، و(1950-1952)، كما شغل منصب وزير الخارجية مرات عديدة.

بالوصي. أجبتُ: هذا أمر تقدّرونه أنتم أكثر مني، ولكني أحبّ أن أطلعكم فقط على ما أعرفه، وهو أن شاكر الوادي حتماً من المقربين للوصي وللملك عبد الله، وذلك هو شأن أحمد الراوي[1] الذي هو بمثابة مملوك لعبد الله ومعروف بنفاقه، وإن هناك على ما يظهر خطة ترمي إلى حشد خاصة العائلة الهاشمية في المناصب في القاهرة وغيرها من العواصم العربية وحتى في الجامعة. وهنا استطردتُ لحملات العراق على عزام باشا بسبب عدم موافقته -على ما يزعمون- على تعيين أحمد الراوي مساعدَ أمين عام للجامعة، ذاكراً أن سائر الدول العربية لا تقبل به. كما علمتُ ذلك نصاً سواء من رياض بك أو من الشيخ يوسف ياسين. كما أن النقراشي الذي كان تورط بكلمته أمام الراوي لمصلحته في هذا الموضوع عاد عن رأيه الأول.

ثم ذكرتُ ما يتّصف به رجال العراق الآن من شيء من التدجيل، وبيّنت استغراب النقراشي باشا مما نقله إلينا مزاحم الباجه جي من حديثه معه، وذلك أن مزاحم ذكر لنا جازماً ولرياض بك أنه تباحث مع النقراشي باشا والسراي بعقد معاهدة بين مصر والعراق؛ عسكرية سياسية اقتصادية، وكان البارز في حديثه هو الناحية العسكرية، وأن النقراشي باشا أنكر أن يكون مزاحم أتى على ذكر الناحية العسكرية إنكاراً باتاً، وفي هذا ما فيه من الغرابة. فأيّد لي كريم قول النقراشي، وجزم بعدم إثارة هذا الموضوع لدى الملك. وقال إن الملك أبدى رعاية خاصة والتفاتاً لمزاحم وذلك ليظهر الفرق بين معاملته له ومعاملته لنوري السعيد. وقد لمست ارتياحاً لدى أوساط الملك لوجود مزاحم في رأس الحكم في العراق؛ لأن في وجوده معنى سياسياً يخالف سياسة نوري السعيد.

(1) أحمد الراوي (1895-1986): وُلد في بغداد وتوجّه إلى إستانبول ليدرس الحقوق لكنه سيق إلى الجيش العثماني، وأتمّ دراسة الحقوق في بغداد وخدم أولا في الشرطة ثم التحق بالخارجية فشغل منصب الوزير المفوض للعراق في سورية ولبنان والأردن.

مقابلة محسن البرازي للمستر كيلي وزير أمريكا المفوض بدمشق

الساعة التاسعة من يوم الخميس 23/ 9/ 1948

استقبلتُ الوزير الأمريكي بناء على طلبه لأمر مستعجل فحمل إليّ مذكرة بموضوع خطاب الجنرال حول تقرير برنادوت الأخير. وبعد أن تلوتها طلب إليَّ موعداً للتحدث بصورة مسهبة في هذا الموضوع فأجبته: الآن. فشرع يتحدث حديثًا دام ساعتين من الزمن.

قال المستر كيلي: أحب أن أتحدث إليكم بصراحة تامة، وبصورة شخصية راجيًا منك ألّا تستعمل (الحجة) التي استعملتها حكومتي بتشبيه موقف العرب تجاه اليهود بموقف أهالي كاليفورنيا ومن حولها تجاه اليابان، لأن حكومتي تعلم حينئذ أنني أنا الذي أوعزتُ لكم بذلك. قال: كتبتُ مراراً للحكومة مؤيداً وجهة نظر العرب ومبرراً مخاوفهم. ومن جملة ما كتبتُ أن للعرب الحق في أن يتخوفوا من الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومن إنشاء دولة يهودية، ويكفينا نحن الأمريكان لنفهم أوضاع العرب ومخاوفهم أن نفكر بوضع سكان مقاطعة كاليفورنيا ومخاوفهم إزاء هجرة اليابانيين، حتى إن الخوف شمل الولايات المجاورة، والولايات التي تليها. وقد بلغ الأمر حداً أن الكونغرس وضع قانونًا حظر فيه الهجرة؛ وكذلك هو شأن العرب. غير أن جميع ما كتبتُ لم يؤثر، بل إن السياسة الأمريكية مشبعة بالفكرة اليهودية. وقد أتيح لي أن أجوب الولايات المتحدة، وأن اطّلع على رأي أرباب الفكر في أمريكا، فوجدتُ أنهم بتأثير الدعاية الصهيونية ونفوذ اليهود المهيمنين على أمريكا وعلى الصحافة والمصارف ووكالات الدعاية والنشر والإذاعة وغير ذلك.. وقد أصبح الأمريكان يعتقدون أن اليهود، لا سيما بعد اضطهادهم وتشريدهم من قِبل الألمان، ينبغي أن يجدوا في فلسطين كيانًا يجمع شملهم، وأن إقامة دولة يهودية صار راسخًا بفعل الأمريكان بشكل لا يمكن انتزاعه ولا مقاومته، بل إن الأمريكان إجمالاً ينظرون إلى العرب بعد دخول جيوشهم فلسطين كمعتدين. وقد بذل أصدقاء العرب جهوداً هائلة مثل المستر (وودثورث) ومثلي أنا بجانبه لتصحيح هذه الفكرة، ولتأييد حق العرب، فلم يفلحوا. ولكن اسمح لي أن أقول إن جهود أصدقاء العرب لم تذهب سدى تمامًا، إذ

لولاها لكانت السياسة الأمريكية أشد تحيزاً، ولولاها لما كان قرار منظمة الأمم موجهاً تهديده في موضوع خرق الهدنة إلى العرب واليهود على السواء. ويجب أن نعتبر قرار منظمة الأمم المتحدة، هذا الذي يشكو العرب منه وينظرون إليه نظرة العداء لهم، يجب أن يُعتبر كنصر للعرب. والفضل في ذلك إلى (وودثورت) وأمثاله.

بعد هذا أحبُّ أن أقول لكم كصديق -أظنّ لا تشكون بصداقته- بعد أن أعلمتكم ما أعلمت، إني أرى أن ليس من مصلحة العرب في شيء أن يقاوموا الحل المقترح في تقرير برنادوت الأخير، الذي أجمعت أمريكا وإنكلترا ثم فرنسا على تأييده، والذي ستقرّه هيئة الأمم المتحدة. وإن هذا الحل هو أفضل ما يمكن أن يُتوَصَّل إليه، وإن الرأي العام الدولي، والسياسة القائمة في الدول كأمريكا وبريطانيا هو أنها لا تستطيع أن تشغل نفسها والعالم بعد اليوم، ولا سيما والعالم الآن في بحران [1].

قلت: أظن أن هذا البحران بسبب تحرج الحال في برلين.

أجاب مستأنفاً حديثه: برلين ليست إلا ثقباً، ولكن هناك ما وراء برلين (ولم يخفِ مخاوفه من حدوث حرب عالمية)، واستمر يقول: إن المنظمة لن تحتمل مناقشات من جديد حول القضية الفلسطينية، وهي عازمة على إنهاء هذه القضية قانعة أن حل برنادوت هو أفضل حل، لذلك ينبغي على العرب أن يدركوا مصلحتهم بضرورة الانصياع إلى حكم الأمم المتحدة. إن العرب لا يقوون على القضاء على دولة إسرائيل، بل إن اليهود هم الآن أقوى من العرب، وقد تبيّن ذلك في الحرب التي جرت في فلسطين، فالجندي اليهودي يقاتل بإيمان راسخ أرسخ من إيمان الجندي العربي، والقيادة اليهودية واحدة، وينفّذ اليهود جميعاً أمراً واحداً، بخلاف ما عليه العرب الذين لا يخفى ما بينهم من اختلاف. وموارد اليهود الحربية والمالية أكبر وأجسم، وعطف العالم متجه إليهم الآن وإمكانياتهم العالمية

(1) البُحران بمعنى الغليان، حيث ورد في القاموس الوسيط: التغير الذي يحدث للمرء فجأة من الأمراض الحمية الحادة ويصحبه عرق غزير.

باستيراد الأسلحة أضخم بكثير من إمكانيات العرب، فإذا اشترى العرب مائة اشترى اليهود ألفا... إلخ.

لذلك من العبث محاولة أي مقاومة، بل إن محاولة كهذه ستكون وبالاً على العرب من الناحية الحربية ومن الناحية السياسية؛ وذلك لأن الجيش اليهودي الآن دون إمداد جديد أقوى من الجيوش العربية، ثم إن نتيجة المقاومة العربية ستؤدي إلى معونة الدول الرئيسية لليهود وسيُرفَع فوراً الحظر على الأسلحة لمصلحتهم، وقد يُلجَأ إلى معاونتهم حربياً. ولهذا أرى -أنا الصديق للعرب- أن ترضخوا للحكم وأن تعملوا بعد ذلك على تقوية بلادكم وإنهاضها اقتصادياً وصناعياً. وإن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لأن تساعد، مالياً واقتصادياً، سورية والبلاد المجاورة العربية على التقدم الصناعي والاقتصادي. وكنت أشرت في حديث سابق إلى ما قاله لي بصراحة وإخلاص الرئيس ترومان في هذا الصدد من أن اليهود حائزون عطف الدول والرأي العام العالمي. ولكنَّ لدينا مثلاً في أمريكا يقول: «أطلق للعجل الحبل يختنق بنفسه»، واليهود لم تمضِ سنوات حتى ينقلب الرأي العام العالمي ضدّهم لأنهم بنفسهم ممقوتون. وإذا كانوا اكتسبوا العطف العالمي؛ فلِما أصابهم من اضطهاد نازي، ولكن بعد تأسيس دولتهم والموافقة على ذلك إثر الاضطرابات والمشاكل سيشعر العالم بأنه ارتاح من قضيتهم. فيجب على العرب الآن ألّا يعرقلوا قرار منظمة الأمم المتحدة، وبعد مضي سنوات لا بد أن اليهود سيطمحون أكثر مما نالوا وسيحاولون التجاوز على العرب، وحينئذ سينتبه العالم إلى إزعاجاتهم، وينقلب عليهم ويقول «حقاً إنهم مزعجون، أما كفاهم أننا ساعدناهم على إنشاء دولة فإذا بهم الآن يعمدون إلى العدوان والتجاوز»، وحينئذ يكسب العالم العربي عطف العالم الدولي ويكون قوّى نفسه فيرد الغائلة عنه؛ ولربما استطاع الوصول إلى غايته من تقويض الكيان اليهودي.

أجبته: إني موقن إيقاناً راسخاً أنك يا مستر كيلي صديق للعرب، كما أشكرك على صراحتك. وإني متفهم تماماً قصدكم وغايتكم غير شاكٍّ بإخلاصكم. واسمحوا لي أن

أقول، للتدليل على تفهم موقفكم، بأني أشبّهكم بمحام عن شخص حُكم عليه نتيجة خطأ قضائي وغفلة من المحكمة بعقوبة جسيمة، كالحبس الأبدي أو كالأشغال الشاقة وهو بريء، فيعمد هذا المحامي إلى إفهام موكله بأنه كما يعلم موقن من براءته، ولكن الأمر أصبح مبرماً، فيجب أن يذعن ويعمل على أن ينال بنتيجة حسن سلوكه التخفيف عن حالته، ويأمل بما قد يصيبه من عفو في المستقبل نتيجة لحسن سلوكه. ولكن إذا كان الحكم الصادر ضد البريء حكماً بالإعدام أظن أنكم تسلّمون معي بأن هذا المحكوم عليه البريء، إذا كان يملك بعد ذلك بعض الحرية، فإنه سيعمل على الكفاح بغية إنقاذ نفسه. وإذا كان الحكم كما قلتُ دون الإعدام، كالحبس المؤبد، يجب على أنصار البريء المحكوم أن يعملوا على إدخال الأمل إلى نفسه وعدم قنوطه؛ باللجوء إلى الوسائل التخفيفية.

إن تقرير برنادوت الأخير هو أشد هولاً من قرار التقسيم الأصلي، فإعطاء اليهود مثلاً منطقة الجليل الآهلة بأكثرية ساحقة عربية إن لم يكن بالإجماع تقريباً، بل إن بعضها ما هو آهل بسكان عرب بالإجماع كمدينة عكا وكثير من قرى تلك المنطقة؛ إن إعطاء اليهود هذه المنطقة، لهو مما يحمل على القنوط. ولا أنكر عليك أن سورية التي يُنظَر إليها كمتطرفة تشعر شعوراً عميقاً بتهديدها المباشر حينما تكون هذه المنطقة بيد اليهود. فكان الأولى حرصاً على السلم والسكينة في الشرق وأملاً في عدم مقاومتنا بالقوة، القرار بحل القضية الفلسطينية، وألّا تُسلَّم هذه المنطقة الغنية الآهلة بالعرب إلى اليهود، لا سيما بعد أن أسمعتمونا أنتم الأمريكان والبريطانيين مراراً أن الدولة اليهودية التي لا ترون مناصاً عنها ستكون صغيرة متقلصة، فتقرير برنادوت الذي تؤيدون جاء على خلاف ذلك.

إن الدول العربية لن تطلب على ما أعتقد، مثلاً، تعديل الحل المقترح بتقرير برنادوت بإلحاق منطقة الجليل بالقسم العربي؛ لأن ذلك سيكون بمثابة اعتراف منها بالدولة اليهودية، وهذا ما لا تفعله قط، وستعلن جميع الحكومات العربية رفضها لهذا الحل. ولكن أنت بصفتك صديق العرب تعمل على ما هو في مصلحتهم، يحسب بك أن تعمل

لدى حكومتك على تعديل هذا الحل إذا كنت موقنـاً بأنه لا مناص من هذا الحل. وإني أطلب إليك ألّا تنقل هذا عن لساني حتى ولو بصورة شخصية، كما طلبتَ أنت مني ألّا أنقل ما كتبت لحكومتك. إنما أرى عليك خدمة للغاية التي ترمي إليها أنت، وهي إيجاد السكينة بعد صدور القرار من المنطقة بيد اليهود سيكون مؤكداً مصدر اضطراب دائم، وأنه سيسبّب حتماً المقاومة بالقوة، تلك المقاومة التي تريدون اجتنابها.

فقال: إني سأعمل كل ما أستطيع ولكني لا أعتقد أن ذلك سيجدي شيئـًا، فالحكومات الموافقة على هذا الحل والمنظمة لن تريد إشغال نفسها بمناقشات جديدة، وإن انشغالها في قضيتها مع روسيا مما يصغّر أمام عينها مشكلة فلسطين، ومما يحملها على الجزم بإنهائها كما ورد في تقرير برنادوت.

مقابلة المسترد دندس القائم بأعمال المفوضية البريطانية بدمشق

يوم الخميس 23/ 9/ 1948 الساعة العاشرة في الخارجية.

استقبلتُ المستر دندس الذي كان وعدني بإعطاء النص الرسمي لخطاب بيفن في مجلس العموم حول قضية فلسطين إثر تقرير الكونت برنادوت.

وقد ابتدأ حديثه قائلاً (وهو يعلم عدم امتناننا لتصريح المستر بيفن) بأنه يجب التأمل في الفقرة الأخيرة من الخطاب، وهي التي تشير إلى أن تأييد تقرير برنادوت لا يعني اعتراف الحكومة البريطانية بدولة إسرائيل. فأجبته فوراً: ولكن تأييد هذا التقرير ينشئ دولة إسرائيل، فعمد إلى بيان الفرق بين ذلك وبين الاعتراف.

وبعد انتهاء الجدل الفقهي قلت: لا أنكر عليك أن خطاب المستر بيفن جعلنا نشعر بخيبة. فقال: إنّ المستر بيفن أو الأحرى الحكومة البريطانية تشعر أن الحل المقترح بتقرير برنادوت الأخير هو خير ما يمكن الحصول عليه، وإن من المستحيل حمل العالم على أفضل من ذلك، وإن الدولة اليهودية قائمة لا يمكن الخلاص منها، وإن الحكومة البريطانية تنصح سورية والبلاد العربية بعدم مقاومة قرار منظمة الأمم المتحدة المنتظر صدوره بتبني تقرير برنادوت. إنّ بإمكانكم عدم القبول أو الرفض، ولكن ما لا يجوز عمله هو المقاومة،

إذ إنكم إن فعلتم ذلك جعلتم منظمة الأمم المتحدة ضدكم، ولجأت الولايات المتحدة إلى رفع الحظر عن الأسلحة لمصلحة إسرائيل، وحينئذ يُقهَر العرب. وإذا التزمتم السكوت ونُفّذ قرار المنظمة وضمنت المنظمة عدم تخطي اليهود الحدود المرسومة وعمد اليهود إلى التجاوز على البلاد العربية، فإنّ الحكومة البريطانية –كما أنا مفوض بإبلاغكم ذلك– ستنفذ التزاماتها بموجب معاهداتها مع البلاد العربية. فلا تكتفي بمدّ هذه الدول بالسلاح، بل إنها ستدافع عنها، ولا شيء يمنع الحكومة البريطانية بعد انتهاء الهدنة من تزويد سورية بالسلاح.

سألتُ المستر دندس عن رأيه في موقف الملك عبد الله، هل يقبل الحل أم لا؟ لا سيما أن هناك على ما جاء في التقرير احتمال ضمّ القسم العربي إلى مملكته، فأجاب: أشك في قبوله الحل، لأن القسم العربي قاحل. قلتُ: إنّ عبد الله يتمنى على ما نسمع أي قطعة لضمها، لأنه يعتبر ذلك ربحًا.

ثم انتهيت من الحديث بقولي: سندرس هذا البيان مع التقرير ونتقابل من جديد، ولكن لا أنكرك أنه من المستحيل علينا أن نقبل به، وإني أرى أنه أفظع من التقسيم الأول لأنه يعطي منطقة الجليل الغنية الآهلة بالعرب إلى اليهود. وقد سألته عن رأيه في تأليف الحكومة الفلسطينية قائلاً: أليس من الموافق تأليفها؟ قال: «برأيي الشخصي نعم، وأنا دومًا كنت أفكر بذلك».

مقابلة محسن البرازي لجلالة الملك فاروق في يخت فخر البحار في ميناء الإسكندرية

في الساعة الثالثة والنصف من يوم الأربعاء 29/ 9/ 1948

استقبلني جلالته ببشاشة وترحيب، وقد مازحني بقوله: بدأت علائم السن تظهر عليك. فأجبتُ جلالته: والله صحيح، كما أنّ علائم الصحة والنشاط مضافة إلى الشباب بادية على جلالتكم. فضحك. وقد بدأتُ الحديث بأن بلّغتُ جلالته تحيات واحترام فخامة الرئيس، ورفعت إليه كتاب الإبلاغ بمناسبة تجديد ولاية فخامة الرئيس.

ثم سألني عما إذا كنت أرى مانعـًا في حضور كريم ثابت الذي كان رافقني، فقلت: بالعكس، كريم هو سفيرنا جميعـًا لدى جلالتكم. أخذ جلالته يتحدَّث عن جريدة «الصياد» التي تُطبَع في مصر وتهاجم الحكومة (السورية) وتشير إلى مسألة الانتخابات، فأجبتُ إن الصياد جريدة لبنانية. فانتبه إلى ذلك وأراد أن يغطّي غلطته فساعدناه أنا وكريم. ثم قال كريم إنه يجب أن ننبّه صاحب الجريدة إلى أننا لا نسمح له بأن يتعرّض للحكومات العربية وحكومة بلده ما دامت الجريدة تُطبَع في مصر.

ثم سألني عن أولاد فخامة الرئيس، واهتم بنجل فخامته ذاكراً أنه يجب أن يعلم فخامة الرئيس أن لولده أبـًا ثانيـًا هنا، وأنه يريد أن يعلم حسان (نجل فخامة الرئيس) أنه إذا كانت له حاجة فما له إلا أن يتصل بأحد كبار الموظفين في السراي، وحاجته تُقضى حالاً. وطلب أمامي إلى كريم أن يذهب ويبلّغ حسان بذلك. فشكرتُ جلالته باسم فخامة الرئيس على عطفه هذا. ثم أوصى بوجوب الانتباه إلى رعاية شعور حسّان القومي، وضرورة إيجاد الاتصال المستمر بينه وبين أهله، لأن المدارس الأجنبية تدسّ كثيراً في دروسها علينا وتعمل على إضعاف الشعور الوطني. فأكدتُ لجلالته، اهتمام فخامة الرئيس الشديد بهذا الموضوع، وبيّنت ما يتّصف به حسّان من دراية ورزانة وتقدير الأمور تقديراً أكثر من سديد، فسُرّ لذلك، وأشار إلى أنه حين كان بإنجلترا لم يتأثر بالروح الأجنبية.

عرضتُ بعد ذلك على جلالته أني أنتهز هذه الفرصة الثمينة لأعرب لجلالته أن فخامة الرئيس وجميع السوريين يشعرون شعوراً عميقاً لا مجاملة فيه؛ بأنّ جيش مصر لم يقتصر ما أدّاه من خدمات على مجموع القضية الفلسطينية، بل اختصّ كل بلد عربي. فسورية تعلم أن دخول الجيش المصري إلى فلسطين جنّب سورية غائلة كبيرة، إذ لولاه لكان اليهود حشدوا جميع قواهم ضد سورية. فقال: حقاً إن الجيش المصري دخل فلسطين، ولم يعلم أحد ذلك، حتى إن الحكومة المصرية (عدا وزير الدفاع) لم تكن تعلم حركة الجيش واتجاهه إلا قبل ساعات. أقول ذلك الآن ولو كان هذا الأمر غير دستوري تماماً. فقلت: يا جلالة الملك، إن سورية بأسرها، بل العرب جميعاً يعلمون، بل إنهم شعروا منذ اللحظة الأولى أن الفضل في دخول الجيش المصري فلسطين إنما يعود لشخص جلالتكم. ودعوتُ الله أن يمدّ بحياته قائلاً: إن شاء الله سيعيد التاريخ نفسه.

ثم عدتُ للبحث عن استعداد سورية ورغبتها لأن تنيط سياستها بسياسة مصر قائلاً: إن تزعّم مصر للحركة العربية أمر واقع لا يحتاج إلى من يدلل عليه، وإن فخامة الرئيس يرغب في أن تعلم جلالتكم بأن ما ترونه حسناً نقرّه حسناً. فنحن قد نتجه اتجاهاً معيناً، ولكننا لا نمضي فيه إلا إذا اقترن برأي مماثل من قبل مصر. وإن رغبتنا في موضوع فلسطين هي لا شك أن تسير حتى النهاية. فضحك وقال: أنتم تعلمون أني شخصياً أحب دوماً أن أصل إلى النهاية، وهذا دوماً رأيي. وأشار إلى أنه لو كان ذلك بشخصه وحده لمضى الأمر.

قلت: لقد قابلت دولة النقراشي باشا بصفتي وزير خارجية سورية. فقال: صحيح نسيتُ أن أهنئك بالمنصب. فشكرته وباحثته بالأمر. فكان خلاصة ما أدلى به أنه يستحسن أن ننتظر قرار الهيئة العامة لمنظمة الأمم، وحينئذ نعيّن الموقف. غير أني علمت منه أن الجيش المصري باقٍ في مركزه. قال: لا شك أن الجيش المصري باقٍ في أماكنه ولن يتركها بحال من الأحوال. ثم قال: علِّم فخامة الرئيس ذلك، وقل له لا يستغرب في المستقبل أنه في حالة نشوب حرب عامة وتهديد مصر من جراء ذلك؛ أي إذا تهدد الوطن كله، ففي هذه

الحالة الوحيدة ينسحب الجيش المصري من مراكزه، وذلك لأني بصفتي المسؤول الأول عن الدفاع عن مصر لا أستطيع إبقاء الجيش حينئذ بعيداً عن مراكز الدفاع.

قلت: هذا أمر طبيعي. ثم عمدتُ للقول: إن إمكانيات سورية قد تكون محدودة، ولكنها في المدة الأخيرة حصلت على بعض الكميات من الأسلحة، نأمل عن قريب الحصول على طائرات، لذلك نسبياً أصبحت تملك شيئاً لا بأس به، فهي تضع قواها وإمكانياتها تحت تصرف مصر. فقال: أنا من قديم متأكد من ذلك.

ثم تطرّقتُ لموضوع الحكومة الفلسطينية، فوافق رأيه رأي النقراشي من وجوب مبادرة غير مصر الاعتراف بها. وعلّل ذلك شخصياً بأنه إذا صدر الاعتراف من جميع الحكومات العربية (عدا شرق الأردن) فحينئذ يظهر الانشقاق جلياً. ويكون أثره غير مستحب. أما إذا جرى الاعتراف بالتواتر لم يبرز الانشقاق. فقلت: سنفعل ذلك.

ثم بحثنا بموقف عبد الله فقلت: يؤسفنا أن يكون الملك عبد الله شاذاً. وذكرتُ أننا نحن في اللجنة السياسية شعرنا بالشبهات التي تدور حوله. ولكن الحرص على عدم الظهور منشقين حمل الآخرين على إيثار طي الأمر. وعلّقت على ذلك بأننا نرى أنه لا يمكن الاستمرار على مجابهة الأخطار في حين أن في صفنا من لا نأمن غائلته. قلت: إن فخامة الرئيس وجميل بك صارحا مزاحم الباجه جي بذلك، وبيّنا له وجوب التخلص من عبد الله، وإن الباجه جي وافق على أن عبد الله علة العلل. وبهذه المناسبة قال: إن لي (عشماً) في الباجه جي. قلت: نعم إنه رجل طيب ووطني، وقد جاء للحكم نتيجة ثورة تقريباً. ولكن رغم ذلك ورغم شعور الشعب العراقي بالتحمس ورغم التصريحات، فإن العراق عملياً مع الأسف يساير شرق الأردن ويتأثر بموقفه. وإن الباجه جي ينبغي أن يجزم في الأمر. فقال الملك: لا شك أنه لا يستطيع أن ينتظر طويلاً، وإلا انهار بنظر الشعب. ولما جيء على ذكر الوصي أثنى عليه. وقال –ولو كان الأمر سراً– إن الوصي شكا لجلالته من عمه قائلاً: إنه يُحرج مركزه دائماً. فقلتُ: «عليه أن يضع حداً لتصرفات عمه، وأن لا يُعرّض نفسه لنقمة الشعب العراقي بسبب عمه».

مقابلة السيد الوزير المفوض البريطاني في مكتب الشرق الأوسط بالمفوضية السورية في القاهرة

3/ 10/ 1948 الساعة السادسة

قال لي الوزير بعد التعارف إنه تلقّى رسالة من حكومته ليبلغني إياها هنا. كما أن المستر (برودمين) يبلّغ مثلها إلى الحكومة السورية في دمشق. وتتلخص الرسالة في النقاط الآتية:

أ. جواباً على حديثي مع المستر دندس بخصوص مقابلتي للمستر بيفن في باريس. وذلك للبحث في اتفاق دفاع مشترك، أثناء انعقاد اجتماعات منظمة الأمم المتحدة. قال الوزير إن المستر بيفن يرحب بالاجتماع على أن يكون بعد 25/ 10/ 1948.

ب. أنه لا يستطيع الدخول ببحث في أمر الدفاع المشترك دون أن تَطّلع على ذلك بالبدء الحكومة الفرنسية. ويرى أيضاً أنه لا يمكن البتّ بهذا الاتفاق إلا بعد الانتهاء من قضية فلسطين.

فأجبته فوراً:

1. إنني لم أباحث المستر دندس بموضوع تعاهدي، بل بالعكس قلت له إن سورية لا تحبّ أن ترتبط بشيء تعاقدي. وقد تحدثتُ يوماً للمستر دندس قائلاً: نحن ليس بيننا وبينكم نزاع، بل هناك صداقة ولا يوجد ما يفرق بيننا غير قضية فلسطين، وإن على إنجلترا أن تدرك مصلحتها التي هي الوقوف إلى جانب العرب وليس الوقوف إلى جانب اليهود. فينبغي أن تؤيدوا العرب في موقفهم هذا، ونحن إذ نُودكم نرغب في أن تكون بيننا صداقة، ونحن مستعدون في حالة نشوب حرب أن نضع جميع إمكانياتنا في مساعدتكم. لذلك يجب أن نعلم في حالة نشوب حرب جديدة، ما هو نوع المساعدة التي ترغبون فيها من أصدقائكم. فكان ذكر لي على سبيل المثال استعمال المطارات، وأجبت أن ذلك ممكن. وسألته في المدة الأخيرة إذا كان يستصوب الاجتماع مع المستر بيغن. وأن نتخذ لذلك فرصة

اجتماع الهيئة العامة للمنظمة فنلتقي بالمستر بيفن دون أن يبدو الاجتماع مقصوداً تُشدّ له الرحال مثلاً للندن، فاستصوب ذلك. أما أن يكون تاريخ الاجتماع بالمستر بيفن بعد 25 أكتوبر فموافق، على أن يكون محدداً في 25، لأننا سنسافر إلى العراق (رئيس الوزارة وأنا ووزير الخارجية)، بصحبة فخامة الرئيس في 23، فبعد عودتنا يمكننا أن نسافر. لذلك ما نُقل فهو مغلوط. وعلى ذلك لا أرى لزوماً لبحث النقاط المتفرعة.

2. بحث الوزير البريطاني بشأن الحكومة الفلسطينية التي تألَّفت في غزة. فقال: إن الحكومة البريطانية ترى من الخطأ تأليف هذه الحكومة، وإن ذلك ضد مصلحة العرب لأنه سيشجع اليهود لأن يطالبوا بجميع فلسطين، وإن من الخطأ الاعتراف بها لأن ذلك يناقض مشروع برنادوت الذي يضمّ القسم العربي لشرقي الأردن؛ لأن اليهود سيستغلون ذلك في العالم مبيّنين مناهضة العرب للمشروع وطموحهم في حيازة جميع فلسطين. ثم إن تأليف حكومة خاضعة لنفوذ المفتي الذي أعلن نفسه منتَخَبًا كرئيس للمجلس التابعة له الحكومة يسيء إلى العرب لما للمفتي من سوء سمعة دولية، وسيستثقل العرب ذلك. ولما كانت الحكومة السورية هي رأس حركة تأليف هذه الحكومة، فإن الحكومة البريطانية تسترعي نظرها إلى المساوئ التي ذكرتها، ونرجو ألّا تعترف بها.

فأجبته: إن الحكومة السورية ليست رأس الحركة، وليست ثمة حكومة دافعة وحكومة مدفوعة، فاللجنة السياسية قررت أن من حق الفلسطينيين أن يؤلفوا حكومة؛ وأنهم إذا ألَّفوا حكومة وَجب على الحكومات العربية أن تعترف بها. ونحن نرى أن تأليف الحكومة الفلسطينية هي لخير العرب، أما أن يكون ذلك مدعاة لليهود ليطالبوا بعموم فلسطين، فهم سيفعلون ذلك وسيطلبون أكثر من ذلك سواء أُلّفت الحكومة الفلسطينية أم لم تؤلّف. أما ما كان من شأن المفتي، فالحكومة نصحته بأن لا يشترك في الحكومة ولا في أي تكوين له

صلة بالحكومة وهو الآن ليس عضواً فيها. وكنا نود لو لم يكن يشترك في المجلس. واعتقادي أن مسألة وجود المفتي أو عدم وجوده في المجلس ليس أمراً رئيسياً.

ثم قلت: إنني أغتنم هذه الفرصة لأبيّن لكم ما شعرتم لا بد أنتم به، وهو أن موقف بريطانيا الأخير بالاندفاع والحماسة لتأييد مشروع برنادوت، ترك أثراً سيئاً في جميع البلاد العربية وخيبة أمل. فراح يبرّر موقفها ويبين أنها مضطرة إلى تبني المشروع وطلب مناقشته بسرعة وأن ذلك لمصلحة العرب. وأتى على ذكر القبول بدولة يهودية صغيرة وأنه يضمن للعرب عدم اتساعها. فأجبته: إن بريطانيا تركت العرب يُطرَدون من حيفا ويُقتَلون على مرأى منها، في حين أنها أعلنت أنها مسؤولة عن الأمن وحماية الأرواح، وأعلنت أنها لن تقبل بحل لا يرضى به الفريقان، ثم اندفعت في تأييد مشروع برنادوت الذي يرفضه العرب... إلخ، وأننا لم نعد نثق بالضمانات، لأنه يقال لنا دوماً نحن أمام الأمر الواقع... إلخ.

قال (الوزير): إن الحكومة البريطانية تكلّفني بأن أعلن لكم بأنها لا تؤيّد أطماع ملك شرق الأردن في موضوع سورية الكبرى (إذا كان له أطماع)... إلخ، كالتصريحات السابقة المألوفة.

فأجبت: إني أسجّل ذلك كما سجّلتُ من قبل تصريحات مماثلة بلَّغنا إياها.

قال: إن المستر بيفن مستعد لأن يبحث معكم إذا شئتم أن تباحثوه في هذا الموضوع (سورية الكبرى).

رحلة محسن البرازي إلى بغداد

يوم الخميس 21/ 10/ 1948

رحلتُ إلى بغداد لأمرين:

1. الاتصال برئيس الوزارة العراقية والبحث معه بشأن ضرورة مساهمة العراق بعمل مشترك لتخفيف الضغط على الجيش المصري.
2. البحث بتأجيل رحلة فخامة الرئيس.

وصلتُ إلى بغداد فأبلغني في المطار عفيف بك الصلح[1] بأنه أرسل لنا برقية باهتمام العراق للاشتراك بعمل مسلح، فقلت سراً إنها وَصَلَتْنا ولكني أتجاهل وصولها.

وفي السيارة أطلعني أحمد باشا الراوي على برقية وردت لهم من المفوضية العراقية في القاهرة، وإذا بها مرسلة من عبد الجليل الراوي، تتضمن البرقية الواردة من عزام باشا نفسها.

وفي الأوتيل فهمتُ من بهاء البكري (القائم بالأعمال) أن الوصي استدعاه بسبب اعتكاف عفيف بك (وقد علمتُ أنه أخفى سؤال الوصي عن الوزير وذهب مكانه)، وأعلمه أنه يرى تأجيل زيارة القوتلي لبغداد بسبب حوادث حرب فلسطين. وعلمتُ من عفيف بك بعد ذلك أنه ذهب مستصحباً بهاء البكري إلى بيت مزاحم بك بغية استيضاح الأمر (لأن بهاء الدين لم يوضحه له تماماً)، فأكّد لهما الخبر، وأنهما كانا على وشك إرسال برقية لدمشق بالأمر عندما أُبلغا خبر قدومي، فصرفا النظر عنها (وقد تحققت أن الوصي استدعى بهاء البكري الساعة التاسعة صباحاً). وقد علمتُ منهما أن وزير الأردن أبلغهما أنه سيتغيب عن بغداد أثناء الزيارة لأنه لن يستطيع حضور الحفلات، وأن سيده الملك عبد الله أوعز له بذلك محتجاً أنه مستاء من قضية اعتراف العراق وسورية بالحكومة الفلسطينية.

(1) ولد عفيف الصلح في طرابلس الغرب خلال عمل والده كامل الصلح قاضيا هناك والتحق عام 1908 بالمدرسة العسكرية السلطانية في إستانبول، حيث انضم إلى النخبة العروبية في المنتدى الأدبي ثم عُيّن مديرا لمدرسة الصنايع في بيروت. ومع إعلان الحكومة العربية في دمشق في 5/ 10/ 1918 انضم إلى جمعية العربية الفتاة وأصبح عضوا في المؤتمر السوري عام 1919، وانضم إلى الحركة الوطنية السورية خلال الانتداب الفرنسي. انتخب عضوا في مجلس النواب عام 1947 ثم سفيرا لدى العراق خلال الفترة 1947–1951 ووزير دولة في حكومة صبري العسلي عام 1954، وبقي في دمشق حتى وفاته عام 1976.

مقابلة مزاحم بك في 21/ 10/ 1948

قابلتُ مزاحماً في بيته فأكّد لي خبر اقتراح التأجيل، فأجبته: نحن كانت لدينا رغبة ملحَّة وأنت كذلك، ولكننا نقدّر الظروف. فجزم بضرورة الزيارة فوراً بعد محرم العاشر منه.

وقد شكا شكوى مريرة من موقف النقراشي الذي لم يوافق على توحيد القيادة وتسليمها إلى مصر، ولم يقبل مناقشة إيجاد خطة لعمل مشترك مسلح ضد اليهود فيما إذا اضطُّرَّنا اليهود للحرب. وقد بيّنت له أنه لمصلحة العراق وسمعته ولمصلحة القضية العربية الفلسطينية، ينبغي مؤازرة مصر حالاً، فوافق على ذلك، وطلب فوراً مقابلة الوصي. وإذ كان الوصي غائباً في قصره بنزهة، فقد طلب انتظار عودته، كما طلب وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش صالح حرب باشا.

وقد عاد هؤلاء للشكوى من النقراشي، فقلت: نحن الآن أمام أمر واقع. فأوضحوا أن الوصي قرّر السفر إلى عمّان يوم السبت، وأنهم أبرقوا إلى مصر لدعوة النقراشي ووزير الدفاع المصري ورئيس أركان حربهما إلى عمّان، وذلك للمداولة بالخطر المشترك.

قلت: هذا حسن جداً، ولكن يستحسن أن يحصل ما لا يمكن تلافيه يوم الجمعة مثلاً (لا سمح الله)، وطلبتُ الإسراع إذا أمكن. فعارضنا بذلك الوادي وصائب، ووافق بعكسهما الباجه جي وطلب سفرهما إلى القاهرة في اليوم التالي يوم الجمعة، تلطيفاً للمصريين، وعودتهما باليوم نفسه أو ثاني يوم صباحاً إلى عمان.

ولكن هذين عارضا مبيّنين أنه لا حاجة لذهابهما لمصر بعد أن قرّر الوصي الذهاب يوم السبت وانتظار مجيء رجال مصر للاجتماع. وقال مزاحم معهما بلزوم حضور جميل بك، فقلت لا شك جميل بك سيلبي الطلب، مبيناً أن الأفضل أن يكون الاجتماع بمقر الوصي بالزرقاء. وكلمتُ بذلك مزاحم الباجه جي والراوي على حدة شارحاً رجحان عدم عقده في عمّان اجتناباً لتدخلات عبد الله.

الاجتماع بالوصي

ذهبت نحو الساعة الثامنة صباحاً إلى القصر حيث قابلت الوصي.

أبدى أيضاً شكواه من النقراشي. قرأت له عبارة عزام (وعدم تحرك مصر ترك أثراً سيئاً) وعلق قائلاً: لا يجوز أن يترك مجال للدعاية السيئة. وأبديتُ لسمو الوصي بعض المخاوف، فتحمّس وطلب من الراوي وصائب أن يهيئا السفر ثاني يوم، أي الجمعة، على أن يصلوا نحو الساعة الخامسة. وطلب تصحيح البرقية التي كانت أُعدَّت إلى المفوضية العراقية بدعوة النقراشي وحيدر باشا للمجيء بأن يحضرا بعد ظهر الجمعة. ورجا أن يأتي جميل بك، فقلت: لا شك أنه يحضر ما دمتم سموكم دعوتموه وأنتم ذاهبون. وقد أبدى الوصي استعداداً حسناً، وقال لمزاحم إنه استدعى اليوم السفير (سفير بريطانيا) فأجاب بالإيجاب وباحثه بشدة (صيّح عليه) في موضوع السلاح... إلخ. ثم ذكر قضية تأجيل الزيارة (زيارة فخامة الرئيس إلى بغداد) قائلاً: البيت بيتكم متى شئتم تأتون ولكن الظروف الآن تقضي برجحان التأجيل. قلت: والله نحن رغبتنا شديدة ولكن لا يسعنا إلا تقدير الظروف.

حديث جميل بك ومحسن مع الوصي في القنصلية العراقية

الجمعة 10 أيلول 1948 الساعة 10

بعد السلام والتحية، بحث جميل بك معه النقاط التالية:

1. إنشاء حكومة فلسطينية: بيَّن جميل بك ضرورتها من جميع النواحي. أبدى الوصي بشكل لطيف صعوبة وجودها بجانب الجيوش. رد جميل بك أن من الممكن التغلب على الصعوبات، لا سيما بشكل تأليفها، شارحاً ما تم الاتفاق عليه في اللجنة السياسية من جمع مؤتمر يضم الأعضاء الذين كانوا سُمّوا من قِبل اللجنة السياسية في الاجتماع الماضي، والذين يمثلون جميع الأحزاب وفئات أخرى على أن يمتنع المفتي عن الاشتراك، فأبدى شيئاً من الموافقة.

2. قضية استئناف القتال، وخرق اليهود للهدنة، ومعلومات عن عزمهم مهاجمة العرب سواء في القدس أو في الجبهة الشمالية. فأبدى الوصي اهتمامه الزائد بالأمر، وعزم الجيش العراقي على صد الهجمات اليهودية في جهات القدس، واغتنام الفرصة لاحتلال القدس جميعها.
3. رجا جميل بك الوصي تأجيل سفره إلى الغد ليتسنى للنقراشي ورياض بك وجميل بك الاجتماع إليه، فوعد بالنظر في هذا الأمر وتحقيقه إذا لم يكن ثمة حائل بعد اتصاله بعمان لاستطلاع أنباء العراق.

حديث جميل بك ورياض بك والنقراشي مع الوصي

مساء الجمعة 10 أيلول 1948

نقل لي جميل بك عن هذا الحديث ما يلي:

دار الحديث بشكل رئيسي حول إمكان استئناف القتال في حال مهاجمة اليهود وخرقهم الهدنة في جبهة ما أنى وجدت، ومباشرة جميع الجيوش العربية القتال في حالة مهاجمة اليهود العرب من ناحية ما. كان النقراشي يتذرع بعدم الموافقة على خرق الهدنة من جهتنا مثيراً جدلاً فقهياً لا طائل تحته. وقد وجَّه الوصي إليه السؤال التالي: «إذا خرق اليهود الهدنة في جهات القدس اشتبكوا بقتال مع الجيش العراقي، ألا يهاجم الجيش المصري اليهود حينئذ في قطاعهم؟»، فعمد النقراشي إلى الجواب نفسه والجدل بأنه لا يجوز خرق الهدنة، وأنه إذا رأى الجيش المصري أن اليهود نكَّلوا بالجيش العراقي حينئذ يتدخلون. فتدخل جميل بك ورياض بك وبينوا أن كلمة تنكيل ليست في محلها. وأنه في حالة مهاجمة اليهود في جهة ما يجب أن تشترك سائر الجيوش العربية بالقتال، وأننا بذلك لا نكون خرقنا الهدنة، وينبغي ألّا نعير اهتماماً كبيراً لما قد يُفسَّر لخرق الهدنة بعد أن يكون اليهود خرقوها، وبعد أن ثبت نيتهم بالقيام بعمل يضعون فيه الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع.

وبالنتيجة جرى تقريب النقراشي من وجهة نظر الجميع (بحث أيضاً بموضوع الحكومة الفلسطينية، فكان الوصي يبدي قلقه من جهة موقف عمه الملك عبد الله واعداً أنه سيعمل على إقناعه).

مذكرات محسن البرازي في عهد حسني الزعيم

(قال محسن البرازي بالنص الحرفي)

يوم الأحد 3 نيسان صباحًا الساعة 11

خابرني الزعيم حسني بك في الهاتف قائلاً بعد السؤال عن صحتي، إذا كانت الشرطة العسكرية تزعجني، قلت: وهل أرسلتم للرئيس أحداً من جديد؟ فأجاب: كلا، كنتُ خابرتك بالأمس لتذهب إلى مقابلته ثم عدلتُ بعد ذلك، لأن الشعب جاءني طالبًا حل المجلس، فحللته..

وفي اليوم نفسه جاءني الزعيم قائلاً: لدي مندوب من قِبل جلالة الملك فاروق ويجب أن يطمئنّ على صحة فخامة الرئيس، فأعلمته أنه بصحة جيدة وأنه معزز، وعرضتُ عليه أن يقابل فارس بك ويقابلك لأنكما رأيتما الرئيس، لذلك فالمندوب سيزورك مع صحبه. قلت: أهلا وسهلاً ومرحبًا. وقد زارني حقًا في المساء: محمد حلمي حسين بك ومحمد يوسف بك يرافقهما القائم بأعمال المفوضية المصرية والأستاذ أبو درة الملحق الثقافي في المفوضية. وقد طمأنتهما على صحة فخامة الرئيس. وذكرا لي طرفًا من حديثهما مع حسني بك، وقد أرادا أن يطمئنّا على استبعاد عبد الله والمطامع الهاشمية فطمأنتهما. وطلبا إليّ أن أقابل الزعيم فخابرته قائلاً: أرى أنه لا بد من أن نتقابل. فرحّب بذلك وأرسل لي سيارة أقلَّتني إلى وزارة الدفاع حيث استقبلني فوراً في الساعة التاسعة والنصف تقريبًا، وقد مكثتُ لديه نحو نصف ساعة.

وخلاصة حديثه ما يلي:

قلتُ للزعيم: كنتَ قابلتني في دائرة الشرطة يوم الانقلاب، وطلبتُ إليك إعادة فخامة الرئيس فرفضت. والآن اسمح لي أن أنصح لك من جديد إعادته وتلافي الأمر. قال: هذا مستحيل، ألا ترى نقمة الشعب؟ قلت: ما تسميه نقمة الشعب وشغبه نحن نعرفه حق المعرفة. أنا أحبك يا حسني بك، وأنت تحبني وتثق بإخلاصي. إن هذه الحال لا تدوم، ولا

يمكن لها أن تدوم. فالبلاد لا يمكن أن تحكم باستمرار بهذا الشكل من القوة. لذلك يجب أن تفكر بمخرج. وخير مخرج هو إعادة الرئيس، ويمكن الاتفاق معه، وهو رجل أيّدك دومًا، ويتمنى الآن أن يسير وإياك يداً واحدة لحكم البلاد حكمًا قانونيًا حازمًا. قال: هذا لا يمكن. وذهب يتبيّن الأخطار... إلخ.

قلتُ: أحب أن تتذكر من هم الذين هاجموا الجيش وهاجموك في المجلس ومن هم الذين دافعوا عنك. أذكر أن خالد بك هو الذي دافع عنك تجاه النواب الذين ذهبوا بعد الانقلاب يتملَّقون لك. ثم قلتُ: إذا كنت عازمًا على ألّا تلين بموضوع إعادة فخامة الرئيس فاسمح لي أن أذكّرك بشيء؛ هو أننا لا نستطيع أن نستغني عن البلاد العربية واعترافها بالحكم في سورية، ولديك أكبر دولة هي مصر ويليها المملكة العربية السعودية فهما يهمهما بالدرجة الأولى المحافظة على سلامة سورية ونظام حكمها الجمهوري، وعدم تحقيق المطامع الهاشمية التي هي (سورية الكبرى أو دولة الهلال الخصيب).

فأكّد أنه يناهض المطامع الهاشمية، وأنه حَشَدَ قوى تجاه الحدود الأردنية استعداداً للطوارئ. قلت: إن المصريين قلقون، وأنا طمأنتهم وقلت لهم لو كان حسني الزعيم متفقًا سابقًا مع الأردن لكانت جيوش الملك عبد الله دخلت سورية. ثم علامَ حسني بك يقوم بالانقلاب لحساب عبد الله مجازفًا بحياته ولا يقوم بذلك لحساب نفسه؟ فقال: هي الحقيقة.

فقلتُ: إذن يجب أن تؤكد للمصريين ذلك. قال: أكدت لهم. قلت: زدهم طمأنينة، وأرى أن تقابلهم من جديد. قال: طيب، سأفعل. قلتُ: إن من جملة العوامل التي تحمل الملك فاروق والملك عبد العزيز على تأييد فخامة الرئيس القوتلي هو معرفتهما أنه متصلب بالدفاع عن سلامة سورية وجمهوريتها ضد الأطماع الهاشمية، فالأشخاص تزول. لذلك فهم متى أيقنوا بموقفك الصريح على سلامة سورية سيطمئنون إليك. ثم عدتُ من جديد إلى موضوع فخامة الرئيس وقلتُ: تستطيع أن تجد حلاً وسطًا، يُعاد الرئيس وتبقى أكثر الصلاحيات لك وذلك عن طريق تعديل الدستور. فقال: لا يمكن،

قلت: وما هو التعديل الذي ستجريه؟ فقال: سنتبع نظام حكم جمهوري شبيه بدستور أمريكا. قلتُ: يا ليتك خبّرتني قبل إقدامك على العمل. قال: هذا غير ممكن. قلتُ: أسلّم بذلك، ولكن ليتك خبّرتني قبيل اعتقال فخامة الرئيس لكنا اتفقنا مع فخامة الرئيس على أن يؤيد حركتك، وحينئذ كنت بقيتَ وإياه على وفاق. قال: تمّ الآن.

عاد مساء في الساعة العاشرة فخبّرني أن المندوبين لديه، فقلت: إذا كان بالإمكان أن يمرا عليّ صباحًا. وضرب لي موعد بواسطته الساعة التاسعة من صباح الاثنين.

زاراني صباح الاثنين يصحبهما القائم بأعمال المفوضية والملحق الثاني فتحدثنا بالموضوع نفسه، وقصصتُ عليهما طرفًا من حديثي مع الزعيم. وقد طلبا إليّ بإلحاح أن أكون على اتصال مستمر بالزعيم. وفي الساعة الثانية عشرة والنصف تقريبًا عادا وحدهما لزيارتي وبحثا معي قضية الكتاب الذي ينوي الزعيم إرساله إلى جلالة الملك، فاتفقنا على الشكل.

استدعيتُ نذير فنصة[1] وأفهمته بضرورة اتباع هذه الطريقة، أي بتوجيه الكتاب إلى الخارجية المصرية عوضًا عن توجيهه للملك. فذهب على أن يقنع الزعيم بهذا الشكل.

يوم الخميس في 7/ 4/ 1949 نحو الساعة (11)

اتصل بي الزعيم هاتفيًا وقال لي: الرئيس استقال وكذلك خالد بك. ثم تلا عليَّ استقالة الرئيس وأضاف: إن محمود عزمي مندوب الجامعة العربية سيقابل الرئيس، وقد

(1) صحافي سوري معروف، كان رئيس تحرير جريدة "الف باء" المعروفة حين تعرف عليه حسني الزعيم بعد تسريحه من الجيش، فتوسّط له عند الرئيس شكري القوتلي لإعادته إلى الجيش، وتطورت العلاقة بينهما بعد أن أصبح قائدا للجيش عام 1948 وزوجا لأخت زوجته. وبعد الانقلاب عيّنه الزعيم سكرتيرا خاصا له وهو ما جعله على إطلاع على ما جرى خلال الأيام الـ 137 التي عاشتها سورية تحت حكم الزعيم، ونشر ذلك في كتابه: أيام حسني الزعيم 137 يوما هزت سورية، ط 3، دمشق، مؤسسة النوري، 1993.

سمحتُ له بالمقابلة ليرى بأم عينيه أن الرئيس مكرّم ومعتنى به. وقد فكرتُ في أن تذهب وإياه، وسأخابرك مساء اليوم لأن الأوفق أن تذهبوا ليلاً حتى لا يراكم الناس.

وفي المساء نحو الساعة السادسة والنصف أرسل لي سيارة وفيها اثنان من الشرطة العسكريين قادتني إلى وزارة الدفاع، ودخلتُ على الزعيم فوجدت لديه محمود عزمي بك، ثم استدعى الرئيس عدنان مالكي[1] فرافقنا إلى مستشفى المزة الذي كان مخفوراً ومحروساً حراسة وخفارة كاملتين.

وقد وصلنا إلى هناك نحو الساعة السابعة فأُدخلنا إلى غرفة تقع بين غرفة فخامة الرئيس وغرفة خالد بك. وقد طلبت من الرئيس مالكي أن يتصل بالزعيم ويستأذن منه أن أزور خالد بك فأذن. كما استأذن منه إيصال كتابين بسيطين استحضرتهما معي على عجل ليتسلى فخامة الرئيس بقراءتهما. ثم خاطب الزعيم أحد الحراس فقال له افتح باب الغرفة (غرفة الرئيس) فقال: فتحتُها. حينئذ دعانا للنهوض، فنهضنا ودخلنا على فخامة الرئيس. فأخذت بيده (وهو ينازعني إياها) فقبّلتها، وقبّلني. ورحّب بمحمود عزمي قائلاً: مفاجأة سارة. وكان فخامته مستلقياً في السرير. وكان الرئيس مالكي أفهمنا، كما أفهمنا الزعيم حسني، أنه لا يجوز التحدث بغير المجاملات.

سأل محمود عزمي فخامة الرئيس: البارحة قدمتم استقالتكم؟

فسكت هنيهة ثم أجاب: ليلاً..

---

(1) ولد في دمشق عام 1919 والتحق عام 1937 بالجيش وبرز اسمه في حرب 1948 وشارك في انقلاب حسني الزعيم، ولكنه سُرّح من الجيش في عهد العقيد أديب الشيشكلي 1950-1954. عاد إلى الجيش بعد سقوط حكم الشيشكلي عام 1954 بمنصب معاون رئيس الأركان، وعمل على تعزيز نفوذ حزب البعث في الجيش مما أدى إلى اغتياله في 22/ 4/ 1955 على يد رقيب في الجيش، وهي العملية التي اتّهم بتدبيرها الحزب القومي السوري وأدّت إلى تصفية نفوذه في سورية.

وبعد هنيهة أيضـًا قال: ليس لهذا أهتم، المهم صيانة الاستقلال للبلاد، أما ما عدا ذلك فأمور عارضة نحن الأشخاص نزول والبلاد يجب أن تبقى. وكان يوجّه لنا الأسئلة العادية –ولكن النظرات كانت ذات معانٍ عميقة– مستفسراً عن صحة الأهل... إلخ.

ثم قال: عرفناك يا محمود بك سنة 1925 في مصر حيث كنا أثناء الثورة السورية. وبعد ذلك قال: في سنة 1916 سُجنتُ لدى الأتراك سبعة أشهر. وبعد ذلك أيضـًا قال: منذ سنة 1908 وأنا أعمل لخدمة البلاد فيكون مضى على ذلك (41 سنة).

فسألته بإلحاح عن صحته، عن معدته (وبواسيره)؛ فقال: الآن أحسن من الأول، لأول مرة تُشعرني القرحة بالألم، ولكن الآن أحسن. سألته إذا كان رأى بالبراز شيئـًا من آثار (نزف خفيف). فقال: في اليوم الأول، ثم خفَّ وانقطع بعد ذلك. سألت إذا كان يأكل لحمـًا، فأجاب: لا آكل اللحم لأنه يحتاج إلى حركة. ثم قال لمحمود عزمي: لدينا لله الحمد جيش حسن، جيش أصبح مجهزاً تجهيزاً مناسبـًا، ويمكن الاعتماد عليه، لا أقول وحده، بل بالاشتراك مع الجيوش العربية، هذا يبشر بالأمل. أما من جهة العناية به، فأثنى عليها. سألتُه إذا كان يريد أن تأتي حرمه لرؤيته، فأجاب ملحـًا جازمـًا بالنفي. ولما هممنا بالانصراف، قال لي: عد لعندي دقيقتين بعد زيارتك لخالد بك وكن وحدك مع أحد الضباط لأني أريد أن أحدثك بشيء.

ذهبنا لغرفة خالد بك فرحَّب بنا، وقد لحظتُ لديه نشاطـًا أكثر من فخامة الرئيس. وقال لنا ما قاله فخامة الرئيس من أن المهم المحافظة على استقلال البلاد وعدم حصول تصدّع في وحدة البلاد، وأن التبديل والتغيير في الحكومات بالنسبة إلى ذلك أمر لا يُذكَر... إلخ.

وقال خالد بك ذلك جوابـًا على قولي له إذ سألني كيف الأحوال فقلت: ونحن سكوت والهوى يتكلم. وكان خالد بك يلعب الورق وحده حينما دخلنا عليه. أما صحته، فقد شكا زيادة السكر لديه، وأخبرني أنه لزم الحمية بعد ذلك.

تركت محمود عزمي بك لدى خالد بك وعدتُ لغرفة فخامة الرئيس مع الرئيس مالكي الذي استأذن الزعيم بهذه الزيارة، فقال لي فخامة الرئيس بلّغ الزعيم حسني بك بما يلي:

1. أن لديّ في القصر أوراقًا هامة جداً لها صلة بسياسة الدولة، ولا سيما المخابرات مع الدول العربية ورؤسائها. وأكثرها أنت مشترك به وكلها مطلع عليه. وأن لدى الزعيم مؤتمنين، فليجعل عدد الذين يطَّلعون على هذه الأوراق محدوداً، وليوصهم كثيراً بالكتمان. فهذه الأوراق تنفع الزعيم والعهد الجديد والبلاد، وفي شيوع مضمونها ضرر للجميع. ويمكنه إذا شاء استجلاء بعض غوامضها بالرجوع إليك لتشرحها له.
2. بلّغ كل أحد أنه لا ينبغي الاهتمام بشخصي، لا في الداخل ولا في الخارج، فمن مصلحة البلاد ألَّا يُهتَمَّ بي، بل يبقى الاهتمام بالبلاد واستقلالها. هذا كل ما أريد أن أقوله، ثم ودعناه وانصرفنا.

ملحق

وثائق وصور من الأرشيف الشخصي لمحسن البرازي

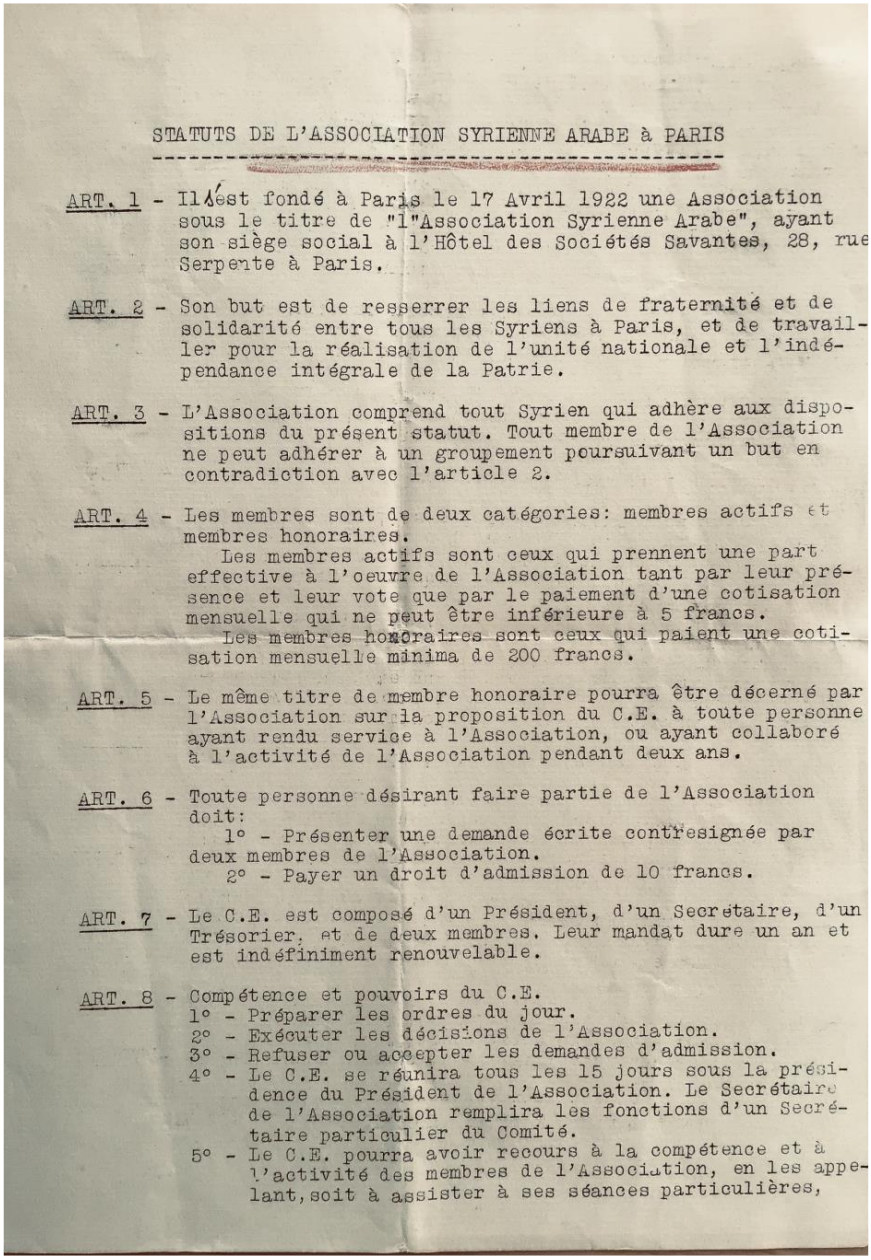

STATUTS DE L'ASSOCIATION SYRIENNE ARABE à PARIS

ART. 1 - Il est fondé à Paris le 17 Avril 1922 une Association sous le titre de "l"Association Syrienne Arabe", ayant son siège social à l'Hôtel des Sociétés Savantes, 28, rue Serpente à Paris.

ART. 2 - Son but est de resserrer les liens de fraternité et de solidarité entre tous les Syriens à Paris, et de travailler pour la réalisation de l'unité nationale et l'indépendance intégrale de la Patrie.

ART. 3 - L'Association comprend tout Syrien qui adhère aux dispositions du présent statut. Tout membre de l'Association ne peut adhérer à un groupement poursuivant un but en contradiction avec l'article 2.

ART. 4 - Les membres sont de deux catégories: membres actifs et membres honoraires.
Les membres actifs sont ceux qui prennent une part effective à l'oeuvre de l'Association tant par leur présence et leur vote que par le paiement d'une cotisation mensuelle qui ne peut être inférieure à 5 francs.
Les membres honoraires sont ceux qui paient une cotisation mensuelle minima de 200 francs.

ART. 5 - Le même titre de membre honoraire pourra être décerné par l'Association sur la proposition du C.E. à toute personne ayant rendu service à l'Association, ou ayant collaboré à l'activité de l'Association pendant deux ans.

ART. 6 - Toute personne désirant faire partie de l'Association doit:
1° - Présenter une demande écrite contresignée par deux membres de l'Association.
2° - Payer un droit d'admission de 10 francs.

ART. 7 - Le C.E. est composé d'un Président, d'un Secrétaire, d'un Trésorier, et de deux membres. Leur mandat dure un an et est indéfiniment renouvelable.

ART. 8 - Compétence et pouvoirs du C.E.
1° - Préparer les ordres du jour.
2° - Exécuter les décisions de l'Association.
3° - Refuser ou accepter les demandes d'admission.
4° - Le C.E. se réunira tous les 15 jours sous la présidence du Président de l'Association. Le Secrétaire de l'Association remplira les fonctions d'un Secrétaire particulier du Comité.
5° - Le C.E. pourra avoir recours à la compétence et à l'activité des membres de l'Association, en les appelant, soit à assister à ses séances particulières,

الصفحة الأولى من النظام الأساسي للرابطة السورية العربية في باريس، التي شارك البرازي في تأسيسها خلال دراسته للدكتوراة في السوربون ورأسها حتى مغادرته باريس في عام 1929.

ASSOCIATION SYRIENNE ARABE
28, rue Serpente
Paris. VI°

Paris, le 12 Septembre 1928.

La situation de la Syrie
Après la suspension des travaux de la Constituante

L'opinion publique française est tenue systématiquement dans l'ignorance de ce qui se passe en Syrie. L'Association Syrienne Arabe trouve de son devoir de l'éclairer et de lui présenter la situation syrienne sous son véritable jour. Nous ne voulons pas faire le procès de l'occupation française depuis son début, ni évoquer les évènements sanglants de 1925/1926. Nous nous contenterons de faire un bref exposé sur la nouvelle orientation de la politique française en Syrie, née après un long conflit, parfois latent, parfois déclaré, entre les deux pays.

Une élection a eu lieu en Avril 1928, en vue de doter le pays d'une Assemblée Constituante, qui donna aux patriotes une majorité écrasante. Cette Assemblée qui représentait la volonté nationale, se mit honnêtement à l'oeuvre. Elle témoigna dans ses travaux d'un grand sens des réalités politiques, et de modération.

Mais, aussitôt que le projet de la Constituante vint en délibération, le représentant de la France, sous les ordres de Paris, demanda la disjonction des articles fondamentaux qui sont l'expression même de la souveraineté. Ces articles avaient trait, en effet, à l'unité syrienne, au droit de grâce, d'amnistie et de proclamation de l'état de siège, à l'organisation de l'armée, et enfin, au droit de conclure des traités et de guider les relations diplomatiques.

Etant donnée l'importance de ces dispositions, l'Assemblée Constituante ne pouvait acquiescer à la demande du Haut Commissaire. C'est ce qu'elle fit résolument, tout en manifestant un remarquable esprit de conciliation. Elle a multiplié les démarches pour éviter le conflit, mais a continué de refuser une constitution mutilée ou un simulacre de constitution.

Le représentant de la France, pour justifier sa décision, déclarait à tort que les dispositions des articles faisant l'objet du conflit étaient en opposition avec les engagements de la France envers la Société des Nations. Le mal fondé de cet argument est flagrant. Le Conseil de la Société des Nations n'hésita pas à ratifier l'accord entre la Grande-Bretagne et l'Irak contenant les mêmes dispositions que celles contenues dans la Constitution Syrienne. De plus, les représentants de l'Assemblée Syrienne ont fait remarquer au Haut-Commissaire que la Constitution étant un acte unilatéral, n'obligeait pas la France et que celle-ci, par conséquent, pouvait faire des réserves dans une déclaration de sa part, sans pour cela recourir à la suspension des travaux de l'Assemblée.

من البيانات التي كانت تصدرها الرابطة السورية العربية للرأي العام الفرنسي حول تفاقم الأوضاع في سوريا تحت الانتداب.

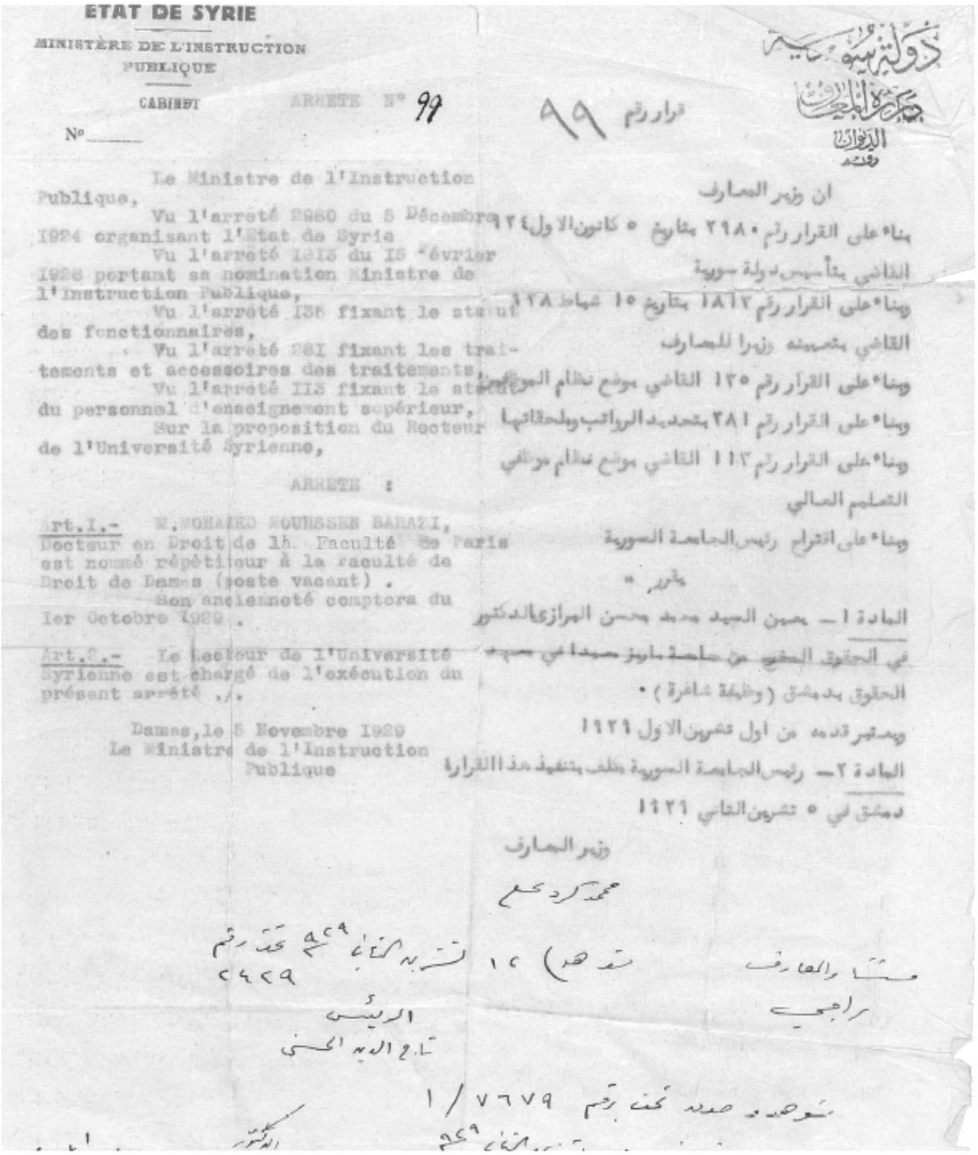

ETAT DE SYRIE

MINISTÈRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE

CABINET ARRETE N° 99

N°_____

Le Ministre de l'Instruction Publique,

Vu l'arrêté 2980 du 5 Décembre 1924 organisant l'Etat de Syrie

Vu l'arrêté 1813 du 15 Février 1928 portant sa nomination Ministre de l'Instruction Publique,

Vu l'arrêté 136 fixant le statut des fonctionnaires,

Vu l'arrêté 281 fixant les traitements et accessoires des traitements,

Vu l'arrêté 113 fixant le statut du personnel d'enseignement supérieur,

Sur la proposition du Recteur de l'Université Syrienne,

ARRETE :

Art.1.- M.MOHAMED MOUHSSEN BARAZI, Docteur en Droit de la Faculté de Paris est nommé répétiteur à la Faculté de Droit de Damas (poste vacant). Son ancienneté comptera du 1er Octobre 1929.

Art.2.- Le Recteur de l'Université Syrienne est chargé de l'exécution du présent arrêté ./.

Damas, le 5 Novembre 1929
Le Ministre de l'Instruction Publique

قرار رقم ٩٩

ان وزير المعارف

بناء على القرار رقم ٢٩٨٠ بتاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ القاضي بتأسيس دولة سورية

وبناء على القرار رقم ١٨١٣ بتاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ القاضي بتعيينه وزيرا للمعارف

وبناء على القرار رقم ١٣٥ القاضي بوضع نظام الموظفين

وبناء على القرار رقم ٢٨١ بتحديد الرواتب وملحقاتها

وبناء على القرار رقم ١١٣ القاضي بوضع نظام موظفي التعليم العالي

وبناء على اقتراح رئيس الجامعة السورية

يقرر

المادة ١ – يعين السيد محمد محسن البرازي الدكتور في الحقوق المعين من جامعة باريس معيدا في معهد الحقوق بدمشق (وظيفة شاغرة).

ويعتبر قدمه من اول تشرين الاول ١٩٢٩

المادة ٢ – رئيس الجامعة السورية مكلف بتنفيذ هذا القرار

دمشق في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٩

وزير المعارف

محمد كرد علي

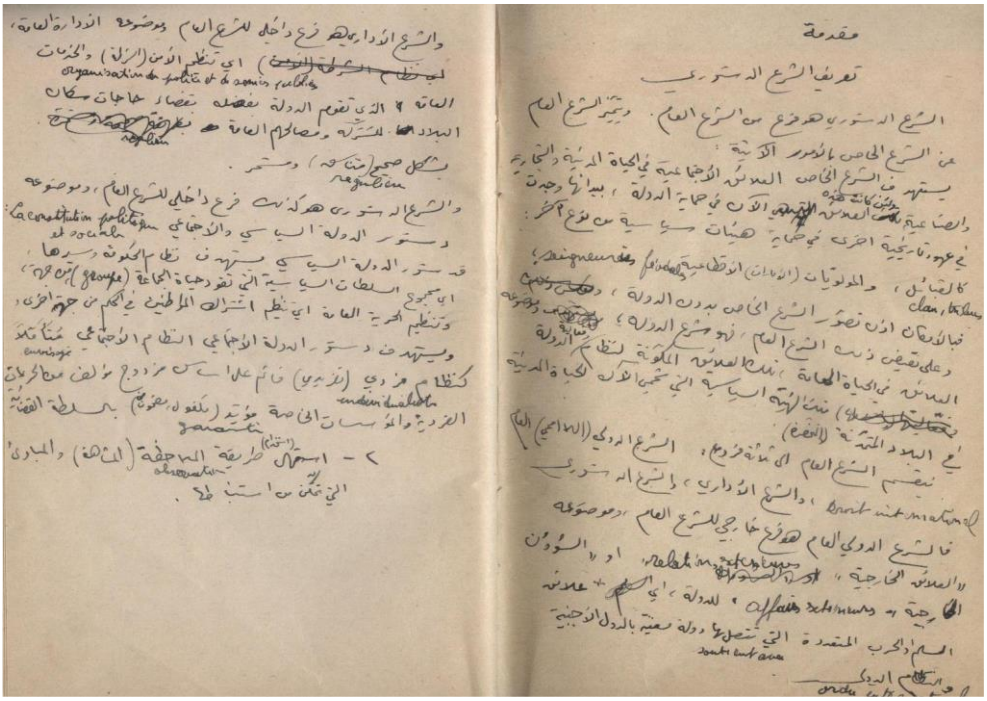

الصفحات الأولى بخط البرازي لكتابه «الشرع الدستوري» الذي صدر في عام 1933.

قرار رئيس مجلس الوزراء محمد جميل الألشي بتعيين البرازي لشغل كرسي الحقوق الأساسية وتاريخ الحقوق، بعد شغله حتى ذلك الحين لكرس الحقوق الرومانية ومقارنة الحقوق المدنية.

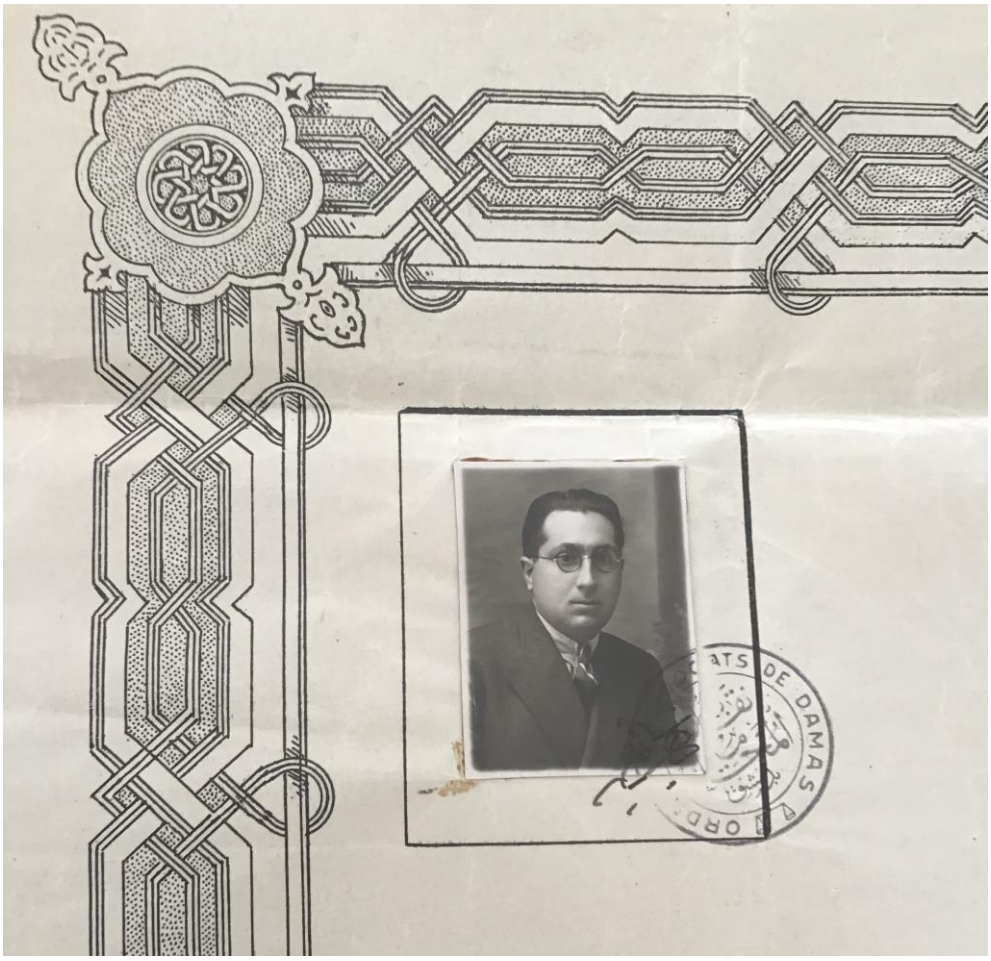

صورة مبكرة للبرازي من إجازة ممارسة المحاماة الصادرة في 3 آذار 1943.

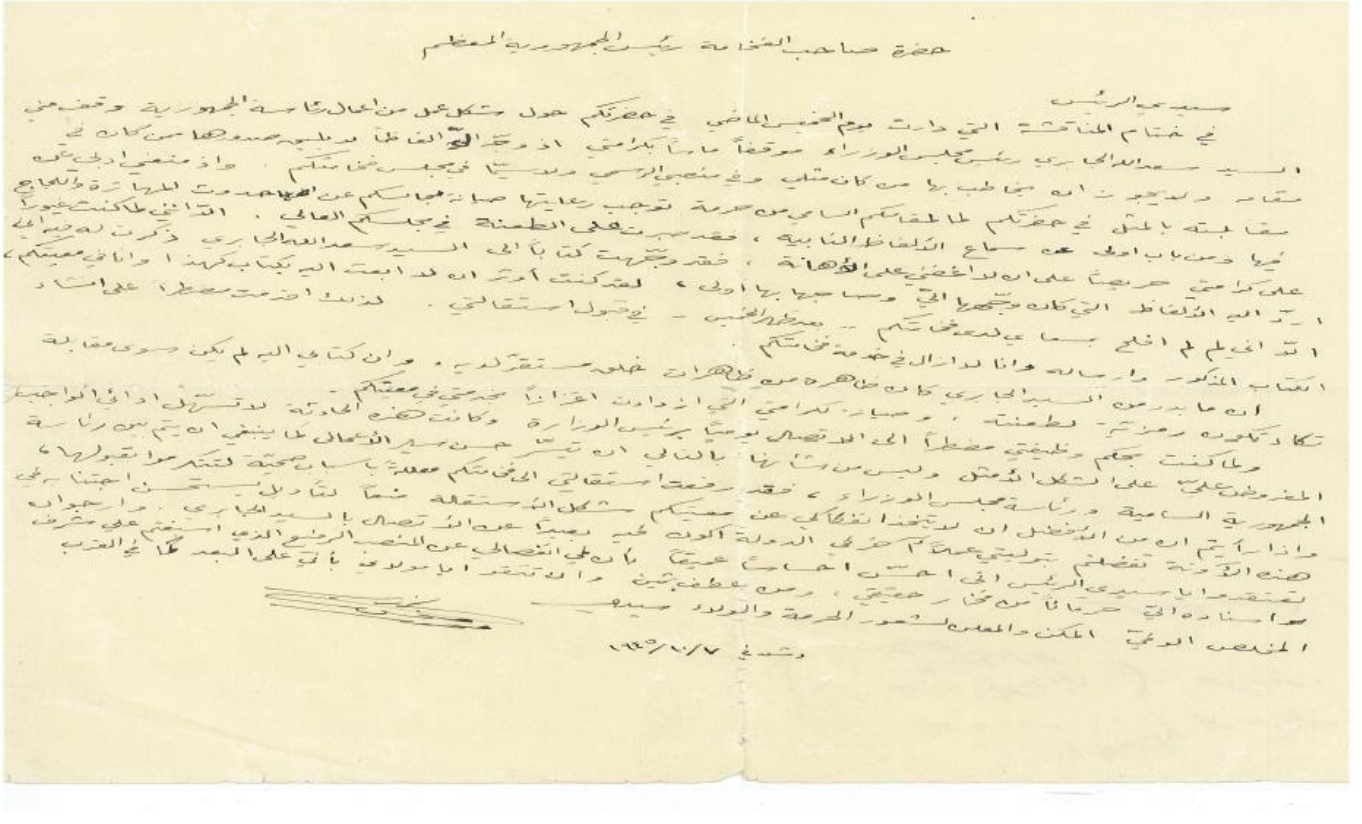

استقالة البرازي المقدمة إلى الرئيس القوتلي في 7/ 10/ 1945 من منصب الأمين العام لرئاسة الجمهورية التي تكشف عن شخصيته.

رقم ٣٧٦ في ٢٠/١٢/١٩٤٧

١ — في الدقيقة التي وصلت الى عمان علمت — ان ثلاثة من اركان حزب ((الكتلة الوطنية)) اللبناني الخاص باميل ادة قد وصلوا الى عمان في ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٥ الجاري وحلوا في فندق ((فيلادلفيا)) وبعد البحث علمت انهم الشيخ كبروان الخازن رئيس حزب الكتلة الوطنية والسامي جورج حفيل سكرتير وحميد الحليم عويد .

وقبل ان اعرض التفاصيل ارجو العودة الى تقاريري رقم ١١٢ تاريخ ٥/٦/١٩٤٧ الفقرة الخامسة — وتقريري رقم ١٢٦ تاريخ ١/٧/١٩٤٧ ورقم ١٣٤ تاريخ ١٠/٧/١٩٤٧ ورقم ٢٠١ تاريخ ٣٠/٨/١٩٤٧ وفي هذه التقارير ما ينير الاذهان .

لقد كان وصول هؤلاء الثلاثة الى عمان على اثر اتفاق سابق جرى بينهم وبين عمر زكي الايوبي وزير الاردن السفوض السابق في لبنان فقد عقد اجتماع سري في (جونية) حضره هؤلاء الاربعة وعدد آخر من اركان حزب ادة المذكور وتناولوا الطعام سوية وبحثوا في موضوع تقسيم فلسطين وسورية الكبرى وجعل لبنان الوطن القومي المسيحي في الشرق واتفق عمر زكي والملك عبد الله على موعد الزيارة .

وعند ما وصل الفريق كلوب قائد الفيلق الاردني الى بيروت وحل في فندق نوماندي اجتمع الى البريغادير كلايتون الضابط شقيق الجنرال كلايتون الوزير للشؤون الشرقية في السفارة البريطانية بالقاهرة — بصورة سرية ثم ارسل رسولا خاصا الى جون هفل واعلمه بانه سيغادر بيروت في يوم الاحد ١٤ منه او الاثنين ١٥ منه ليكون نسيب عمان في الوقت الذي يحلون به اليها وهكذا اتضح ان سفر الثلاثة كان سبقا من الجميع .

٢ — لقد غادر الملك عبد الله قصر الحلى — بالشونة في الساعة السابعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ١٦ منه فوصل الى رغدان في الثامنة والنصف واستدعى كبروان الخازن ورفيقيه الى القصر حيث عقد الاجتماع في الساعة التاسعة وطال حتى الواحدة وحضره عمر زكي الايوبي ورئيس الديوان عبد الرحمن خليفه ومحمد الطبا استوقف البحث ودام حتى الثالثة والنصف عاد بعدها الملك الى الشونة ولما عاد الثلاثة الى فندق زار (كلوب) مدة وجيزة . وفي صباح الاربعاء ١٧ الجاري قام بزيارة الثلاثة في الفندق مدة ثلاث ساعات نزل الثلاثة بعدها الى الشونة حيث اجتمعوا الى الملك بحضور سمير الرفاعي رئيس الوزارة وفي صباح يوم الخميس ١٨ منه غادر الثلاثة عمان في السيارة الى لبنان .

٣ — هذه هي المعلومات الاولى التي استطعت جمعها من مصادرها الموثوقة جدا ورحت ابذل الجهد لمعرفة اسباب هذه الزيارة فوقفت على ذلك من احد كبار موظفي الديوان الملكي وسهلت اسباب كثيرة هذه المهمة قال المحدث :

لقد عاد مشروع سوريا الكبرى الى الوجود وليس هذا فحسب فهناك اتفاق مع البطريرك عريضة والمطران مبارك واميل ادة وجميعه في لبنان على العمل في تاييد التقسيم وضم الجزء العربي من فلسطين الى الاردن تحت عرش الملك سيدنا — عبد الله على شرط الاعتراف بجعل لبنان الوطن القومي المسيحي في الشرق وضم القسم الباقي من جبل عامل والاقضية الاربعة الى سوريا وتوحيد سوريا وقسم فلسطين العربي والاردن فتكون سوريا الكبرى من هذه الاقاليم .

٤ — هذه انباء القصر الملكي وبحثت من نواحي اخرى فايدت هذه المعلومات واضافت اليها : ان الاتفاق قد تم الآن بين الملك والخازن ورفيقيه على بدء الدعاية اللازمة لهذه المشاريع في لبنان بقدر الامكان وعندما تشهد اللجنة الخماسية الى فلسطين وتباشر في تنفيذ التقسيم يجهر الملك عبد الله بدعوته الى هذه الخطة ويقفها وتضافر جهود فرنسا وبريطانيا على يدي ستليهم في الشرق الادنى في تحقيقها .

ولقد اتفق الثلاثة والملك على القول بان اسباب زيارتهم عمان كانت للبحث في تزويد شرق الاردن بعدد من محركات الحراثة ومضخات المياه للاسقاء وانهم على اتفاق بذلك مع صهري الطباع وولده وبالفعل ان صهري وولده من ابطال المؤامرة .

وبما ان محمد علي الجلوني وزير الاردن المفوض السابق في لبنان هو الذي شرح بالاتصال مع اركان حزب الكتلة الوطنية اللبناني في بيروت ((راجع تقريري رقم ١١٢)) وتاريخ ٥/٦/١٩٤٧ وعقبه عمر زكي الايوبي وبالنظر لنقل هذا الى تركها فقد استدعى الملك محمد علي الجلوني للحضور من بغداد على اثر اعادته الى بيروت لاتمام الاتصالات والاشراف على العمل على ان ينقل عبد الله الزيقات سكرتير المفوضية الاول في بيروت الى بغداد ويقوم باعمال المفوضية الاردنية فيها ويصحبه عمر زكي الايوبي اليوم او غدا الى بيروت حيث

نموذج من التقارير التي كانت تصل إلى البرازي من المخبرين من الأردن عندما كان وزير للداخلية في عام 1947.

بمكث بضعة ايام يتصل خلالها بالسفارتين البريطانية والفرنسية عائدا وجهات نظر جلالته بشأن القضية المطروحة بخصوص التقسيم ثم يغادر بيروت الى انقره . وإلى هنا انتهى هذا الفصل من هذه الرواية .

٥ — لقد وصل السيد صالح جبر رئيس حكومة العراق الى عمان طائرا في صباح يوم الخميس ٤ الجاري واجتمع فور وصوله الى سمير الرفاعي لمباحثته في الاتجاهات التي يجب سلوكها في مؤتمر القمة العربية لدول الجامعة العربية واتفقا على السفر معا في طائرة واحدة ثم اجتمع صالح جبر الى الملك عدة مرات وفي هذه الاجتماعات جميعها كان الملك يبذل جهده في اقناع جبر بتأييد التقسيم على أساس تعديله لصالحة العرب واثارة موضوع سوريا الكبرى في اجتماع الجامعة وفي حال رفض الجامعة البحث في موضوع سوريا الكبرى ينسحب العراق والاردن منها — الا ولكن صالح جبر بقي صلبا على موقفه وطال الاخذ والرد في هذا الموضوع حتى كان صالح جبر على شاكلة الملك للنداء فطلب الملك الى سمير الرفاعي بحدة وغضب ان يتصل هذه الساعة وهنا قال سمير صالح جبر فانتفض من المقام وقال للملك بحدة ((انكم يا مولاي تحاولون بهذه الساعة دفن البيت الهاشمي)) وخرج من القصر دون تناول الطعام وفي صباح يوم السبت ٦ الجاري غادر عمان لوحده طائرا الى القاهرة .

٦ — لقد حاول الملك ارغام سمير الرفاعي على اتباع السياسة التي ارادها من صالح جبر كما عودته ولكن سميرا لم يثنه غضب الامة العربية عما اذا نفذ هذه السياسة فراح يقنع الملك بعدم الذهاب اليها ومن خوف الشر ناسبه جرس الرأي العام على القيام بمظاهرات صاخبة داخلية في حال اصرار الملك على رأيه ونشرت في المدينة انباء المظاهرات وهنا استدعى الملك السيد توفيق باشا ابو الهدى لتأليف الوزارة فاعتذر عن ذلك ثم استدعى الملك ابراهيم باشا هاشم وكلفه ايضا لتأليف الوزارة فاعتذر بعد يوم عن ذلك واحتدم الخلاف بين الملك وسمير الرفاعي وكانت انباء تأييد الملك للتقسيم والعمل لصالح سوريا الكبرى وصلت وانتشرت بين جميع الطبقات بسرعة من البرق فهاج الرأي العام واستحث فريق من كرام الوطنيين للثورة حالا فسلم ابراهيم باشا هاشم بذلك وذهب الشيخ محمد المحمد في بالملك فدخل في يوم السبت ٦ الجاري سموحا الى قصر (المسلخ) بالشونة ومعه خاله الشيخ فيصل هاشم قاضي القضاة وزير العدلية السابق واعلما الملك على حقيقة الموقف ونصحاه بوجوب التعاون مع باقي اعضاء الجامعة العربية والا يكون العاقبة وخيمة فنزل الملك عند رأيهما واستدعى سمير الرفاعي وكلفه بالسفر حالا الى القاهرة للسير بحسب الخطة التي يقررها اعضاء الجامعة فرئس سمير الرفاعي وزارته الجديدة وسافر بالطائرة صباح يوم الاثنين ٨ الجاري وعلى هذا الاساس هدأت نغمة الامة على الملك وعاد سمير من القاهرة ومعه نوري السعيد وزير الاردن المفوض بالقاهرة في السادسة الباسمة الاربعاء من مساء يوم الثلاثاء ١٤ الجاري الى عمان في الطائرة وقصدا فورا الشونة حيث اجتمعا الى الملك .

٧ — لقد وجدت اجمع المعلومات من اصدق المصادر وارقبها حول حقيقة نوايا الملك من فلسطين وسوريا ولبنان فلمست بالتأكيد ايضا ان الملك يصر على تقسيم فلسطين في يوم الجمعة ٩ الجاري زاره في قصر رغدان لفيف من كبار ضباط الجيش الاردني وعلى راسهم جيفه القادر باشا الجنفاوي والامير غازي الدهامي مشاور عدل الجيش والمقدم سليمان سيفي السموي والمقدم محمد شفيق العاملي وشرحهم فراح الملك يحاجرهم بقوله — ٠

((ان التقسيم وحده — يحل قضية فلسطين — وهو انسب الحلول لهذه القضية وباطلى الشعب الا ان يحشروا اليهود في بقعتهم ويلاطمونهم اقتصاديا وسياسيا ليموتون لوجدهم)) . ثم راح يقدح امام زواره المدنيين والنواب في ذلك اليوم بان في التقسيم تحقيق مشروع سوريا الكبرى ثم يستطيع واحد الرد عليه سوى سعيد باشا المفتي الرزير السابق حيث اصطدم معه في هذه الفكرة وبادر القصر والملك ناقم عليه .

٨ — ان الملك عبد الله يعتمد الآن في فلسطين لقبول التقسيم وضم الجزء العربي الى شرق الاردن على بعض العناصر الوجيهة الفلسطينية ولقد ثبت لي بالتاكيد ان هذه العناصر حضرت الى عمان واجتمعت الى الملك اكثر من مرة وهي تسير بوحيه وارشاداته . وحينما حاولت مجموعة اكثر من ثلاثة اشخاص من هذه العناصر وهم الشيخ محمد علي الجابري رئيس بلدية الخليل ومعه عدد من حمولته وشيرها ورباب الفاهوم من الناصرة ومحمد الهواري السامي رئيس منظمة الشباب بيافا . وهناك عدد من نابلس لم استطع معرفتهم لقد زاروا عدة مرات سرا في الشونة دون ان يدري بهم بهم احد .

واما سبب خروج رباب الفاهوم وفريق من عائلته على مجموع الامة — كما تحدث هو بذاته — انه كان عرض نفسه على الهيئة العربية العليا لقيادة منظمة الناصرة في الثورة فرفضت ذلك ومعذ ذلك الى الشيخ توفيق الشهر بلقب ((ابو ابراهيم السفير)) مما اثار نقمة آل الفاهوم فاتفقوا على العمل مع الملك عبد الله .

واما محمد نمر الهواري فانه كان قائد منطقة الجبادة العام بفلسطين ويدعى ان الاستاذ جمال الحسيني حاربه باسم الهيئة العربية العليا الى ان شل حركته والذي عليه بالتاكيد ان الهواري المذكور قد الف في فلسطين حرسا خاصا لنفسه وادعى انه مسؤول عن الامن العام في فلسطين وتكاليف هذا الحرس من الملك عبد الله وكلوب نفسه .

ثم هبط عمان من فلسطين رجائي ((الحسيني — مدير الادارة المالية في الهيئة العربية العليا ودرويش المقدادي مدير المكتب العربي بالقدس وفريد الجيوسي من موظفي مكتب الهيئة العليا وقد اجتمعوا الى صالح جبر قبل سفره الى القاهرة والى سمير الرفاعي ثم اجتمع درويش المقدادي وفريد الجيوسي الى الملك ســـــرا وهنا قبل انهم اتفقوا على العمل مع الملك سرا على التقسيم وان الثلاثة معا غير راضين عن وضع الهيئة العربية العليا بفلسطين وانهم معا يعملون مع الملك ولكن بعض الوطنيين في عمان اقنعوهم بفساد رايهم فعادوا الى القدس .

لقد اشيع في عمان ان الملك عبد الله قد اجتمع الى (بن غوريون) رئيس الوكالة اليهودية في الشونة وبعد البحث الدقيق في عمان واربد اتضح بالتاكيد مايلي — .

لقد حضر الملك عبد الله الى اربد في صباح يوم الاربعاء الواقع في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٧ ويمه العقيد بهجت طباره رئيس مراقبيه (بودي) فاستقبله المتصرف فلاح باشا الدادحة وقائد المنطقـــــة نديم السمان وكبار الموظفين وبعض الوجوه والاعيان وبعد ان استراح قليلا في المقر داره الخاصـــــة به ركب سيارته وصحب معه بهجت طباره والمتصرف فلاح الدادحة ورئيس ان يصحب معه قائد المنطقة المذكور او اي شخص آخر وذهب الثلاثة الى (الشونة — وهي غير عونة ابن حدوان وتقع في الشرق بين جسر المجامع واربد) . بدافع ان الملك يرغب في زيارة بيارة الموز خاصته ثم انسلوا الى جســـــر المجامع حيث بانتظارهم مشروع وزعيم الكهرباني المعظم ونزلوا في دار مختار المشروع وهو يهودي اسمه ابراهيم ولكنه شهير بلقب ابو يوسف وهناك حضر موشي شرتوك رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية واتفقوا جميعهم على تاييد التقسيم وضرورة ارسال قوة من الجيش الاردني لحراسة منشئات المشروع وسدوده .

ومولدات الكهرباء ولقد نفذ الملك ذلك بعد عودته فارسل كلوب ١٢٥ جنديا وعسكروا في الخيام كما ارسلت قيادة قوة حدود فلسطين (الفيلق الاحمر) ١٥٠ جنديا لهذا الغرض وعسكروا على رابية امام المشروع تماما الى كانت جميع هذه المعلومات صحيحة ومؤكدة ولكن الاشاعات تقول ان شرتوك قد دفع الى الملك في هذا الاجتماع ربع مليون جنيه فلسطيني وهذا ما يفتقر الى اثبات .

١٠ — لقد اكد لي بعض كبار ضباط الجيش — ان الفريق — كلوب — قائد الجيش الاردني قد صرح امامهم بان هناك مشروعا يدعى بفلسطين وسوريا الكبرى اسعى اليه بكل جهدي واذا عجزت عن تحقيقه فانني سانتحر ؟ واراد بذلك ان يوجه كبار القادة والضباط الى فكرته وتوابعه . ولقد كان من المقرر ان يؤدي الملك عبد الله المقيد برجت طيارة (وقد رصد الملك الآن الى رتبة امير لواء فخري)) الى نابلس للعمل سرا الى جانب سليمان عبد الرزاق طوقان رئيس بلدية نابلس واحمد الشكعه ومن اليهما من المعارضين الاقوياء لسياسة ساحة الفتى الاكبر السيد محمد امين الحسيني وذلك بتوجيه فريق من الماجورين والمتشردين والبلاشوش — بعد تسليحهم — الى مقاومة الحركة الوطنية التي تقف في وجه التقسيم ولكن حضور السيدين المذكورين طوقان والشكعه الى عاليه ودمشق وتسفية الاثر بينهما وبين الفريق الآخر افسد على الملك عهد الله هذا البرنامج وجعله يتبنى فريقا اخر من نابلس ذاتها لم تعرف شخصياتهم حتى الآن سيئاثرون سرا خشية افتضاح امرهم وذلك بناء على تعليمات الفريق كلوب نفسه .

١١ — لقد كان من المقرر ان يبقى سمير الرفاعي بحسب التعويض الذي يحمله من الملك عبد الله في القاهرة حتى ختام اعمال الجامعة العربية ثم يعود الى عمان وكان سمير يطلع ملكه انا نا على تفاصيل الجلسات والمقررات عن طريق المفوضية الاردنية هاتفيا او بالبرقيات الرمزية وبما ان اعلنت رغبة جلالة الملك فاروق في قبول اعضاء الجامعة بعد انتهاء اعمالهم حتى اوعز عبد الله الى سمير بوجوب العودة حالا الى عمان وعدم تلبية زيارة الفاروق وبعد البحث اتضح ان اسباب ذلك تعود الى ثلاثة امور الاول هو الانتقام من الفاروق بداعي انه اوعز الى دولة النقراشي باشا بعدم تلبية دعوة الملك عبد الله الى زيارته في عمان مع وفود الدول العربية والثاني هو الاجتماع الى الشيخ كسروان الخازن وصاحبيه قبل سفرهم الى لبنان — والثالث ليحول الملك دون توقيع سمير الرفاعي على بيان اعضاء الجامعة مما ارغم سميرا على توكيل صالح جبر بذلك مع انه لاقيمة عملية لهذا الاسلوب لان سميرا وقع على الدورات ولكن سخف عقلية الملك اراد ذلك .

ولقد اثار مجيء سمير الرفاعي الى عمان بهذا الشكل وجدة في الاوساط الوطنية بعمان وادركت هذه الاوساط تماما سوء نية الملك الله يحو فلسطين واهلها وراحت تهاجم سمير الرفاعي بعنف لتلبية دعوة الملك بالمجيء مما بعث الى جلالة الفاروق واعضاء الدول ويكشف عن نوايا الملك الحقيقية مما ارغم سميرا على النصح بانه افضل ما فعل لكثرة الاشغال وعدم القائدة من بقائه في القاهرة خالصا ووقع الفورات ونوش صالح جبر بثورة البيان باسمه .

١٢ — في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس ٣ ايار الاول — وصل نوري باشا السعيد و السيد صالح جبر والسيد الكيلاني سكرتير السفوضية العراقية بالقاهرة على طائرة الى عمان ونزلوا في نفس فيلا دلبنيا ومقد الثلاثة السعيد وجبر والرفاعي جلسة سرية حالا في صالون الفندق الداخلي امتدت حتى الساعة الواحدة بعد الظهر تماما وكنت ارقب حركاتهم من كثب فكان صالح جبر يظهر غضبه وحدته في كثير من الاحيان وكنت اسمع منه في حال هياجه يوما فكيرا كلمات ((الامة العراقية تريد)) ثم يهدأ نوري السعيد من سورته الى ان

تهلوا جميعهم الى منزل سمير الرفاعي حيث تناولوا الغداء ولقد استطعت ان اعلم بعدها من مرافق سمير نفسه ان صالح جبر لا يزال على خلاف مع الملك عبد الله ونوري السعيد بوجه وجهة نظره وكذلك سمير الرفاعي ولكن السعيد يحاول تلطيف الموقف .

ولقد تحرك الملك عبد الله من (السلط) في الثورة في الساعة الثانية عشرة والنصف ظهر الخميس فوصل رمدان في الواحدة والنصف وبما ان الوقت ظهرا لم يكترث الملك بالسعيد وجبر اصلا . لقد علمت من القصر ذاته انه ليس هناك اية ترتيبات اوتهيئة للملك في القصر لاستقبال الاثنين او تناول طعام الغداء وفي المساء اجتمع السعيد وجبر والرفاعي فقط الى الملك في القصر وباد الملك في عمان وسرح لرجاله انه سيبقى فيها حتى بعد ظهر الجمعة ١٦ الجاري في رمدان وجيئا استطعت ان اعلم ما دار بين الاربعة من احاديث .

١٣ — لقد تألفت في عمان — جمعية انقاذ فلسطين — وانبثق عنها ثلاث لجان الاولى لجنة التطوع والتجنيد ويسكرتيرها السيد منيف الرزاز ولجنة المال والتبرعات وسكرتيرها السيد جودت غشاشة ولجنة الادارة وسكرتيرها السيد منير شقير واتفق الجميع على ان تكون دار الاخوان المسلمين مركزا عاما لهذه اللجان .

وقد سارت هذه اللجان في اعمالها بحماسة خارقة والملك يظاهر بتاييدها ويشاركها الى ان تمكنت من جمع مبلغ جيد من المال وافتتحت مراكز للتطوع وما ان علم الملك بذلك حتى اوعز حالا بوجوب تقديم المتطوعين الى قيادة الجيش واغلاق مراكز التطوع على ان تقدم اللجان لكل جندي عشرين جنيها وقيادة الجيش الاردني تقوم بتدريبه (اي كلوب باشا ؟؟؟) ولا تحال الاموال الى صندوق دائرة الزكاة وتفسير ذلك ان الملك يريد وضع يده على اموال الاعانات كما سيق وتصرف باموال التطوع التي وضعت خصيصا لاسعاف فلسطين واوقف الملك الثقة بين اعضاء اللجان نابه بعضهم القراح الملك وعلى هذا فقد توقف الشعب عن اعطاء المال كاعانة الى فلسطين وتعطلت حركة مراكز التطوع والتدريب وبذا فشل الملك عبد الله حماية الضعيف في موضوع الاعانات والتجنيد ولكن ارباب الدروة والنجدة اخذوا يرسلون تبرعاتهم وسلاحهم الى فلسطين عن طريق المخلصين في عمان .

ولقد راجت بعض الصحف تطالب بوجوب صرف اموال صندوق الزكاة على الجهاد في سبيل فلسطين مستشهدة بسوة الدول العربية واولها سوريا ولكن الملك عبد الله تصرف باموال هذا الصندوق على ((جبل الدروز)) وقبله على مؤيديه في دمشق ابان الانتخابات .

١٤ — لقد ثبت بالتاكيد بعد كل هذه الفصول ان الملك عبد الله والفريق كلوب باشا بلصبان الآن - دورا خطيرا جدا بالنسبة لفلسطين اولا ثم لسوريا ولبنان ثانيا وهما ينفذان بذلك سياسة بريطانية استعمارية تهدف الى تقسيم فلسطين اولا وكل هذا بتطلب مراقبة هذين المغلوقين وتقليم اظافرهما معا وها هو الجيش الاردني يتضخم تدريجيا وبريطانيا تنفق عليه الاموال فلا يكاد يتم جلاء القوات البريطانية عن فلسطين حتى تكون الدول العربية امام الامر الواقع ويقيم ويسفر الملك عبد الله وصاحبه كلوب من وجههما صراحة وفي ذلك صعوبات ومشاكل لا تعد بتائجها .

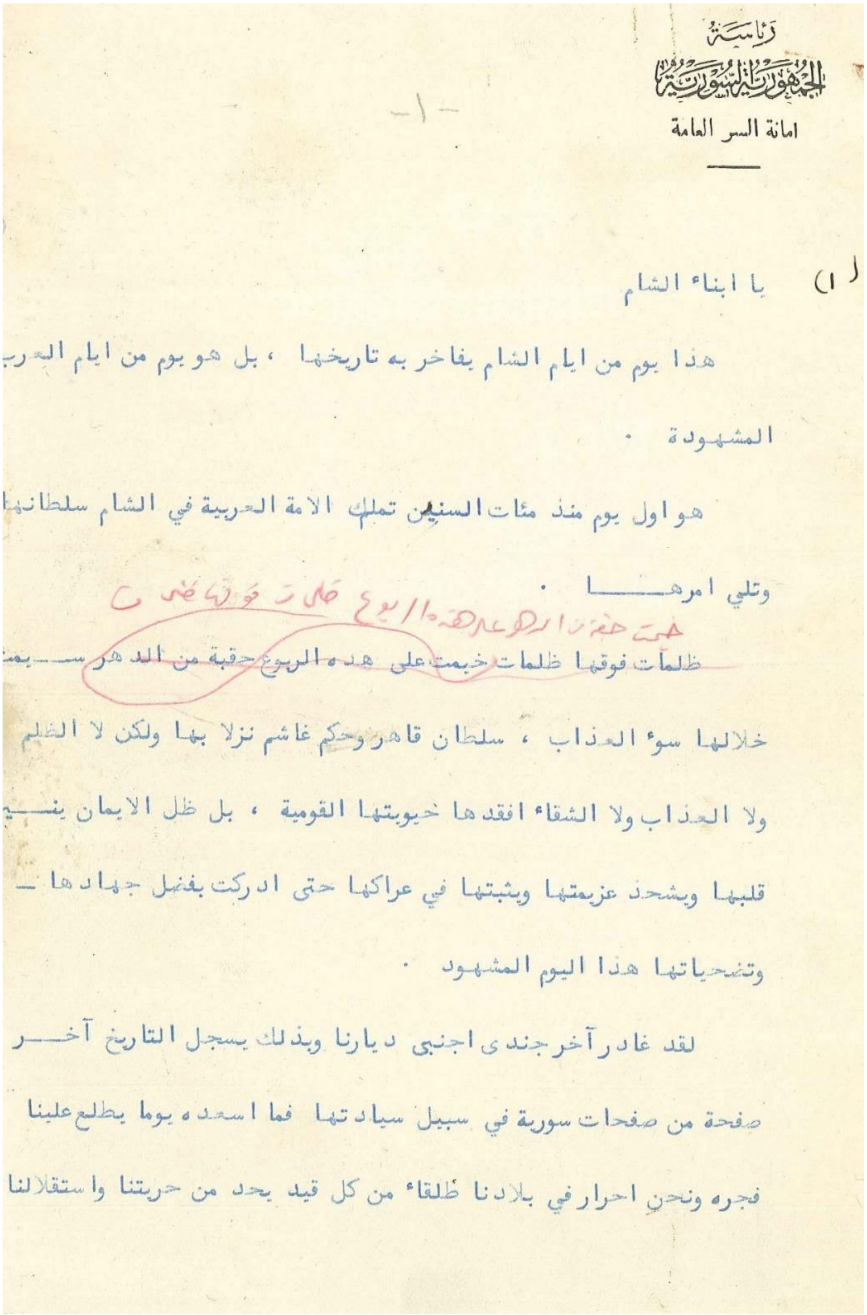

رئاسة
الجمهورية السورية
امانة السر العامة

-١-

(١) يا ابناء الشام

هذا يوم من ايام الشام يفاخر به تاريخها ، بل هو يوم من ايام العرب المشهودة .

هو اول يوم منذ مئات السنين تملك الامة العربية في الشام سلطانها وتلي امرهـــا .

ظلمات فوقها ظلمات رخيمت على هذه الربوع حقبة من الدهر ســـيمت خلالها سوء العذاب ، سلطان قاهر وحكم غاشم نزلا بها ولكن لا الظلم ولا العذاب ولا الشقاء افقدها حيويتها القومية ، بل ظل الايمان ينـــير قلبها ويشحذ عزيمتها ويثبتها في عراكها حتى ادركت بفضل جهادها ـ وتضحياتها هذا اليوم المشهود .

لقد غادر آخر جندي اجنبي ديارنا وبذلك يسجل التاريخ آخـــر صفحة من صفحات سورية في سبيل سيادتها فما اسعده يوما يطلع علينا فجره ونحن احرار في بلادنا طلقاء من كل قيد يحد من حريتنا واستقلالنا

الخطاب الذي كتبه البرازي للرئيس القوتلي لكي يلقيه في أول احتفال بعيد الجلاء بتاريخ 16/ 5/ 1946، وقد أُدخلت عليه تعديلات لاحقة.

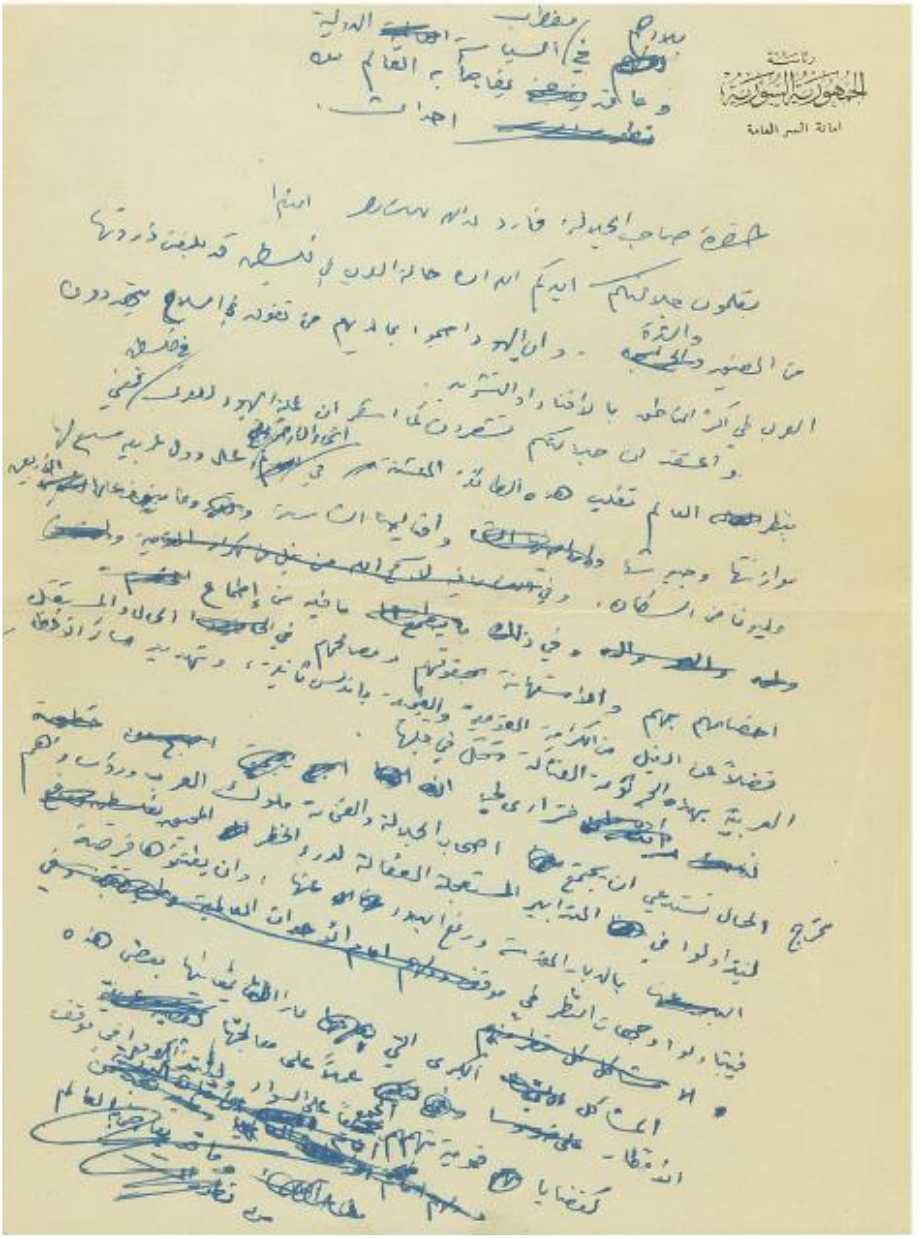

مسودة كتاب بخط البرازي من الرئيس القوتلي إلى الملك فاروق، ويتضمن اقتراح قمة «لأصحاب الجلالة والفخامة العرب ورؤسائهم ليتداولوا في التدابير المستعجلة الفعالة لدرء الخطر المحيط بفلسطين/ الديار المقدسة».

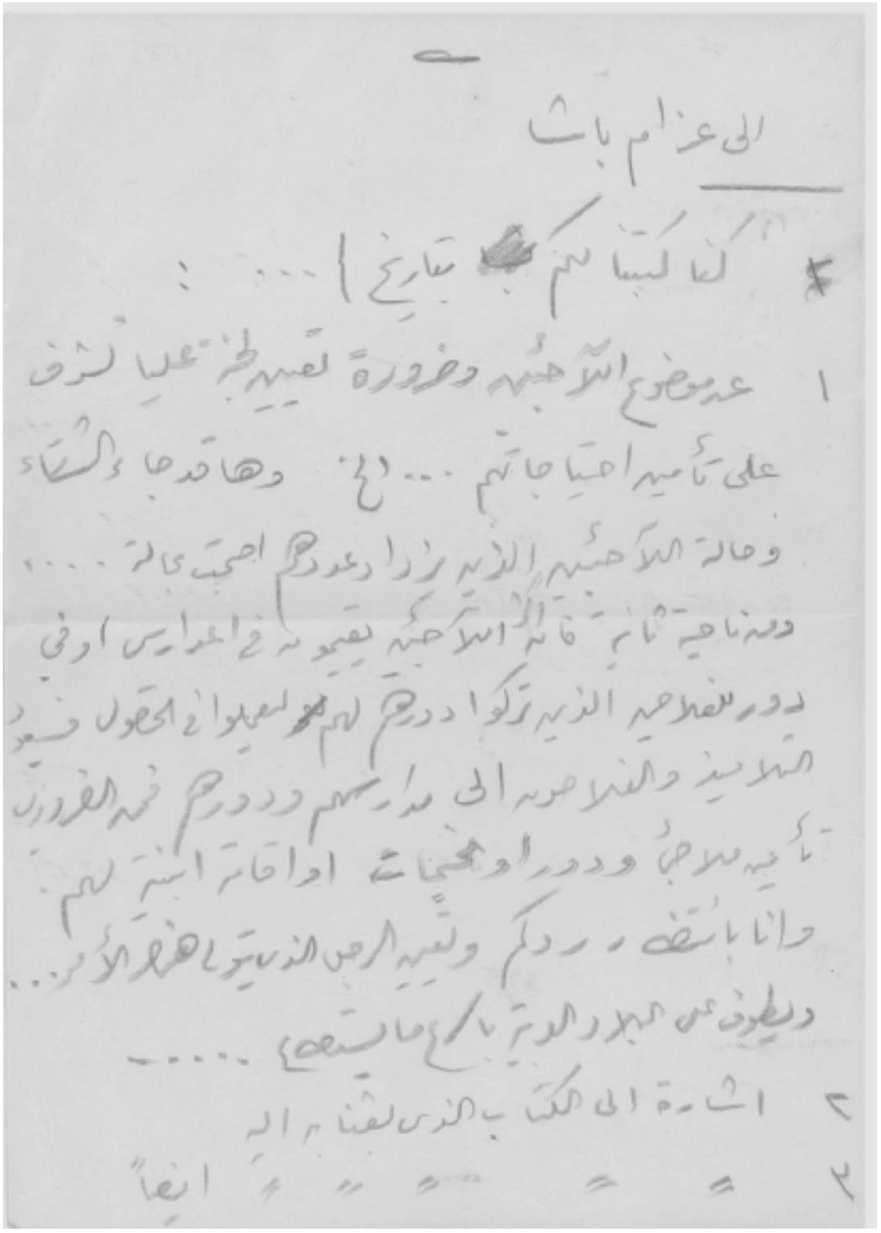

رؤوس أقلام من الرئيس القوتلي للبرازي لكي يكتب إلى عبد الرحمن عزام حول تفاقم حال اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وعدم الرد عليه «بشأن دعوة البلاد الإسلامية لعقد مؤتمر إسلامي للتشاور والتدارك في شأن فلسطين وما آلت إليه الحال هناك».

٤ لم نأخذ جوابا عن كتابنا الذي بعثناه اليكم بشأن دعوة
البلاد الاسلامية لعقد مؤتمر اسلامي لبحث ما يجب اتخاذه
في شأن فلسطين وما آلت اليه الحال هناك ... ..

٥ الشيخ محمد الخطيب حيث كان استدعاه سموه الى فلسطين
ولبثا معه بضعة ايام للتوزيع عن كافة الاجهزة
ومتابعة بحوث اللجنة العلمية وغيرها ..

وهو سيقدم لكم كتابا خطيرا لا من اللازم ان تحيطوه برأي سليم
وسيقدم لكم تقريرا عن رحلته تتضمنوه تحت نواحيه
امورا كثيرة تستدعي الانتباه وتستوجب النظر وسيحدثكم
عن امور تتعلق بالقيادة وعن القدس ما نرجو منكم
ان تقيدوه الهيئة الكبرى وانه تعملوا في ايجاد المخرج
الذي يحل هذه الامور ... الخ واذا اقتضى الحال
ودعتم ذلك ضرورياً ان توصلوه الى مقام سموه سيدنا
مهما نعلن في ذلك فائدة ترجى . . . .

محسن البرازي (الأول إلى اليسار) وزير الخارجية في اجتماع بجامعة الدول العربية في خريف 1948، وإلى جانبه الحاج أمين الحسيني، ورياض الصلح رئيس الحكومة اللبنانية، وجميل مردم بك رئيس الحكومة السورية، وأحمد حلمي رئيس حكومة عموم فلسطين.

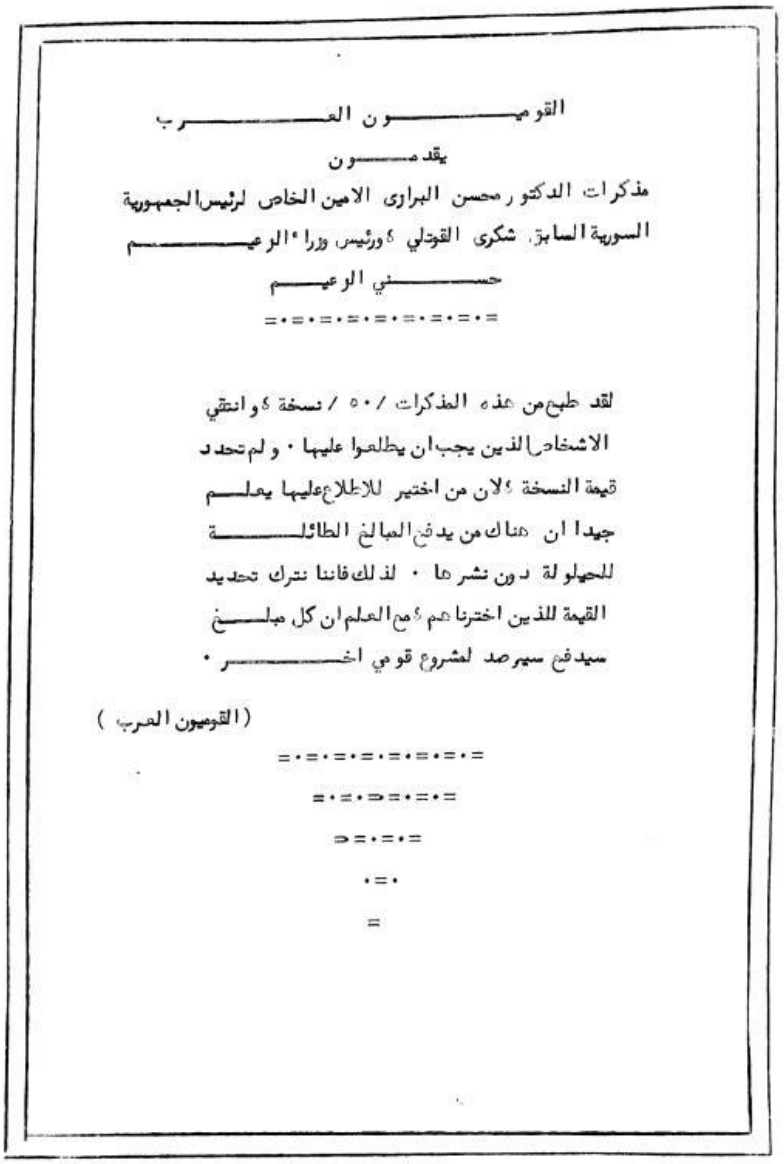

القوميـــــــون العـــــــرب

يقدمـــــون

مذكرات الدكتور محسن البرازي الامين الخاص لرئيس الجمهورية السورية السابق شكري القوتلي ورئيس وزراء الزعيـــــم حســـــني الزعيـــم

=•=•=•=•=•=•=•=•=

لقد طبع من هذه المذكرات ٥٠٠ نسخة وانتقي الاشخاص الذين يجب ان يطلعوا عليها • ولم تحدد قيمة النسخة لان من اختير للاطلاع عليها يعلم جيدا ان هناك من يدفع المبالغ الطائلـــــة للحيلولة دون نشرها • لذلك فاننا نترك تحديد القيمة للذين اخترناهم مع العلم ان كل مبلـــغ سيدفع سيرصد لمشروع قومي اخـــــــر •

(القوميون العرب)

=•=•=•=•=•=•=•=

=•=•=•=•=•=

=•=•=•=

=•=

=

الصفحة الأولى من الطبعة الأولى لمذكرات البرازي المنشورة في عام 1952.

قال .. سنصبح نظام حكم جمهوري شبيه بدستور اميركا . قلت .. ليتك خبرتني قبيل اقدامك على العمل .
قال .. هذا غير ممكن . قلت .. اسلم بذلك ، ولكن ليتك خبرتني قبيل اعتقال فخامة الرئيس لكنا اتفقنا صح
فخامة الرئيس على ان يؤيد حركتك ، وحينئذ بقيت واياه على وفاق . قال .. ثم الان ...
عاد مساء في الساعة العاشرة فخبرني ان الحدود بين لديه . قلت .. اذا كان بالامكان ان يمر علي صباحا
وضرب الي موعدا يوافقه الساعة التاسعة من صباح الاثنين .
زارني صباح الاثنين يصحبهما القائم باعمال الفوضية والملحق الثقافي (المصرية) فتحدثنا بنفس الموضوع
. وقصصت عليهما طرفا من حديثي مع الزعيم ، وقد طلبا الي بالحاح ان اكون على اتصال مستمر بالزعيم .
وفي الساعة الثانية عشرة والنصف تشرفا عادا وحدهما لزيارتي وبحثا معي قضية الكتاب الذي ينوي الزعيم
ارساله الى جلالة الملك فاروق ، فاتفقنا على الشكل .
استدعيت (نذير فنصة) وافهمته بضرورة اتباع هذه الطريقة ، اي بتوجيه الكتاب الى الخارجية المصرية
عوضا عن توجيهه للملك ، فذهب على ان يقنع الزعيم بهذا الشكل .

=•=•=•=•=•=•=•=
=•=•=•=•=•=•=
=•=•=•=•=
=•=•=
=

الى هنا انتهت مذكرات محسن البرازي ••••••••• وقد سجلت كما وردت
حرفيا دون تغيير او تبديل او تحريف ، وقد ابقينا على الاغلاط كي لاتشوه
هذه المذكرات

====

الصفحة الأخيرة من الطبعة الأولى لمذكرات البرازي المنشورة في عام 1952.
(المصدر: مركز الوثائق التاريخية الرقمية في حلب).